الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

التقرير السنوي للعام 2023

وفقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين الصادر من مصرف قطر المركزي بقرار رقم (1) لسنة 2016

الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

محتوي التقرير

كلمة رئيس مجلس الادارة

نبذة عن مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين و غرض تأسيس المجموعة

التزامات المجموعة اتجاه المساهمين في جميع اعمالها، رسالتنا، رؤيتنا المستقبلية، قيمنا، البيئة التشريعية

البيئة التشريعية والهيكل التنظيمي للمجموعة

تقرير الإدارة التنفيذية للمساهمين

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

2023 ϙĸūϙǩ ηØǩĸƵǩł ΘĸϙϷĸØɯǩł

تقرير الحوكمة

كلمة رئيس مجلس الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه الكرام

السادة المساهمين الكرام ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة .. يسعدني أن أرحب بكم في اجتماعكم السنوي لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.

لقد استطاعت مجموعتكم بفضل الله عز وجل تسجيل نتائج طيبة في عام **2023** ، تمثلت في تحقيق اشتراكات تأمين بقيمة **523** مليون ريال ، حيث تمكنت من تحقيق أرباح صافية في حساب المساهمين في عام **2023** بلغت **143** مليون ريال. وقد حقق حساب المساهمين عائداً على السهم مقداره **0,95** ريال ، مقابل **0,68** ريال عن العام الماضي بنسبة نموّ قدرها **41 %** .

ومما لاشك فيه فإن تقدم المجموعة وتطورها يعتمد على تحقيق الخطة الاستراتيجية المعتمدة لها للسنوات **2024 - 2026** والتي تهدف إلى زيادة حصة المجموعة في سوق التأمين القطري ، ورفع ربحية وجودة محفظة الأقساط ، وترشيد إجراءات العمل وتقديم الدعم الفني للشركات الزميلة داخل قطر وخارجها ، وتنويع مصادر الاستثمار ورفع نسبة التوطين.

وفي ضوء هذه النتائج المالية الطيبة ، وبعد التنسيق مع فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي - رئيس هيئة الرقابة الشرعية - فقد قرر مجلس الإدارة توزيع فائض للتأمين على حملة الوثائق بنسبة **5 %** نقداً عن عام **2023**م . وبالنسبة للمساهمين فإن مجلس الإدارة يوصي جمعيتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة **50%** من رأس المال المدفوع كما في **2023/12/31** أي مايعادل **0,50** ريال عن كل سهم .

ومع تقديرنا أن عام **2024** سيُشكّل تحدياً كبيراً للشركات المساهمة القطرية بسبب المنافسة بين الشركات وغيره من التحديات إلا أننا بالإسلامية للتأمين سنسعى جاهدين لتجاوز هذا العام بنجاح من خلال تحقيق خطط المجموعة وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء.

ويطيب لي في الختام أن أرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء لدعمهم المستمر.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة ولعملائنا ومساهمينا الكرام وأشكر كافة العاملين على جهودهم وتفانيهم في العمل. كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكافة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين وجميع اللجان المنبثقة عنه لما قدموه من مجهود وافر خلال عام **2023**.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جمال عبدالله الجمال

رئيس مجلس الادارة

نبذة عن مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين:

تأسست مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين (ش.م.ع.ق) كشركة مساهمة مقفلة في دولة قطر في 3 مايو 1994 وفقاً لأحكام قانون الشركات القطري رقم 11 لسنة 1981 تحت السجل التجاري رقم (16584)، ثم قامت المجموعة بتغيير وضعها القانوني لتصبح شركة مساهمة قطرية عامة مدرجة بتاريخ 12 ديسمبر 1999، وبناءً عليه تم إدراج أسهمها في بورصة قطر، وتحكم الشركة بقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب قانون رقم 8 لسنة 2021 وتحت إشراف ورقابة مصرف قطر المركزي باعتبارها إحدى المؤسسات المالية بالدولة.

وبتاريخ 14/10/2018 وافقت الجمعية العامة الغير عادية على تغيير اسم المجموعة من "الشركة الإسلامية القطرية لتأمين" لتصبح "مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين"، بغرض ممارسة نشاط بيع وإدارة العقارات وتأسيس شركة عقارية مملوكة بنسبة 100% للمجموعة.

تعمل المجموعة بصفة أساسية في أعمال التأمينات العامة والتكافل (تأمينات الأشخاص) والتأمين الصحي وفقاً لنصوص الشريعة الإسلامية، كما تقوم المجموعة باستثمار أموال المساهمين وحملة الوثائق في كل من العقارات والأسهم والاستثمار في شركات زميلة.

يقع المركز الرئيسي للمجموعة بمبني المجموعة والكائن بطريق الدائري الثالث، الدوحة -قطر وهو محلها القانوني. ووفقا لعقد تأسيس المجموعة فيجوز لمجلس الإدارة إنشاء فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في قطر أو خارجها.

غرض تأسيس المجموعة:

تعمل المجموعة بصفة أساسية في أعمال التأمين وإعـادة التأمين وكالة عن حساب التأمين وفقاً لأحكام الشريعـة الإسلاميـة واستثمار رأس مال وموجـودات المجموعة، على غير أساس الربا في مختلف مجالات الاستثمار وعلى أسُس التأمين التعاوني والتكافلي ومبادئه، وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المجموعة على وجه الخصوص بالأعمال الآتية:

- التأمين ضد الحريق ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناشئة عن الحريق والزلازل والصواعق والأعاصير والانفجارات المنزلية والأضرار التي يحدثها سقوط الطائرات والمركبات الجوية الأخرى وغير ذلك مما يعتبر عُرفاً وعادة ضمن التأمين ضد الحريق.
- التأمين ضد الحوادث ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناشئة عن الحوادث الشخصية وحوادث العمل والسرقة وخيانة الامانة والاختلاس والاغتصاب والنهب وضد الأضرار الناجمة عن الأمراض وحوادث السيارات والمسافرين والتأمين على المسؤولية المدنية وكل ما يعتبر عُرفاً وعادة ضمن التأمين ضد الحوادث.
- التأمين البري والبحري والجوي ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار التي قد تحدث لوسائل النقل البري والبحري والجوي بما في ذلك الحمولة أو أي شيء يمكن تأمينه مما له علاقة بوسائل النقل المختلفة والبضائع والأمتعة والأموال كما تشمل أخطار المستودعات التجارية وأية أخطار عرضية وكل ما يعتبر شرعاً وعرفاً ضمن التأمين البري والبحري والجوي.
- التأمين التكافلي (البديل الشرعي للتأمين على الحياة) ويشمل التأمين التكافلي للأفراد والعائلات والجماعات وكل ما يعتبر شرعاً وعرفاً ضمن التأمين التكافلي.
- التأمين الصحي ويشمل التأمين الصحي للأفراد والعائلات والجماعات.
- العمل مقدراً ومثمّناً للخسائر في مجال التأمين.
- العمل وكيلاً لشركات التأمين الإسلامية.
- استثمار موجودات المجموعة التي تتكون من موجودات المساهمين وموجودات المؤمن لهم في المجالات المختلفة وتأسيس الشركات المختلفة التي تساعدها على تحقيق أهدافها.
- شراء واستئجار واستبدال وحيازة وبيع وتأجير والتصرف في أي من ممتلكات المجموعة.
- الاشتراك مع هيئات أو شركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو معاونتها على تحقيق أغراضها.
- تقديم الاستشارات الفنية في مجال التأمين.

التزامات المجموعة اتجاه المساهمين في جميع اعمالها:

تلتزم المجموعة في جميع أعمالها بالمبادئ الآتية:

- مباشرة جميع أعمالها في مجال التأمين على أسس التأمين التعاوني والتكافلي، ومبادئه الشرعية، وفي مجال استثمار ما يتوفر لديها من أموال وفي أي مجال آخر بوسائل خالية كلية من الربا ومن أي محظور شرعي وبما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تحقيق مصلحة المؤمن لهم بما يضمن تعاونهم تعاوناً متبادلاً في تحمل الأضرار التي تلحق بأي منهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن ضدها لدى المجموعة وذلك بتوزيع قيمة هذه الأضرار عليهم وفقاً للأسس التي يحددها مجلس إدارة المجموعة عملاً بمبادئ التأمين التعاوني.
- تنظيم عمليات التأمين التي تباشرها المجموعة بالطريقة التي تؤدي إلى إعادة كل أو جزء من الفائض الذي يتحقق في حسابات عمليات التأمين إلى المؤمن لهم وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية عليها ، ويُمثل هذا الفائض قيمة الفرق بين صافي الاشتراكات (إجمالي الاشتراكات مخصوماً منها حصص مُعيدي التأمين وأجر الوكالة وعمولات الوسطاء والمخصصات الفنية) مُضافاً إليها صافي عوائد استثمار أموال المؤمن لهم (إجمالي عوائد استثمار أموال المؤمن لهم مخصوماً منها حصة المساهمين فيها "حصة المضاربة" وتكاليف الاستثمار المباشرة) ، وبين صافي التعويضات التي سُددت أو لم تُسدد للمؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المُؤمن منها لدى المجموعة (إجمالي التعويضات مخصوماً منها حصص معيدي التأمين في تلك التعويضات) ، ويضع مجلس الإدارة سياسة مفصلة لطرق ووسائل توزيع الفائض تُعرض على هيئة الرقابة الشرعية لاعتمادها سنوياً.
- القيام باستثمار الأموال المحصلة من المؤمن لهم والفوائض وإضافة صافي عوائد هذا الاستثمار لصالحهم بعد خصم نسبة من هذه العوائد لصالح المساهمين نظير قيامهم برعاية الأموال المنوّه عنها واستثمارها. وتحدد هيئة الرقابة الشرعية حصة المساهمين (حصة المضارب) في عوائد استثمارات أموال المؤمن لهم في نهاية كل سنة مالية.

رسالتنا:

نحن نقدم منتجات وخدمات تكافلية مبتكرة وشاملة بأسعار تنافسية وبمهنية عالية ترضي عملاءنا وتوفر لهم ولممتلكاتهم أجود مستويات الحماية والضمان.

رؤيتنا المستقبلية:

أن نكون الشركة الرائدة للتأمين التكافلي في قطر والمنطقة من خلال تعزيز سمعتنا المكتسبة في مجال ابتكار المنتجات وتعظيم عائدات حملة وثائق التأمين والمساهمين وتنمية الموارد البشرية.

قيّمنا:

أننا نتعهد بتطبيق قيّمنا التي نفتخر بها ونتبناها وهي:

- إن ولاءَنا الدائم واهتمامنا المطلق هو لحملة وثائق التأمين والمساهمين الذين يملكون كافة أنشطة وموجودات التأمين بالمجموعة.
- إن شغفنا بالابتكار يعكس التزامنا الثابت نحو تحقيق متطلبات ورغبات عملائنا وتعظيم مزايا وجودة منتجاتنا وخدماتنا.
- لأننا ملتزمون برعاية مصالح حملة وثائق التأمين والمساهمين فإننا نحرص أشد الحرص على عدم اتخاذ أي إجراء في أي من مجالات عملنا قد يعرض تلك المصالح لأقل درجات الخطر.
- لأن النمو المتواصل يمثل القوة المحركة للمجموعة فإننا نسعى دائماً لرفع مؤشرات أدائنا في كافة أوجه عملنا.
- أن نحترم موظفينا ونوجد لهم فرص الترقي في المجموعة ونشجعهم على تحسين جودة عملهم وزيادة انتاجيتهم من خلال برامج للحوافز يتم تحسينها بشكل مستمر.
- وأن نعمل دائماً على نشر الوعي التأميني التعاوني بين أفراد المجتمع لتعزيز التضامن فيما بينهم وتشجيعهم على التعاون لما فيه صالح للمجتمع ككل.

البيئة التشريعية:

تخضع مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين لعدد من الجهات الرقابية والتشريعية والتي تلتزم المجموعة بتعليماتها وتشريعاتها ذات الصلة وهم على سبيل الذكر -وليس الحصر-كالاتي:

- مصرف قطر المركزي
- هيئة قطر للأسواق المالية
- وزارة التجارة والصناعة
- كل الجهات الرقابية والتشريعية والقوانين والتشريعات ذات الصلة بطبيعة عمليات ونشاط المجموعة.
- كما وان المجموعة ملتزمة باحكام المادة (3) من حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للاسواق المالية وحوكمة شركات التامين الصادر عن مصرف قطر المركزي والذان يتم الاسترشاد بهم في اعداد هذا التقرير.

هيكل رأس مال المجموعة:

حدد رأس مال المجموعة بمبلغ 150 مليون ريال قطري موزع على 150 مليون سهم بقيمة إسمية 1 (ريال قطري) للسهم الواحد.

كما تم تحديد الحد الأدنى لملكية عضو مجلس الإدارة (أسهم ضمان العضوية) بنسبة 0.25% (ربع بالمائة) من إجمالي رأس المال، أي ما يعادل عدد 375،000 (ثلاثمائة وخمسة وسبعون ألف) سهم فقط، وذلك وفقاً لأخر نسخة من النظام الأساسي للمجموعة والذي تم اعتماده من الجمعية العامة في 09/04/2023.

كما أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من نسبة 5% من أسهم المجموعة، ويجوز بموافقة مسبقة من مصرف قطر المركزي أن تصل النسبة إلى 10% وذلك وفقاً للضوابط المقررة من المصرف المركزي، وكما هو مبيّن في الجدول المساهمات المباشرة لأكبر 10 مساهمين بالمجموعة بالاضافة الى الشركات المملوكة بشكل غير مباشر من قبلهم

مراقب الحسابات الخارجي:

مراقب الحسابات الخارجي للمجموعة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 هم السادة / كي بي ام جي. (KPMG) وتمثلت قيمة الرسوم المتقاضاه مقابل الخدمات المقدمة خلال العام 340،000 ريال قطري مقسمة الى 200،000 ريال قطري للخدمات المتعلقة بنطاق التدقيق و 140،000 ريال قطري للخدمات خارج نطاق التدقيق.

م.	اسم المساهم	عدد الأسهم	نسبة التملك
1	وثاق لتنمية الاعمال	3،375،000	2.25 %
2	JURADALE CAPITAL HOLDINGS LP	3،328،380	2.22 %
3	الاسلاميه الدوليه للاستثمار *	3،000،000	2 %
4	الدر الصافي للاستثمار *	3،000،000	2 %
5	8 صندوق وادي السيل	3،000،000	2 %
6	دار العرب للاعمال والتطوير	3،000،000	2 %
7	ابرار الدوحة للاستثمار	3،000،000	2 %
8	الامتيازات الوطنية للاستثمار *	3،000،000	2 %
9	بنك قطر للتنميه	3،000،000	2 %
10	DOEDALE CAPITAL HOLDINGS LP	2،922،660	1.95 %
*	مجموعة القطف للاستثمار *	2،625،000	1.75 %

* ملكية غير مباشرة لشركة وثاق لتنمية الاعمال

مجلس الادارة

تشكيل المجلس:

يتم تشكيل مجلس الإدارة للمجموعة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م وتعديلاته رقم (8) لسنة 2021، والنظام الأساسي للمجموعة، بالإضافة الى أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، والى مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الصادرة من مصرف قطر المركزي بقرار رقم (1) لسنة 2016.

بناءً على آخر تعديل تم على تشكيل مجلس إدارة المجموعة طبقاً للانتخابات التي تمت في 9 أبريل 2023 يتكون مجلس الإدارة في دورته الحالية (2023-2025) من 9 أعضاء يمثلون نخبة من رجال الأعمال والشخصيات المشهود لها بالكفاءة والخبرات المتنوعة

ملاحظة : تنتهي دورة مجلس الإدارة الحالي بنهاية السنة المالية المنتهية في 31/12/2025، ووفقاً للمادة (17) من النظام الأساسي المعدل للمجموعة فانه في حال انتهاء مدة مجلس الإدارة قبل تصديق الجمعية العامة على التقارير المالية للمجموعة تمتد مدة المجلس إلى تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للمجموعة.

مسؤوليات وواجبات المجلس:

يتمتع المجلس بأوسع السلطات لإدارة شؤون المجموعة ووضع استراتيجيات أعمالها وخططها المستقبلية وسياساتها واعتماد نظم العمل فيها ونظام الرقابة الداخلية المتبعة فيها والعمل على تطويره وكذلك تعيين الإدارة التنفيذية العليا وتقييم أدائها بحيث يتم ذلك من خلال اجتماعات المجلس المتعاقبة وكافة لجانه التنفيذية والرقابية كل فيما يخصه، وعليه فإن المجلس مسؤول أمام القانون والجهات الرقابية وكافة المساهمين عن تحقيق أهداف المجموعة والالتزام بالقانون واللوائح والتعليمات من الجهات الرقابية التي تخضع لها المجموعة؛ هذا ويلتزم أعضاء المجلس بالاطلاع على كافة مسؤولياتهم وواجباتهم (التنفيذية / الإشرافية) اتجاه المجموعة وإدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح وفقاً لما يقره قانون الشركات والنظام الأساسي للمجموعة ونظم حوكمة الشركات الصادرة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية،

اجتماعات مجلس الإدارة:

يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات على الأقل خلال العام ولا يجب انقضاء ثلاثة شهور دون عقد الاجتماع.

مسؤوليات وواجبات رئيس المجلس:

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس المجموعة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة المجموعة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة المجموعة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيّد بتوصياته، ويجوز له أن يفوّض غيره من أعضاء مجلس الإدارة او احد اعضاء الادارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته لمدة وموضوع محدد كما ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

فيما يلي أهم مسؤولياته:

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أي مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة المجموعة.
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالمجموعة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
- إيجاد قنوات التواصل الفعليّة للمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.

جمال عبدالله الجمال

رئيس مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في المجموعة للرعاية الطبية.
- نائب الرئيس التنفيذي بنك قطر الدولي الإسلامي.

اعضاء المجلس:

فيما يلي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة الحاليين تتضمن مناصبهم، وعما إذا كانوا أعضاء مستقلين أو غير مستقلين وأعضاء تنفيذيين أو غير تنفيذيين

اسم العضو	الصفة	مستقل / غير مستقل	تنفيذي / غير تنفيذي
جمال عبدالله احمد جاسم الجمال	رئيس مجلس الادارة	مستقل	غير تنفيذي
عبدالرحمن عبدالجليل العبدالغني	نائب رئيس مجلس الادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة طريق الحق للتجارة **يمثلها : الشيخ/ محمد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة البيدخ للاستثمار **يمثلها : الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
مجموعة ثبير للاستثمار **يمثلها : الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة دار الثريا للاستثمار **يمثلها : الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
المجموعة للرعاية الطبية **يمثلها : الشيخ/ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
راشد ناصر راشد سريع الكعبي	عضو مجلس ادارة	مستقل	غير تنفيذي
خالد محمد اسد العمادي	عضو مجلس ادارة	مستقل	غير تنفيذي

يقوم السيد / **وليد ابراهيم أبوعرجة** بمهام أمين سر مجلس الإدارة كما يقوم بمهام مسؤول علاقات المستثمرين للمجموعة.

هيئة الرقابة الشرعية:

تُنشئ للمجموعة هيئة مستقلة يُطلق عليها اسم "هيئة الرقابة الشرعية"، وذلك للقيام بمهمة الرقابة على نشاطاتها حسب احكام الشريعة الاسلامية حيث تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أفراد يُعينون من قبل الجمعية العامة العادية وذلك استناداً إلى توصيات مجلس الإدارة ويجب أن يكون أعضاء الهيئة من العلماء والخبراء المتخصصين في أحكام الفقه والشريعة الإسلامية وكذلك في مجالات الخدمات العامة والأنشطة المالية بحيث يتم التوصية باختيارهم بناءً على توفر المعايير العلمية والمهنية والقانونية المعمول بها محلياً ودولياً ويتم تعيين أعضاء الهيئة لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد.

نظرًا لتخصصنا في تقديم خدمات التأمين الإسلامي، يترأس فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد محمد هادي هيئة الرقابة الشرعية، ويشارك في عضويتها كل من فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار وفضيلة الشيخ الدكتور/ محمد احمين.

تم تعيين هؤلاء الأعضاء بواسطة الجمعية العامة العادية للمجموعة وتتبع لها مباشرةً وذلك للقيام بتقديم الرأي الملزم وإجراء الرقابة على كل ما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

فضيلة الشيخ / د. وليد محمد هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ / د. عبدالعزيز خليفة القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ / د. محمد احمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

مؤهلات وخبرات الاعضاء:

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات علمية وخبرات عملية واسعة في الشؤون الإدارية والمالية، والتي تؤهلهم لتأدية مهامهم بصورة فعالة تحقق مصالح المجموعة وأهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان بنبذة عن السيرة الذاتية والمؤهلات العلمية والمناصب الحالية للسادة الأعضاء

عبد الرحمن عبد الجليل عبد الغني العبدالغني
نائب رئيس مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم

المناصب الحالية:
- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة بغرفة تجارة وصناعة قطر.
- عضو مجلس إدارة الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

الشيخ/ محمد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ طريق الحق للتجارة والخدمات

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم طيران

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة مجموعة إزدان القابضة.
- عضو مجلس إدارة المجموعة للرعاية الطبية.

الشيخ / ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ المجموعة للرعاية الطبية

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.

الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ مجموعة ثبير للاستثمار

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية.

راشد بن ناصر سريع الكعبي
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: ليسانس قانون

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .
- رئيس مجلس إدارة إتمـاء القابضة .
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة آل سريع القابضة .
- عضو في غرفة صناعة وتجارة قطر .

الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ دار الثريا للاستثمار

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة أعمال

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية.

الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ البـيدخ للإستثمار

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.

خالد محمد العمادي
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في شركة ودام الغذائية.

الادارة التنفيذية العليا:

تتمثل الإدارة التنفيذية العليا في شخصية رئيس المجموعة السيد علي إبراهيم العبدالغني بالإضافة الى مجموعة من المدراء التنفيذيين والمستشارين والاداريين والقانونيين ورؤساء أقسام أخرين مسؤولين عن إدارة المجموعة من بينهم:

علي إبراهيم العبدالغني
رئيس المجموعة

زكي خميس عكيلة
المدير التنفيذي للشركة الإسلامية للاستثمار العقاري

نظام الدين عبد القادر
الرئيس التنفيذي للعمليات الفنية

محمد عباس الريس
المستشار الفني لرئيس المجموعة
رئيس قطاع السيارات

كريم صاليح
المدير التنفيذي للتكافل والطبي

محمد عبدالرؤوف الرشيد
المدير التنفيذي للسيارات

جمال ابراهيم الهادي
المدير التنفيذي للتعويضات العامة

رامي محمد الأغا
مدير التدقيق الداخلي

نجيب حنيفة
المدير التنفيذي لتقنية المعلومات

محمد أشرف صديقي
المدير التنفيذي لإدارة المخاطر

ياسر محمد العاملي
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

محمد عبدالوهاب نصرالله
المدير التنفيذي للتأمينات العامة والطاقة

شريف زياد القاسم
رئيس الالتزام والابلاغ

صالح فتح الله
المدير التنفيذي للشؤون الإدارية والمشتريات

مؤهلات وخبرات الإدارة التنفيذية العليا:

تتميز الإدارة التنفيذية العليا لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين بوجود تنوع شامل وفي الخبرات والمهارات والمؤهلات العلمية والمهنية التي تمكنها من إدارة أعمال المجموعة بمهنية وحرفية عالية، ومنها الشهادات الأكاديمية المتنوعة ما بين الخلفية المحاسبية والاستثمارية والرقابة الداخلية وإدارة المخطر، بالإضافة الى الخبرة المهنية الطويلة في مجال التأمين وإعادة التأمين التي تتجاوز 30 عاماً. والذي من شأنه أن يساعد المجموعة في تطوير وتغطية البعد الإستراتيجي المطلوب من الإدارة والذي يعتمده مجلس الإدارة أو أي من لجانه؛ فضلا عن ذلك تبحث الإدارة دوماً عن إرساء وتفعيل أحدث وسائل التطوير المهني والتكنولوجي في تنفيذ أهدافها القصيرة والطويلة الأمد. كما أن التنوع في المؤهلات والخبرات المهنية يساعد الإدارة في تنفيذ مهامها اليومية بكفاءة وجودة عالية، وتسيير الأعمال اليومية للمجموعة.

كما أن الإدارة تنتهج أسلوب العمل الجماعي لتيسير الأعمال، وذلك عن طريق تشكيل لجان داخلية لمتابعة الجوانب التشغيلية والفنية وتطوير الإعمال سواء التشغيلية أو الإدارية، وعادةً تتكون هذه اللجان برئاسة أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا، وتكون اجتماعاتها بشكل دوري حسب طبيعة وأهداف كل لجنة.

صلاحيات ومسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا:

تحمل الإدارة التنفيذية العليا على عاتقها مسؤولية وضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية للمجموعة بشكل كامل ومباشر، وذلك بعد عرضها واعتمادها من مجلس الإدارة، كما أنها المسؤولة عن خطط العمل التشغيلية والإدارية بالمجموعة. ويجب أن تحرص الإدارة على تناغم تلك الإستراتيجيات والخطط مع رؤية وأهداف المجموعة العامة، لكي يتسنى للمجموعة الوصول الى أهدافها وغاياتها بكفاءة وفاعلية.

كما أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تطبيق قرارات مجلس الإدارة، والحرص على تطبيقها سواء في عملياتها اليومية أو في خططها المستقبلية، كما يجب على الإدارة إخطار المجلس بالمستجدات والتحديات التي تواجهها المجموعة وتقدم لها توصياتها بأفضل الوسائل التي يمكن أن تتبعها المجموعة لمواجهة تلك التحديات والمخاطر، ومن ضمن أهداف الإدارة التنفيذية الرئيسية على سبيل الذكر – لا الحصر- الاتي:

- اقتراح الموازنة العمومية للمجموعة واعتمادها من المجلس والعمل على تحقيقها؛
- اقتراح السياسات والإجراءات التشغيلية والإدارية واعتمادها من المجلس والحرص على تطبيقها ضمن عمليات المجموعة؛
- الحرص على تقديم التوصيات والتقارير المطلوبة من المجلس أو أي من لجانه.

وبالمقابل يمنح مجلس الإدارة الصلاحيات الملائمة للإدارة التنفيذية العليا لتتمكن من مزاولة مهامها ومسؤولياتها المناطة بها بشكل فعال دون معوقات أو تأخير لعمليات التشغيل، وتشمل هذه الصلاحيات على سبيل الذكر – لا الحصر- صلاحيات التعيين والفصل لجميع المناصب الوظيفية فيها، عدا تلك المسؤولة أمام المجلس مباشرة ؛ وعلى الإدارة التنفيذية العليا إطلاع المجلس على التعيينات الرئيسية العليا من باب الاطلاع والعلم، ولكن تبقى المسؤولية في هذه التعيينات أو الفصل ملقاة على عاتق الإدارة التنفيذية العليا. كما يمنح مجلس الإدارة الصلاحيات المالية للإدارة التنفيذية ضمن الضوابط ومصفوفة الصلاحيات والسلطة المالية المعتمدة من المجلس بما فيها المشتريات والاستثمار في الأصول التشغيلية.

أعمال الإدارة التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

قامت الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2023 بالعديد من الأعمال والإنجازات في مجال التوسع الإستراتيجي في سوق التأمين المحلي وذلك تماشيا مع رؤية المجلس الإستراتيجية للمجموعة واعمالها التشغيلية، وفيما يلي على سبيل الذكر -لا الحصر- بعض الإنجازات للإدارة خلال العام:

- حافظت المجموعة على تصنيفها الصادر عن وكالة التصنيف العالمية أ.م. بيست (AM Best) للقوة المالية للمجموعة عند درجة -A (ممتاز) و تصنيفها الائتماني طويل الامد للمصدر الى درجة a- (ممتاز) بالاضافة الى النظرة المستقبلية لها الى (مستقرة) خلال عام 2023

بيئة الرقابة الداخلية بالمجموعة:

الرقابة الداخلية:

يحدد مجلس الإدارة نظام الرقابة الداخلية للمجموعة، والذي يشمل آليات الرقابة الداخلية، وواجبات ومهام أقسام وفروع الإدارات التنفيذية العليا، ولوائحها وإجراءاتها الخاصة بالمسؤولية، وبرامج الوعي والتعليم للموظفين حول أهمية الرقابة الداخلية.

كما يشتمل المقترح المذكور أعلاه على خطة المجموعة في إدارة المخاطر والتي تتضمن تحديد المخاطر الكبرى التي تواجه المجموعة والتي قد تؤثر عليها وكيفية مواجهة تلك المخاطر، وخاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، وإمكانية المجموعة في تنفيذ آليات تحديد المخاطر من حيث أثرها المتوقع واحتمالية حدوثها وتنفيذ الإجراءات الاحترازية لتفادي حدوثها او التخفيف من أثرها لتكون مقبولة بالنسبة لسعة المجموعة لتقبل المخاطر (Risk Appetite).

إدارات الرقابة الداخلية

لدى المجموعة عدد من إدارات الرقابة الداخلية والتحكم بالمجموعة وهم كالتالي:

- إدارة التدقيق الداخلي
- إدارة المخاطر
- إدارة الالتزام والإبلاغ
- الخبير الإكتواري

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بأعمال التدقيق المختلفة على جميع أعمال وإدارات المجموعة التنفيذية والإدارية وذلك وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة من لجنة التدقيق، ومن ثم تقوم بإصدار تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري للجنة.

كما تمتلك إدارة التدقيق الداخلي الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبِل لجنة التدقيق، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة التدقيق الداخلي:

- تقييم نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المجموعة ومدى تحقيقها لأهداف الإدارة العليا المرجوة، مع تقديم الاقتراحات والتوصيات التي ترفع من كفاءة تلك النظم.
- تقييم مدى التزام جميع الإدارات بتطبيق نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المجموعة، مع تقديم التوصيات اللازمة لتلافي أوجه الضعف المكتشفة.
- تقييم كفاءة الأداء المالي للمجموعة مقارنة بالسنوات السابقة ومقارنة بالشركات المنافسة، لوضع يد الإدارة العليا للمجموعة على مواطن القوة والضعف في الأداء المالي للمجموعة وكيفية معالجة مواطن الضعف واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- القيام بكافة المهام التي توكل للإدارة من قبل الإدارة التنفيذية بمعرفة وموافقة لجنة التدقيق.

إدارة المخاطر:

قامت المجموعة بإنشاء وحدة مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بالعمل الدائم على تحديد وتقييم كافة المخاطر - بأنواعها - التي قد تتعرض لها المجموعة، ومن ثم وضع التصورات والتوصيات اللازمة لإدارة تلك المخاطر والتعامل معها وتلافي آثارها، وتقدم في ذلك التقارير الدورية للإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما تمتلك إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبِل لجنة إدارة المخاطر، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة المخاطر بالمجموعة:

- مساعدة مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا في تطوير الإطار العام لإدارة المخاطر والمحافظة عليه.
- مراقبة وتقديم النصائح والفحص والإبلاغ عن جميع المخاطر المهمة المتوقعة بشكل معقول، وفي الوقت المناسب.
- تقييم الاحتمالات والافتراضات المتوقعة عند مواجهة خطر ما، من حيث عواقبه ومدة استمراره.
- رفع تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا عن خلفية مخاطر المجموعة، من الجانب التاريخي وما طرأ عليها من تطور، والإشكاليات التي تواجهها والخطوات المناسبة لأجل التخفيف منها مستقبلا.

إدارة الالتزام والإبلاغ:

تعمل إدارة الالتزام والإبلاغ بالمجموعة- في ظل استقلالية تنظيمية ملائمة - على التأكد من التزام جميع إدارات المجموعة التنفيذية بتنفيذ كافة القوانين والتعليمات التي تخضع لها أعمال المجموعة، وترفع التقارير اللازمة عن مدى التزام إدارات المجموعة لكلٍ من لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية.

كما تمتلك إدارة الالتزام والإبلاغ الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبِل لجنة التدقيق، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة الالتزام والإبلاغ بالمجموعة:

- متابعة مدى التزام المجموعة في تطبيق سياساتها الداخلية، ومدى التزامها خارجياً مع قوانين وتعليمات وتشريعات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات مصرف قطر المركزي لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- التأكد من أن الأعمال التشغيلية تتم بشكل أخلاقي ومسؤول وموثوق به؛
- تحديد أوجه تضارب المصالح الفعلية والمحتملة وإدارتها بشكل فعال؛
- منع وقوع الجرائم المالية - قدر الإمكان - في المجموعة؛
- إبلاغ لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بشأن إي مسائل جوهرية تخص الالتزام أو عملية مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك مخاطر الالتزام الكبيرة التي تواجهها المجموعة، وأي انتهاكات أو تحقيقات هامة متعلقة بالالتزام أو متعلقة بعملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو بالغرامات أو الإجراءات التأديبية التي تمت من قبل مصرف قطر المركزي أو أي جهة حكومية منظمة أخرى تجاه المجموعة أو أي من موظفيها؛
- تقديم الاستشارات والدعم لمجلس إدارة والإدارة العليا بشأن مسائل الامتثال والالتزام؛
- تدريب موظفي المجموعة حول مسائل الامتثال. والالتزام وحول عملية مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛
- التفاعل مع مختلف الجهات الحكومية والرقابية حسب الحاجة في المجموعة؛
- وضع سياسات وإجراءات وضوابط متابعة للالتزام الخاصة بالمجموعة واتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تطبيقها والتقيد بها.

تقرير الإدارة التنفيذية للمساهمين:

حققت المجموعة نتائج مالية مميزة خلال العام 2023م، محافظتاً على أدائها المتميز المسقر خلال أخر خمس سنوات من عمر الشركة كما هو موضح أدناه:

	2019 مليون ريال قطري	2020 مليون ريال قطري	2021 مليون ريال قطري	2022 مليون ريال قطري	2023 مليون ريال قطري
إجمالي الاشتراكات المكتتبة	405	401	429	467	523
صافي فائض التأمين/ (العجز)	12.2	73.5	44.7	22.1	(54)
صافي أرباح / (العجز) المساهمين	72.7	75.7	83	101.1	142.8

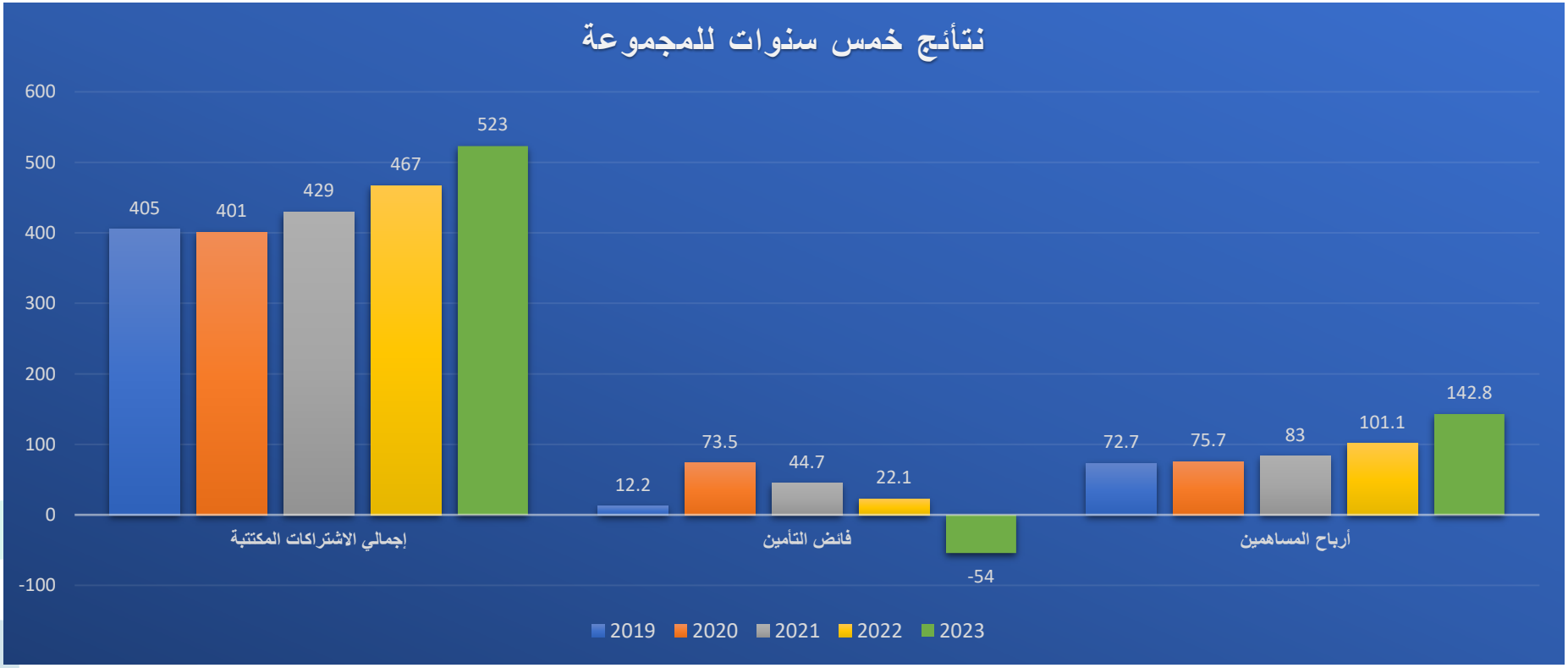

- حققت المجموعة معدل نمو بلغ 32٪ في إجمالي إيرادات المساهمين إذ بلغت 204،760 مليون ريال مقابل 155,691 مليون ريال عن الفترة المقابلة في العام 2022،
- صافي الربح حقق معدل نمو 41٪ محققاً 142 مليون ريال مقابل 101 مليون ريال عن الفترة المقابلة المنتهية في2022/12/31.
- حققت المجموعة نمو قدرة بلغ قدره 41٪ للعائد على السهم، إذ بلغ العائد على السهم 0,95 ريال للسهم مقابل 0,67 عن نفس الفترة العام المنصرم 2022.
- حققت المجموعة معدل نمو متصاعد في اشتراكات التأمين خلال العام والذي بلغ 12٪ بإجمالي 523 مليون ريال مقابل 467 مليون ريال عن نفس الفترة في العام السابق 2022.

	2022 مليون ريال قطري	2023 مليون ريال قطري
إيرادات المساهمين	156	205
صافي أرباح المساهمين	101	142
العائد على السهم	٪68	٪95

الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

بسم الله الرحمن الرحيم

15 فبراير 2024م

5 شعبان 1445 هـ

تقرير هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .. وبعد ،

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية عمليات مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين ، وعقوده ، ومنتجاته التي عرضت عليها ، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 2023م وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه .

فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / محمد إحمين

عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالعزيز القصار

عضو هيئة الرقابة الشرعية

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2023

الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	1 - 5
البيانات المالية الموحدة	
بيان المركز المالي الموحد	6-7
بيان إيرادات ومصروفات حاملي وثائق التأمين الموحد	8
بيان فائض حاملي وثائق التأمين الموحد	9
بيان الدخل المرحلي الموحد	10
بيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين الموحد	11
بيان التدفقات النقدية الموحد	12-13
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	14-74

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معا باسم "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023 وبيانات إيرادات ومصروفات حاملي وثائق التأمين الموحد وبيان فائض حاملي وثائق التأمين الموحد وبيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 ونتائج عملياتها والتغيرات في فائض حاملي الوثائق الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة والمراجعة للمالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (معايير التدقيق). قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص *"بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"* في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم 39 حول البيانات المالية الموحدة والذي يشير إلى أن معلومات المقارنة المعروضة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 معدلة. رأينا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر آخر متعلق بمعلومات المقارنة

البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و2021 (والتي تم استخراج بين المركز المالي كما في 1 يناير 2022 منها) باستبعاد التعديلات الوارد وصفها بالإيضاح 39 حول البيانات المالية الموحدة قد تم تدقيقها من جانب مدقق آخر عبر عن رأي غير معدل حول تلك البيانات المالية في 13 فبراير 2023 و9 فبراير 2022 على التوالي.

كجزء من تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 فقد دققنا التعديلات الوارد وصفها في الإيضاح 39 والتي تم تطبيقها على معلومات المقارنة المعروضة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وبيان المركز المالي كما في 1 يناير 2022. لم يتم تكليفنا بتدقيق أو مراجعة أو تطبيق أي إجراءات على البيانات المالية الموحدة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و2021 (غير معروضة هنا) أو بيان المركز المالي الموحد كما في 1 يناير 2022 بخلاف ما يتعلق بالتعديلات الوارد وصفها بالإيضاح رقم 39 حول البيانات المالية الموحدة. بناء عليه، فإننا لا نعبر عن أي رأي أو أي شكل من أشكال التأكيدات حول تلك البيانات المالية المعنية مأخوذة في مجملها. مع ذلك، وفي رأينا فإن التعديلات الوارد وصفها في الإيضاح رقم 39 صحيحة وقد تم تطبيقها بصورة صحيحة.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية، وفقا لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في أعمال تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية. وقد تناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حول تلك البيانات المالية الموحدة، ولا نقدم رأيًا منفصلًا عن هذه الأمور.

تقييم مطلوبات عقود التكافل

أنظر إيضاحات 4 (و) و5 و 8 حول البيانات المالية الموحدة

أمر التدقيق الأساسي	كيفية معالجة أمر التدقيق الأساسي في تدقيقنا
ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: • مطلوبات عقود تكافل المجموعة تمثل 73% من إجمالي مطلوباتها ذات الصلة بمطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها، ومطالبات متكبدة غير مبلغ عنها واحتياطيات فنية أخرى ومساهمات غير مكتسب واحتياطيات حسابية. • يتضمن تقييم مطلوبات عقود التأمين هذه درجة كبيرة من الأحكام فيما يتعلق بعدم اليقين في تقدير مدفوعات المنافع المستقبلية وتقييم تكرار وشدة المطالبات. يتضمن تقدير الاحتياطيات للمطالبات المتكبدة ولكن لم يبلغ عنها واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة درجة كبيرة من الأحكام والافتراضات بالإضافة إلى استخدام توقعات وتقنيات اكتوارية، ومن ثم اعتبرنا هذه النقطة من أمور التدقيق الأساسية.	إجراءات تدقيقنا بمساعدة أخصائينا، المدرجة ضمن أمور أخرى: • اختبار تصميم ضوابط الرقابة الرئيسية ومدى فعاليتها التشغيلية على تسجيل عملية تكوين الاحتياطيات للمطالبات المبلغ عنها والمطالبات غير المبلغ عنها والأقساط غير المكتسبة، • اختبار عينة من المطالبات القائمة واستردادات إعادة التكافل ذات الصلة، والتركيز على تلك التي لها الأثر الأكبر على البيانات المالية الموحدة لتقييم ما إذا تم تقدير المطالبات والاستردادات ذات الصلة بالصورة الملائمة، • بالنسبة لخطوط الأعمال الرئيسية قمنا بتقييم معقولية الافتراضات الرئيسية مثل نسب الخسارة وعوامل المخاطر ومصروفات تسوية المطالبات والتكرار وشدة المطالبات المستخدمة في نماذج التقييم ومقارنتها مع البيانات التاريخية للمجموعة.

• تستخدم طرق وضع المطالبات الداخلية والنماذج الاكتوارية لدعم عملية احتساب احتياطيات التأمين الفنية. قد يؤدي تعقيد النماذج إلى نشوء أخطاء نتيجة للبيانات غير الصحيحة / غير المكتملة أو قد يكون تصميم أو تطبيق النماذج غير مناسب. الافتراضات المستخدمة في النماذج الاكتوارية، مثل المطالبات التاريخية، والتي يمكن استخدامها لتوقع اتجاه المطالبات المستقبلية، تم وضعه عند تطبيق التقديرات والاحكام استنادا إلى تحليل الخبرة والتوقعات المستقبلية من جانب الإدارة.	• تقييم ما إذا كانت عملية وضع الاحتياطيات تنسجم من حيث المنهج مع المبرر الكافي للتغييرات في الافتراضات. استخدمنا معرفتنا في الصناعة لمقارنة منهجيات وضع الاحتياطيات بالمجموعة وتقديرات الخسائر. ركز تدقيقنا على خطوط الأعمال التي توجد بها حالات عدم يقين متأصلة. • قمنا بتقييم كفاءة ومقدرات وموضوعية الخبراء الاكتواريين الخارجيين المكلفين من جانب المجموعة. • كما درسنا أيضا مدى ملاءمة المعلومات المقدمة إلى الخبراء الاكتواريين الخارجيين المكلفين من جانب المجموعة ودرسنا مجال عملهم والنتائج التي توصلوا إليها لدعم كفاية تقديرات الإدارة حول وضع احتياطيات المطالبات، و • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بمطلوبات عقود التكافل في البيانات المالية الموحدة بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 من قبل مدقق حسابات آخر الذي أبدى رأيًا غير معدل على تلك البيانات في 13 فبراير 2023.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها. من المتوقع أن يصبح التقرير السنوي متاحًا لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نعبر ولن نعبر عن أي شكل من أشكال نتيجة التأكيد عليه.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا هي أن نقرأ المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه، وفي سبيل القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تنسجم بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو عليها أنها تعرضت لتحريف جوهري.

لو قمنا، استنادا إلى العمل الذي قمنا بأدائه على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا، بالتوصل إلى نتيجة أن هناك تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإعلان عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نعلن عنه في هذا الخصوص.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكنا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

الإسلامية للتأمين
Islamic Insurance

KPMG

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكما مهنيا ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.
- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. وسنبقى نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات، متى كان ذلك ممكناً.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جدا، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل منطقي أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقًا لما يتطلبه قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لعام 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقًا بموجب القانون رقم 8 لعام 2021، فإننا نفيد أيضًا بأن ("القانون المعدل") والأحكام ذات الصلة من التعليمات التنفيذية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، فإننا نبلغ أيضًا أن :

(1) لقد حصلنا على جميع المعلومات و التفسيرات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.

(2) تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات.

(3) تم تزويدنا بتقرير مجلس الإدارة لتحديد ما إذا كانت هناك أي معلومات مالية واردة فيه تتفق مع سجلات المجموعة ودفاترها.

(4) لا علم لنا بأي خرق للأحكام السارية لقانون الشركات التجارية القطري المعدل أو لبنود النظام الأساسي للشركة حدثت خلال العام قد يكون لها أثر جوهري على بيان المركز المالي الموحد للشركة أو أدائها كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

15 فبراير 2024
الدوحة
دولة قطر

يعقوب حبيقة
سجل مراقبي الحسابات رقم 289
بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
ترخيص مدقق خارجي رخصة رقم: 120153

KPMG
P.O Box 4473
Doha - Qatar

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2023

بالريال القطري

	إيضاح	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 *(معدلة)*	1 يناير 2022 *(معدلة)*
موجودات حاملي وثائق التأمين				
نقد وأرصدة لدى البنك	6	129,280,321	174,239,184	142,147,189
اشتراكات مدينة	7	102,041,042	86,755,891	61,781,300
مستحقات من إعادة تكافل		67,128,006	78,983,181	83,815,617
موجودات عقود معيدي التكافل	8	224,616,548	212,258,544	168,745,094
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9 (أ)	50,810,156	53,336,711	37,851,820
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	6,720,702	3,875,200	2,898,950
استثمارات عقارية	11 (أ)	98,421,071	105,678,371	113,451,975
مدفوعات مقدما و موجودات أخرى	13	38,437,916	44,928,728	36,679,464
الاستثمار في شركات زميلة	14	1,742,204	21,742,204	23,941,448
الممتلكات والمعدات	10 (أ)	24,495,940	12,256,517	7,254,871
موجودات حق استخدام	12 (ب)	4,175,216	4,285,090	5,658,926
إجمالي موجودات حاملي وثائق التأمين		**747,869,122**	798,339,621	684,226,654
موجودات المساهمين				
نقد وأرصدة لدى البنك	6	348,078,931	283,170,590	239,577,558
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9 (أ)	7,932,139	10,703,338	9,914,570
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	6,133,001	3,436,701	2,898,950
استثمارات عقارية	11 (ب)	109,834,093	116,330,416	122,801,976
مدفوعات مقدما وموجودات أخرى		-	686,690	532,643
استثمار في شركات زميلة	14	96,216,539	87,935,637	85,785,052
ممتلكات ومعدات	10 (ب)	9,418,724	-	-
موجودات حق الاستخدام	12 (ب)	4,934,720	5,440,857	5,946,994
إجمالي موجودات المساهمين		**582,548,147**	507,704,229	467,457,743
إجمالي الموجودات		**1,330,417,269**	1,306,043,850	1,151,684,397

كي بي أم جي
KPMG
For Identification Purposes Only

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاح	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 *(معدلة)*	1 يناير 2022 *(معدلة)*
مطلوبات حاملي وثائق التأمين				
مستحقات من إعادة تكافل		32,747,638	55,425,073	46,743,122
مطلوبات التكافل التعاقدية	8	470,360,896	445,241,867	350,468,702
مطلوبات إجارة		-	-	1,290,286
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	15	71,783,454	52,926,864	44,282,734
قائض غير مطالب به	18	17,888,432	18,510,004	17,686,458
إجمالي مطلوبات حاملي وثائق التأمين		**592,780,420**	572,790,498	460,471,302
حقوق ملكية حاملي وثائق التأمين				
احتياطي القيمة العادلة	9 (ج)	7,910,461	7,942,703	9,350,148
احتياطي العقارات	11 (ج)	13,435,430	11,358,849	16,933,815
احتياطي العملات الأجنبية لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		(4,129,999)	(3,209,159)	(2,776,555)
قائض محتفظ به		137,872,810	209,456,730	200,247,944
اجمالي حقوق ملكية حاملي وثائق التأمين		**155,088,702**	225,549,123	223,755,352
إجمالي حقوق ملكية ومطلوبات حاملي وثائق التأمين		**747,869,122**	798,339,621	684,226,654
مطلوبات المساهمين				
توزيعات أرباح غير مطالب بها		15,906,940	15,285,523	13,768,964
مطلوبات الإجارة	12 (ج)	912,129	1,341,224	1,752,494
ذمم تجارية دائنة ومطلوبات أخرى	19	35,889,136	34,366,713	30,349,820
إجمالي مطلوبات المساهمين		**52,708,205**	50,993,460	45,871,278
حقوق الملكية				
رأس المال	20	150,000,000	150,000,000	150,000,000
الاحتياطي القانوني	22	150,000,000	145,553,708	135,420,177
احتياطي عام	23	1,540,888	1,540,888	1,540,888
احتياطي العملات الأجنبية لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		(4,129,996)	(3,209,156)	(2,776,552)
احتياطي القيم العادلة	9 (ج)	(303,382)	845,696	877,312
احتياطي العقارات	11 (ج)	11,251,667	7,781,875	11,341,681
احتياطي حصة الشركات الزميلة	32	13,215,697	4,934,795	894,774
الأرباح المدورة		208,265,068	149,262,963	124,288,185
إجمالي حقوق ملكية المساهمين		**529,839,942**	456,710,769	421,586,465
إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية المساهمين		**582,548,147**	507,704,229	467,457,743
إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية حاملي الوثائق		**1,330,417,269**	1,306,043,850	1,151,684,397

اعتمد مجلس إدارة المجموعة هذه البيانات المالية الموحدة في 15 فبراير 2024 ووقعها بالنيابة عنهم:

السيد/ علي ابراهيم عبد الغني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ جمال عبد الله الجمال
رئيس مجلس الإدارة

لاغراض التعريف فقط
كي بي أم جي
KPMG
For Identification Purposes Only

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

بيان إيرادات ومصروفات حاملي وثائق التأمين الموحد

كما في 31 ديسمبر 2023

بالريال القطري

	إيضاح	2023	2022 *(معدلة)*
إيرادات التكافل			
إجمالي الاشتراكات	24 (ج)	523,493,363	467,307,963
حصة معيدي التكافل من إجمالي الاشتراكات	24 (ج)	(178,307,960)	(155,525,869)
صافي الاشتراكات المدورة		**345,185,403**	311,782,094
الحركة على الاشتراكات غير المكتسبة	24 (ج)	825,051	(5,147,864)
الاشتراكات المكتسبة		**346,010,454**	306,634,230
عمولة مدفوعة	24 (ج)؛ 26	(13,242,935)	(3,690,293)
التغير في العمولات المؤجلة	24 (ج)	(1,149,445)	180,159
إجمالي إيرادات التكافل		**331,618,074**	303,124,096
مصروفات التكافل			
إجمالي المطالبات المدفوعة	24 (ج)	251,352,526	163,802,207
حصة معيدي التكافل من المطالبات المدفوعة	24 (ج)	13,586,076	46,180,659
الحركة على المطالبات القائمة	24 (ج)	(59,429,601)	(62,505,854)
إجمالي مصروفات التكافل		**205,509,001**	147,477,012
صافي الفائض من عمليات التكافل		**126,109,073**	155,647,084
صافي إيراد الاستثمار	27	15,552,856	9,914,299
إهلاك موجودات حق الاستخدام		(109,874)	(290,440)
إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة		-	(25,195)
رسوم الوكالة	24 (ج)؛ 25	(162,440,954)	(128,509,690)
رسوم مضارب	27	(12,442,285)	(7,931,439)
ربح / (خسارة) القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	9,457	(53,370)
الخسارة الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية		(700,000)	(4,500,000)
حصة الخسارة من شركات شقيقة	14	-	(1,625,801)
خسارة انخفاض قيمة استثمار في شركات شقيقة	14	(20,000,000)	(573,443)
مصروفات أخرى		(589,499)	-
صافي (العجز) / الفائض للسنة		**(54,611,226)**	22,052,005

كي بي أم جي
KPMG
لأغراض التعريف فقط
For Identification Purposes Only

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاح	2023	2022 *(معدلة)*
فائض مدور في بداية السنة (كما هو معلن سابقا)		209,456,730	201,103,650
أثر التعديل		-	(855,706)
فائض مدور في بداية السنة		209,456,730	200,247,944
تحويل من احتياطي القيمة العادلة		-	4,252,758
الفائض للسنة		(54,611,226)	22,052,005
إجمالي الفائض في نهاية السنة		**154,845,504**	226,552,707
توزيعات لحاملي الوثائق خلال السنة	16	(16,972,694)	(17,095,977)
رصيد الفائض المدور في نهاية السنة		**137,872,810**	209,456,730

لغرض التعريف فقط
كي بي أم جي
KPMG
For Identification Purposes Only

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

بيان الدخل الموحد

كما في 31 ديسمبر 2023

بالريال القطري

	إيضاح	2023	2022 *(معدل)*
الإيرادات			
إيرادات استثمارات المساهمين	17	9,655,632	5,901,118
حصة في ربح شركات شقيقة	14	13,810,902	7,175,822
رسوم الوكالة	25	162,440,954	128,509,690
إيرادات الإيجار		6,422,900	6,141,820
رسوم مضاربة المساهمين لإدارة محفظة استثمار المساهمين	27	12,442,285	7,931,439
إيرادات أخرى		272,850	185,530
إجمالي الايراد		**205,045,523**	155,845,419
المصروفات			
إهلاك موجودات حق الاستخدام	12 (ب)	(506,137)	(506,137)
إطفاء تكاليف الإجارة المؤجلة	12 (ج)	(47,505)	(65,329)
المصروفات العمومية والإدارية	28	(56,864,233)	(43,293,679)
خسارة انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9 (أ)	(285,385)	-
(خسارة) / ربح القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	4,409	(37,869)
خسارة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية		(547,391)	(3,043,795)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	29	(4,000,000)	(4,048,063)
حصة من خسارة شركات زميلة	14	-	(1,625,801)
خسارة انخفاض قيمة من استثمارات في شركات شقيقة	14	-	(1,889,436)
إجمالي المصروفات		**(62,246,242)**	(54,510,108)
صافي الدخل		**142,799,281**	101,335,310
العائدات الأساسية للسهم	33	**0.952**	0.676

كي بي أم جي
KPMG
For Identification Purposes Only

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

بيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين الموحد

كما في 31 ديسمبر 2023

بالريال القطري

	رأس المال	الاحتياطي القانوني	احتياطي عام	احتياطي العقارات	احتياطي العملات الأجنبية لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي لحصة الربح في الشركات الزميلة	الأرباح المدورة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2023 (كما هو معدل)	150,000,000	145,553,708	1,540,888	7,781,875	(3,209,156)	845,696	4,934,795	149,262,963	456,710,769
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	142,799,281	142,799,281
محول إلى احتياطي قانوني (ايضاح 22)	-	4,446,292	-	-	-	-	-	(4,446,292)	-
تحويل من احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(1,149,078)	-	-	(1,149,078)
محول لاحتياطي حصة الأرباح في الشركات الشقيقة (إيضاح 32)	-	-	-	-	-	-	8,280,902	(8,280,902)	-
التغير في احتياطي القيمة العادلة	-								
التغير في احتياطي العقارات	-	-	-	3,469,792	-	-	-	-	3,405,041
التغير في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	-	-	-	-	(920,840)	-	-	-	(920,840)
مساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (ايضاح 31)	-	-	-	-	-	-	-	(3,569,982)	(3,569,982)
توزيعات الأرباح المعلنة (ايضاح 21)	-	-	-	-	-	-	-	(67,500,000)	(67,500,000)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**150,000,000**	**150,000,000**	**1,540,888**	**11,251,667**	**(4,129,996)**	**(303,382)**	**13,215,697**	**208,265,068**	**529,839,942**
الرصيد في 1 يناير 2022 – (كما هو معلن عنه سابقا)	150,000,000	135,420,177	1,540,888	11,341,681	(2,776,552)	877,312	894,774	124,078,604	421,376,884
أثر التعديل (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	209,581	209,581
الرصيد في 1 يناير 2022 - معدل	150,000,000	135,420,177	1,540,888	11,341,681	(2,776,552)	877,312	894,774	124,288,185	421,586,465
صافي الدخل للسنة - معدل	-	-	-	-	-	-	-	101,335,310	101,335,310
محول إلى احتياطي قانوني (ايضاح 22) – (معدل)	-	10,133,531	-	-	-	-	-	(10,133,531)	-
تحويل من احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(676,700)	-	676,700	-
محول لاحتياطي حصة الأرباح في الشركات الشقيقة (إيضاح 32)	-	-	-	-	-	-	4,040,021	(4,040,021)	-
التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	645,084	-	-	645,084
التغير في احتياطي العقارات	-	-	-	(3,559,806)	-	-	-	-	(3,559,806)
التغير في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	-	-	-	-	(432,604)	-	-	-	(432,604)
مساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (ايضاح 31)	-	-	-	-	-	-	-	(2,863,680)	(2,863,680)
توزيعات الأرباح المعلنة (ايضاح 21)	-	-	-	-	-	-	-	(60,000,000)	(60,000,000)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	150,000,000	145,553,708	1,540,888	7,781,875	(3,209,156)	845,696	4,934,795	149,262,963	456,710,769

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

KPMG For Identification Purposes Only

	إيضاح	2023	2022 (معدل)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		142,799,281	101,335,310
فائض حاملي الوثائق للسنة		(54,611,226)	22,052,005
		88,188,055	123,387,315
تعديلات لـ:			
إهلاك موجودات ثابتة	28	1,577,133	1,193,801
إهلاك موجودات حق الاستخدام		616,011	796,577
إطفاء تكاليف الإجارة المؤجلة		47,505	65,329
صافي الربح المحقق من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		(1,182,200)	(1,280,637)
خسارة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية		462,548	5,309,733
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	19	816,070	2,717,196
حصة في (ربح) / خسارة شركات شقيقة	14	6,189,098	(3,924,220)
خسارة انخفاض قيمة الاستثمار في شركات شقيقة	14	-	2,462,879
صافي مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية		700,000	4,500,000
خسارة انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9 (أ)	1,023,650	-
(ربح) / خسارة القيمة العادلة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	9 (ب)	(13,866)	91,239
ربح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل		**98,424,004**	135,319,212
تغييرات في:			
اشتراكات مدينة		(15,985,151)	(29,474,591)
مدفوعات مقدما و موجودات أخرى		7,177,502	(8,889,738)
موجودات عقود معيدي التكافل		(12,358,004)	(43,513,450)
التغير في المستحقات من / الى معيدي التأمين		(10,822,260)	13,514,387
مطلوبات التكافل التعاقدية		25,119,029	94,773,165
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى		15,762,342	8,424,750
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**107,317,462**	170,153,735
فائض موزع على حاملي وثائق التأمين	16	(17,594,266)	(16,272,431)
مكافآت نهاية خدمة الموظفين مدفوعة	19	(456,068)	(189,842)
تكلفة تمويل مدفوعة		(47,505)	(90,523)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**89,219,623**	153,600,939
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
اقتناء موجودات ثابتة	10	(4,397,832)	(6,229,481)
اقتناء استثمارات عقارية		-	(199,340)
صافي الحركة في ودائع الاستثمار		(88,076,951)	(79,328,440)
توزيعات أرباح مستلمة من شركات شقيقة	14	5,530,000	1,510,000
شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9 (أ)	(11,919,164)	(25,179,069)
شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	9 (ب)	(5,527,936)	(3,263,056)
متحصلات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		-	1,676,186
متحصلات بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		14,352,468	12,638,365
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(90,039,415)**	(98,374,835)

كي بي أم جي
لغرض التعريف فقط
KPMG For Identification Purposes Only

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاح	2023	2022 (معدل)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
مدفوعات الجزء الأصلي من مطلوبات الإجارة		(429,095)	(411,270)
توزيعات أرباح مدفوعة		(66,878,583)	(58,483,441)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(67,307,678)**	(58,894,711)
صافي النقصان في النقد وما يعادله		**(68,127,473)**	(3,643,413)
النقد وما يعادله في 1 يناير		158,339,178	161,982,591
النقد وما يعادله في 31 ديسمبر	6	**90,211,705**	158,339,178

كي بي أم جي
لأغراض التعريف فقط
KPMG For Identification Purposes Only

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

1 الوضع القانوني والأنشطة

تم تأسيس المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع ("الشركة الأم") في دولة قطر بتاريخ 30 أكتوبر 1993 كشركة مساهمة قطرية مقفلة بموجب قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 1981 بموجب السجل التجاري 16584. بتاريخ 12 ديسمبر 1999 غيرت الشركة الأم وضعها إلى شركة عامة مدرجة وبناء عليه فقد تم إدراج أسهمها في سوق بورصة قطر. العنوان المسجل للمجموعة هو شارع الدائري الثالث مقابل سينما الخليج، ص.ب 22676، دوحة.

تزاول الشركة الأم بصورة أساسية أعمال الاكتتاب العام والعقارات والسيارات والتكافل والصحة (الحياة) وفقا لنصوص الشريعة الإسلامية. تستثمر المجموعة أيضا رأسمالها في موارد أخرى في جميع الأنشطة ذات الصلة.

قامت المجموعة بتأسيس شركة تابعة مملوكة بالكامل "مجموعة قطر الإسلامية للاستثمار العقاري" والتي لم تبدأ عملياتها بعد كما في 31 ديسمبر 2023.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية الموحدة وفقا لقرار مجلس الإدارة الصادر في 15 فبراير 2024.

2 أساس الإعداد

(أ) فقرة الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والأحكام السارية لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 ونصوص أحكام ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالنسبة للأمور التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية، تستخدم المجموعة إرشادات من المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

(ب) البيانات المالية الموحدة الرئيسية

وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 12 - العرض العام والإفصاح في البيانات المالية لشركات التكافل الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يتعين على المجموعة أن تعرض البيانات الموحدة للمركز المالي التي تشتمل على موجودات ومطلوبات المساهمين وحاملي الوثائق، وبيانات الدخل الموحدة للمساهمين، وإيرادات ومصاريف حاملي الوثائق، وفائض أو عجز حاملي الوثائق، والتغيرات في حقوق ملكية المساهمين، والتدفقات النقدية.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة. تم تقريب جميع المبالغ لأقرب ريال قطري.

(د) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا بعض البنود التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيانات الدخل والأدوات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة، وفقا للسياسات المحاسبية الرئيسية الواردة أدناه.

(ه) الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمعايير المحاسبة المالية قيام الإدارة بإجراء أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ ذات الصلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات الصادر عنها التقرير. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات بأثر مستقبلي.

2 أساس الإعداد (تابع)

(ه) الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات (تابع)

تم على وجه التحديد وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالإيضاح رقم 5.

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي يسري مفعولها اعتبارا من 1 يناير 2023

خلال الفترة، طبقت المجموعة المعايير والتعديلات على المعايير التالية عند أعداد هذه البيانات المالية الموحدة. إن تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير التالية لم ينتج عنه تغييرات في صافي النتائج المعلنة سابقًا أو حقوق الملكية للمجموعة وليس له أي تأثير على البيانات المالية الموحدة.

(أ) معيار المحاسبة المالية رقم 39-الاقرار المالي للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية 39 الاقرار المالي للزكاة في عام 2021. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة إلى مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسة مالية إسلامية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم 9 الزكاة ويسري مفعوله على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع خيار التطبيق المبكر.

يطبق هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق بالاعتراف والعرض والإفصاح عن الزكاة المنسوبة إلى أصحاب المصلحة المعنيين. في حين أن حساب الزكاة يجب أن ينطبق بشكل فردي على كل مؤسسة داخل المجموعة ، فإن هذا المعيار ينطبق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة / المستقلة للمؤسسة.

لا يصف هذا المعيار طريقة تحديد الأساس وقياس الزكاة المستحقة لفترة معينة. يجب على المؤسسة الرجوع إلى التوجيهات ذات الصلة لتحديد أساس الزكاة وقياس الزكاة المستحقة عن الفترة. (على سبيل المثال: معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 35 الزكاة أو المتطلبات التنظيمية أو التوجيه من هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

قيمت المجموعة أثر تطبيق هذا المعيار وليس هناك أثر كبير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) معيار المحاسبة المالية رقم 41 - التقارير المالية المرحلية

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التأكيد على الحد الأدنى من الإفصاحات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يوفر هذا المعيار أيضًا خيارًا للمؤسسة لإعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية في تواريخ إعداد التقارير الدورية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة.

قيمت المجموعة أثر تطبيق هذا المعيار وليس هناك أثر كبير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد

لم تطبق المجموعة حتى الآن معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد:

(أ) معيار المحاسبة المالية 1 العرض العام و الافصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم 1 العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في عام 2021. يصف هذا المعيار ويحسن العرض الإجمالي ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 1 السابق. تنطبق على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يصبح هذا المعيار ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع خيار التطبيق المبكر.

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة (تابع)

المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد (تابع)

(ب) معيار المحاسبة المالية 1 العرض العام و الافصاحات في البيانات المالية

تتماشى مراجعة معيار المحاسبة المالية رقم 1 مع التعديلات التي أدخلت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

فيما يلي بعض التنقيحات الهامة للمعيار:

(1) أصبح الإطار المفاهيمي المعدل الآن جزءًا لا يتجزأ من معايير المحاسبة الدولية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

(2) تم تقديم تعريف شبه حقوق الملكية؛

(3) تم تعديل التعريفات وتحسينها؛

(4) تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛

(5) يُسمح للمؤسسات بخلاف المؤسسات المصرفية بتصنيف الموجودات والمطلوبات على أنها متداولة وغير متداولة؛

(6) تم تحويل الإفصاح عن الزكاة والأعمال الخيرية إلى الإيضاحات؛

(7) تم إدخال تجاوز حقيقي وعادل؛

(8) تم إدخال معالجة التغيير في السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات وتصحيح الأخطاء؛

(9) تم تحسين الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة والأحداث اللاحقة ومبدأ الاستمرارية؛

(10) تحسين التقارير المتعلقة بالعملة الأجنبية، وتقارير القطاعات؛

(11) تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول ينطبق على جميع المؤسسات، والجزء الثاني ينطبق فقط على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة، والجزء الثالث يصف الوضع الرسمي وتاريخ السريان والتعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ و

(12) تشكل البيانات المالية التوضيحية جزءاً من هذا المعيار وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم تأثير تطبيق هذا المعيار وتتوقع حدوث تغييرات في بعض العرض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة بما يتماشى مع الممارسة السائدة في السوق عموما.

(ج) معيار المحاسبة المالية 42 العرض العام و الافصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل

يورد هذا المعايير مبادئي عرض والإفصاح عن البيانات المالية لمؤسسات التكافل وينص على مجموعة من البيانات المالية التي يجب على المؤسسات نشرها دوريا لاستيفاء احتياجات المعلومات العامة لدى مستخدمي البيانات المالية. إضافة إلى ذلك، يضع هذا المعيار مبادئ عامة لعرض المعلومات ويعكس بصورة كافية حقوق والتزامات مختلف المعنيين في نموذج أعمال التكافل. يجب قراءة هذا المعيار جنبا إلى جنب مع معيار المحاسبة المالية رقم 43 المحاسبة عن الاعتراف بالتكافل وقياسه.

هذا المعيار يلغي المعيار رقم 12 الحالي العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية لشركات التأمين الاسلامية وهو يدخل التغييرات الرئيسية التالية:

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة (تابع)

المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد (تابع)

(ج) معيار المحاسبة المالية 42 العرض العام و الافصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل (تابع)

(أ) يتماشى المعيار مع إطار العمل المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بخصوص التقارير المالية (تعديل 2020) ومعيار المحاسبة المالية رقم 1 العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية.

(ب) تم تعديل العرض والإفصاح في المعيار ليتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد ذات الصلة بالتكافل بحيث يكون مشغلوا التكافل مميزون عن أموال المشاركين (متضمنين المشاركين في صندوق التكافل والمشاركين في صندوق الاستثمار)؛

(ج) يعتبر المشاركون في صندوق التكافل والمشاركون في صندوق الاستثمار خارج موجودات الميزانية العمومية تحت الإدارة، لذا فهي منفصلة عن مشغل التكافل؛

(د) تم إدخال بيانات للمشاركين في صندوق التكافل المدار والمشاركين في صندوق الاستثمار المدار متضمنة بيانات منفصلة للمركز المالي والأنشطة المالية لصندوق التكافل المدر؛

(ه) تمت إعادة ترحيل الإفصاحات عن الزكاة والأعمال الخيرة وأموال القرض إلى الإيضاحات حول البيانات المالية بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالية رقم 1؛ و

(و) تم إدخال تعريفات جديدة للتكافل ومؤسسة التكافل ومشغل التكافل وصندوق التكافل وصندوق الاستثمار.

يطبق هذا المعيار على جميع مؤسسات التكافل بغض النظر عن شكلها القانوني أو حجمها متضمنة عمليات نافذة التكافل وهو يسري لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع السماح بتبنيه مبكرا.

ستقيم المجموعة أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة.

(د) معيار المحاسبة المالية رقم 43 المحاسبة عن الاعتراف والقياس للتكافل

يلغي هذا المعيار معايير المحاسبة المالية التالية؛ معيار المحاسبة المالية رقم 13 - الإفصاح عن أساس تحديد وتخصيص الفائض أو العجز لشركات التأمين الإسلامية، ومعيار المحاسبة المالية رق 15 - المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية ومعيار المحاسبة المالية رقم 19 - الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامي وهو يدخل التغييرات الرئيسية التالية:

(1) يتماشى المعيار مع إطار العمل المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بخصوص التقارير المالية (تعديل 2020) ومعيار المحاسبة المالية رقم 1 العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية.

(2) المعالجات المحاسبية الرئيسية فيما يتعلق بترتيبات التكافل تمت مضاهاتها مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما على مستوى العالم والاشتراطات التنظيمية الجديدة (متى انطبق ذلك).

(3) تم إدخال معالجات محاسبية جديدة فيما يتعلق بالأمور التي لم تتم معالجتها أو المعايير التي تم إلغائها او "لا تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمحاسبة عن المخصصات (أو الالتزام، حسب مقتضى الحال) بالنسبة لترتيبات التكافل والمعالجة المحاسبية وعرض مكون الاستثمار.

(4) المعالجات المحاسبية الموضحة في المعيار مربوطة بمبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد المتعلقة بالتكافل، متضمنة حقوق والتزامات أصحاب المصلحة المعنيين بترتيبات التكافل.

(5) تم إدراج تعريفات جديدة للمصطلحات المحاسبية فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية الجديدة، إضافة إلى التعريفات المحسنة بالنسبة للمصطلحات المستخدمة سابقا؛ و

(6) تم إدخال معالجات محاسبية فيما يتعلق بالمعاملات التابعة، وخصوصا المعاملات والأرصدة بين مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسات التكافل، أي المحاسبة عن رسوم الوكالة والقرض الحسن.

3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على معايير المحاسبة والتقارير المنشورة (تابع)

المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد (تابع)

(د) معيار المحاسبة المالية رقم 43 المحاسبة عن الاعتراف والقياس للتكافل (تابع)

بموجب النصوص الانتقالية لهذا المعيار، تم النص على المناهج التالية عن التطبيق لأول مرة.

(1) منهج مستقبلي بالكامل - ما إذا كان من اللازم إدراج آثار الانتقال منذ بداية أقرب فترة معروضة في البيانات المالية، ومع ذلك فإن الإفصاح عن أثر مثل هذا التطبيق في كل سطر بند وعلى العائدات الأساسية والمخففة للسهم يجب أن لا يكون إلزاميا.

(2) المنهج المستقبلي المعدل - بحيث يجب أخذ آثار الانتقال إلى الأرباح المدورة، إضافة إلى الفائض أو العجز المتراكم في أموال التكافل المعنية في بداية الفترة المالية الحالية؛ أو

(3) خيار القيمة العادلة - -بحيث يجب تحديد باقي هامش أو مكون خسارة التكافل بالمخصص لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ الانتقال (بداية الفترة الحالية) على أنه الفرق بين القيمة العادلة لترتيبات التكافل في ذلك التاريخ والقيمة العادلة للتدفقات النقدية للاستيفاء مقاسة في ذلك التاريخ ويجب تعديل الآثار ذات الصلة في الأرباح المدورة لمؤسسة التكافل إضافة إلى الفائض أو العجز المتراكم في أموال التكافل المعنية.

ينطبق المعيار على مؤسسات التكافل (متضمنة صفتها على أنها مشغلة للتكافل) ولمشاركي صناديق التكافل المدارين ولمشاركي صناديق الاستثمار المدارين فيما يتعلق بما يلي (أ) ترتيبات التكافل، متضمنة ترتيبات إعادة التكافل المصدرة؛ (ب) ترتيبات إعادة التكافل المحتفظ بها؛ (ج) عقود الاستثمار ذات المزايا التقديرية أو بدونها والتي يتم إصدارها بجانب، وكجزء من، ترتيبات التكافل؛ و (د) المعاملات التابعة المتعلقة بعمليات التكافل. يصبح المعيار ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع وجود خيار بتطبيقه مبكرا.

ستقيم المجموعة أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة.

4 السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بانسجام في جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، فيما عدا التغييرات الناتجة من تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة خلال السنة الحالية كما هو مذكور في الإيضاح 3.

(أ) أساس التوحيد

(1) شركة تابعة

إن البيانات المالية الموحدة تتكون من البيانات المالية للمجموعة وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2023 (ويشار إلى مجتمعة بـ "المجموعة"). تتحقق السيطرة عندما تكون المجموعة معرضة إلى أو لديها حقوق في العائدات المتغيرة نتيجة لارتباطها بالمؤسسة المستثمر فيها ويستطيع التأثير على هذه العائدات من خلال سلطته على المؤسسة المستثمر فيها. وتسيطر المجموعة على وجه التحديد على شركة مستثمر فيها فقط وحصرا عندما يكون لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الموجودة التي تعطيها المقدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها)؛
- التعرض إلى أو الحقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و
- المقدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها التي تؤثر على مبلغ عائداتها.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) أساس التوحيد (تابع)

(1) شركة تابعة (تابع)

بشكل عام ، هناك افتراض بأن غالبية حقوق التصويت تؤدي إلى السيطرة. لدعم هذا الافتراض و عندما يكون لدى المجموعة أقل من الأغلبية في التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تدرس المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها ويتضمن ذلك:

- الترتيب التعاقدي مع حاملي الأصوات الأخرى في الشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق المجموعة في التصويت وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجوعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا أشارت الوقائع والظروف إلى تغيير في واحد أو أكثر من البنود الثلاث المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تفرض المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة وينتهي بانتهاء أو فقدان السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على السيطرة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

يعود الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر ينسب إلى حاملي حقوق ملكية الشركة الأم للمجموعة والمساهمة غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك عجز في رصيد المساهمة غير المسيطرة. عند الضرورة يتم إدخال تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

التغيير في حقوق الملكية لشركة تابعة بدون فقدان السيطرة، تتم المحاسبة عنه كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تلغي الاعتراف بالموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والمساهمة غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى بينما يتم الاعتراف بأي مكسب أو خسارة ناتجة في الربح أو الخسارة. يتم إثبات أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

(2) مساهمات غير مسيطرة

تعامل المجموعة المساهمات غير المسيطرة على أنها معاملات مع حاملي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من المساهمة غير المسيطرة فإن الفرق بين أي مقابل مدفوع والحصة النسبية المقتناة من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله ضمن حقوق الملكية. يتم أيضا تسجيل الأرباح أو الخسائر من استبعاد المساهمة غير المسيطرة أيضا في حقوق الملكية.

عند توقف سيطرة المجموعة أو نفوذها الهام، يعاد قياس أي مساهمة محتفظ إلى قيمتها العادلة مع الاعتراف بالقيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية الأولية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة شقيقة أو ترتيب مشترك أو موجود مالي. بالإضافة إلى ذلك ، فإن أي مبالغ معترف بها سابقًا في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك الشركة تتم المحاسبة عنها كما لو أن المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة بشكل مباشر. قد يعني هذا أن المبالغ المعترف بها سابقًا في حقوق الملكية الأخرى تتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

إذا تم تخفيض حصة المساهمة في شركة شقيقة مع الاحتفاظ بنفوذ هام، تتم إعادة تصنيف حصة تناسبية فقط من المبالغ المعترف بها سابقًا في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد حيثما كان ذلك مناسبًا.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) أساس التوحيد (تابع)

(3) المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم استبعاد الأرصدة والإيراد والمصروفات فيما بين شركات المجموعة (فيما عدا أرباح أو خسائر معاملة بالعملة الأجنبية) التي تنشأ من المعاملات فيما بين شركات المجموعة إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة الإيرادات غير المحققة، ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه دليل على وجود خسائر انخفاض في القيمة.

(ب) الاعتراف بالإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه تدفق منافع اقتصادية للمجموعة.

إجمالي الاشتراكات

إجمالي الاشتراكات (الاشتراكات) تمثل وثائق التأمين المكتتب بها خلال السنة، بالصافي من رد الأموال والحسومات الممنوحة. يتم الاعتراف بإجمالي اشتراكات أعمال التكافل في التاريخ الذي تبدأ فيه وثيقة التأمين.

صافي مصروفات / إيراد العمولة ومقدم رسوم العمولة
يتم إطفاء صافي العمولة على مدى الفترة التي يتم خلالها جني الاشتراكات ذات الصلة. صافي إيراد العمولة ومقدم رسوم العمولة المتعلقة بفترات المخاطر التي تمتد إلى ما بعد نهاية السنة المالية يتم إدراجها ضمن "الاشتراكات والذمم المدينة الأخرى" في بيان المركز المالي الموحد.

رسوم الوكالة
يحق لصندوق المساهمين الحصول على رسوم إدارة سنوية ثابتة لاشتراكات التكافل المستلمة خلال العام. تحتسب رسوم الوكالة كنسبة مئوية من اشتراكات التكافل. المعدل الفعلي لكل سنة يتم تحديده من جانب هيئة الرقابة الشرعية بالتنسيق مع مجلس إدارة المجموعة.

حصة المضاربة
تمثل حصة المضارب أتعاب الإدارة المستحقة للمساهمين من جانب حاملي الوثائق نظير إدارة استثماراتهم. النسبة المئوية المعينة من صافي الدخل من استثمارات حاملي الوثائق يتم الاعتراف بها كحصة مضاربة. المعدل الفعلي لكل سنة يتم تحديده من جانب هيئة الرقابة الشرعية بالتنسيق مع مجلس إدارة المجموعة.

إيراد توزيعات أرباح
يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام تلك التوزيعات أو عند استلامها.

إيرادات الإيجار
يتم الاعتراف بإيراد الإيجار في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإجارة.

الإيرادات من الودائع
يتم الاعتراف بالإيراد من الودائع لدى بنوك على أساس حصة المجموعة في الأرباح الموزعة من جانب البنوك بالأخذ في الاعتبار المبلغ الأصلي القائم.

(ج) حصة معيدي التكافل من الاشتراكات

حصة معيدي التكافل من الاشتراكات هي المبالغ التي يتم دفعها إلى معيدي التأمين وفقا لعقود إعادة التكافل لدى المجموعة. يتم الاعتراف حصة إعادة التكافل في الاشتراكات في التاريخ الذي تبدأ فيه وثيقة التأمين.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(د) المطالبات

تتكون المطالبات من المبالغ مستحقة الدفع لحاملي وثائق التأمين والأطراف الأخرى ومصروفات تسوية الخسارة ذات الصلة بالصافي من القيمة المتبقية وغيرها من المستردّات ويتم تحميلها للدخل عند تكبدها. يتضمن إجمالي المطالبات تحت التسوية التكلفة التقديرية الإجمالية للمطالبات المتكبدة وغير المسددة في نهاية فترة التقرير سواءً أكان معلن عنها أم لا.

يتم تحديد مخصصات المطالبات المعلن عنها وغير المسددة كما في نهاية فترة التقرير بناء على تقديرات الحالات الفردية. تستند تقديرات الحالة على المبالغ المقيمة للخسائر الفردية، وعندما لا يتم إجراء تقييمات للخسائر، يتم إثبات التقديرات في ضوء المعلومات المتاحة حاليا، والخبرة السابقة للمطالبات المماثلة وفي بعض الحالة فيما يتعلق بالمبالغ المؤمن لها. تتم مراجعة تقديرات الحالة بصورة دورية لضمان بأن مبالغ المطالبة القائمة المعترف بها كافية لتغطية المدفوعات المستقبلية المتوقعة متضمنة تكاليف تسوية المطالبات المتوقعة ويتم تحديثها عندما تصبح المعلومات الجديدة متاحة.

لا تخصم المجموعة التزامها للمطالبات غير المدفوعة حيث أنه يتوقع سداد معظم المطالبات خلال 12 شهرا من فترة التقرير.

(ه) احتياطي المخاطر غير المنتهية (الاشتراكات غير المكتسبة)

إيراد الاشتراك بموجب الوثيقة يتم الاعتراف به على مدى فترة التكافل من تاريخ بدء الوثيقة المتعلق بها وحتى انتهائها.

يمثل احتياطي المخاطر غير المنتهية الجزء المقدر من صافي دخل الاشتراكات والذي يتعلق بفترات التكافل اللاحقة لتاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم احتساب الاحتياطي باستخدام العدد الفعلي للأيام المنصرمة. يتم تصنيف حصة معيدي التأمين من المطلوبات المقدرة لمبالغ مفصح عنها ولكن لم يتم تسويتها و المطالبات المتكبدة والغير مبلغ عنها واحتياطي المخاطر غير المنتهية بشكل منفصل كموجودات إعادة التكافل في بيان المركز المالي الموحد.

يتم تحديد احتياطي الاشتراكات غير المكتسبة لالتزامات ما قبل المطالبات بموجب سياسات التكافل من خلال تقسيم قيمة اجمالي الوثيقة علي فترتها، أي يتم تقسيم إجمالي عدد الأيام التي يتم توفير التغطية لها بموجب وثيقة التكافل" ومضروبة في "عدد الأيام غير المنتهية". بالنسبة للهندسة، يتم استخدام معادلة غير خطية لتحديد احتياطي الاشتراكات غير المكتسبة. النسبة للمنتجات الهندسية مثل المقاولين (جميع المخاطر)، تزداد المخاطر خطيًا مع مدة المشروع بحيث تكون المخاطر التي تتم مواجهتها 100٪ عند انتهاء العقد. يُعتبر المعدل الذي تُكتسب به الاشتراكات على أن يزيد بنفس المعدل الذي تزداد فيه المخاطر التي تواجهها على مدى عمر الوثيقة. ينتج عن هذا أن يتم جني أغلب الاشتراكات بقرب حلول نهاية الوثيقة. بالنسبة للوثائق البحرية، تستخدم المجموعة 25٪ من الاشتراكات المكتتبة باعتبارها احتياطي الاشتراكات غير المكتسبة.

(و) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث سابق، فمن المحتمل أن تكون المجموعة مطالبة بتسوية الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقرير، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي ، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يتوقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية المطلوبة لسداد مخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بذمة مدينة كموجود لو كان مؤكدا على نحو كبير أن السداد سيتم استلامه وأنه يمكن قياس المبلغ المدين بصورة موثوق بها.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و) المخصصات (تابع)

مخصص المطالبات القائمة

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القائمة في تاريخ معرفة المطالبات وهو يغطي الالتزام للخسارة ومصروفات تسوية الخسارة استنادا إلى تقارير الخسارة من مقيمي خسائر مستقلين وأفضل تقدير لدى الإدارة. تتم مراجعة طريقة إجراء هذه التقديرات وتحديد الالتزام الناتج بشكل مستمر.

على وجه الخصوص يجب إجراء التقديرات لكل من التكلفة المتوقعة النهائية للمطالبات المعلن عنها في نهاية فترة التقرير والتكلفة المتوقعة النهائية للمطالبات المتكبدة ولكن لم يبلغ عنها في نهاية فترة التقرير. التقنية الأساسية المطبقة من جانب الإدارة عند تقدير تكلفة المطالبات المعلنة المتكبدة ولم يبلغ عنها هي استخدام اتجاهات سداد المطالبات الماضية بهدف التنبؤ باتجاهات سداد المطالبات المستقبلية.

مطالبات متكبدة غير مبلغ عنه

يتضمن مخصص المطالبات أيضًا التزامًا للمطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. تم تعيين خبير اكتواري مستقل كل سنة لاحقة لتقييم كفاية الاحتياطيات للوفاء بالالتزامات المستقبلية القائمة. يتم احتساب الالتزام بشكل عام في تاريخ التقرير بعد النظر في التقرير الاكتواري المستقل والاتجاهات التاريخية والبيانات التجريبية و الافتراضات الحالية التي قد تتضمن هامشًا للانحرافات السلبية. لا يتم خصم الأحتياطي عن القيمة الزمنية للنقود.

مصاريف تعديل الخسائر غير المخصصة

يمثل مخصص مصروفات تعديل الخسائر غير الموزعة تقديرًا للمدفوعات النهائية للخسائر ومصاريف التسوية ذات الصلة من المطالبات التي تم الإفصاح عنها ولكن لم يتم دفعها. تقديرات احتياطي الخسارة هي توقعات بتكلفة التسوية النهائية وإدارة المطالبات عند التسوية النهائية. تستند هذه التقديرات إلى الحقائق والظروف المعروفة لنا بعد ذلك، ومراجعة أنماط التسوية التاريخية، وتقديرات الاتجاهات في تكرار المطالبات وشدتها، وتوقعات تكاليف الخسارة، والتفسيرات المتوقعة للنظريات القانونية للمسؤولية وعوامل أخرى. عند إنشاء المخصص، نأخذ في الاعتبار أيضًا المبالغ المُستردّة المقدرة من إعادة التكافل والإنقاذ والحلول. تتم مراجعة المخصص بشكل منتظم من قبل الخبير الاكتواري للمجموعة.

مخصص العجز في الاشتراكات

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تكوين مخصص العجز في الإشتراكات الناشئ عن عقود التكافل العامة عندما تتجاوز القيمة المتوقعة للمطالبات والمصروفات المنسوبة إلى الفترات غير المنتهية من وثائق التكافل المعمول بها في تاريخ التقرير مخصص الاشتراكات غير المكتسبة والمطالبات المسجلة بالفعل فيما يتعلق بتلك الوثائق. يتم تكوين مخصص العجز في الإشتراكات بالرجوع إلى فئات الأعمال في تاريخ بيان المركز المالي الموحد بناءً على التقديرات الاكتوارية.

الاحتياطيات الحسابية

يتم احتساب الاحتياطيات الحسابية على أنها القيمة الاكتوارية للتدفقات النقدية المستقبلية المستحقة، والتي تأخذ المخاطر الفعلية في الاعتبار. يتم تقييم موجودات عقود التأمين على أساس قيمتها السوقية الحقيقية (على أفضل تقدير).

مكافآت نهاية خدمة الموظفين

يتم تكوين مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين ويصبح مستحق الدفع عند إكمال فترة الخدمة. يتم احتساب المخصص وفقا لنصوص قانون العمل القطري استنادا إلى رواتب الموظفين وفترة التوظيف المتراكمة في تاريخ التقرير.

بموجب القانون يطلب من المجموعة دفع اشتراكات إلى صندوق التقاعد الحكومي للموظفين القطريين وتحسب كنسبة مئوية من رواتب الموظفين القطريين. تقتصر التزامات المجموعة على هذه الاشتراكات وتصرف عند استحقاقها.

ليس لدى المجموعة أي توقع لتسوية التزامات مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها على المدى القريب، وبالتالي يصنف هذا على أنه مطلوب غير متداول. لا يتم خصم المخصص حيث أن الفرق بين المخصص المذكور في بيان المركز المالي وصافي القيمة الحالية لا يتوقع أن يكون مهما.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) الفائض في صندوق حاملي الوثائق

يمثل الفائض في صندوق حاملي الوثائق مكاسب متراكمة من أنشطة التكافل ويتم توزيعها على المشتركين حسب سنة الاكتتاب عند تطور الأعمال. تحتسب المجموعة فائض الاكتتاب المنسوب إلى حاملي الوثائق على أساس الفصل بين نوعين من أنواع التأمين. تخصص المجموعة فائض الاكتتاب بعد خصم المطالبات المدفوعة لهم خلال الفترة المالية، والتي يتم اعتمادها من جانب هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة.

لدى المجموعة سياسة للاعتراف بالفائض غير المطالب به في الدخل الآخر في حالة عدم المطالبة به لمدة 5 سنوات.

(ح) ذمم تكافل مدينة

يتم تسجيل أرصدة التكافل المدينة بالمبلغ الأصلي للفاتورة ناقصاً مخصص أي انخفاض في قيمة الديون المشكوك في تحصيلها. يتم وضع تقدير للديون المشكوك في تحصيلها عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبلغ بكامله. يتم شطب الديون الرديئة عند تكبدها. لو كان هناك دليل موضوعي على أن الاشتراكات المدينة قد انخفضت قيمتها نتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف المبدئي، تخفض المجموعة القيمة الدفترية لذمم التكافل المدينة بناء على ذلك وتعترف بخسارة الانخفاض في القيمة تلك في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد.

يتم تقدير مخصص انخفاض قيمة ذمم التكافل المدينة على أساس منتظم بعد تحليل الذمم المدينة حسب أعمارها.

بالنسبة لفئات معينة من الموجودات، مثل ذمم التكافل المدينة، فإن الموجودات التي تم تقييمها على أنها ليست منخفضة القيمة بشكل فردي يتم تقييمها بالإضافة إلى ذلك للانخفاض في القيمة على أساس جماعي. يمكن أن يشمل الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة محفظة الذمم المدينة خبرة المجموعة السابقة في تحصيل المدفوعات، وزيادة في عدد المدفوعات المتأخرة في المحفظة بعد متوسط فترة الائتمان، بالإضافة إلى التغيرات الملحوظة في الظروف الاقتصادية الوطنية أو المحلية المرتبطة بذلك التعثر في الذمم المدينة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة بالنسبة لجميع الموجودات المالية باستثناء الاشتراكات المدينة، حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية من خلال استخدام حساب مخصص. عندما تعتبر الاشتراكات المدينة غير قابلة للتحصيل يتم شطبها في مقابل حساب المخصص. المبالغ المستردة اللاحقة للمبالغ المشطوبة سابقاً تقيد مقابل حساب المخصص. التغيرات في القيمة الدفترية لحساب المخصص يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد / بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد.

(ط) موجودات إعادة التكافل

تتنازل المجموعة عن مخاطر التكافل في سياق الأعمال العادية لجميع أعمالها. تمثل موجودات عقود إعادة التكافل الأرصدة المستحقة من شركات إعادة التكافل. يتم تقدير المبالغ القابلة للاسترداد بطريقة تتفق مع مخصص المطالبات القائمة ووفقًا لعقد إعادة التكافل.

تتم مراجعة موجودات إعادة التكافل لانخفاض القيمة عند نهاية كل فترة تقرير أو بشكل أكثر تكراراً عندما يكون هناك مؤشر يشير إلى الانخفاض خلال سنة التقرير. يحدث الانخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي نتيجة لحدث وقع بعد الاعتراف الأولي بأصل إعادة التكافل بأن المجموعة قد لا تتلقى جميع المبالغ المستحقة بموجب شروط العقد ويكون لهذا الحدث تأثير يمكن قياسه بشكل موثوق على المبالغ التي ستحصل عليها المجموعة من إعادة التكافل. يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان إيرادات ومصاريف حاملي الوثائق الموحد.

لا يعفى التنازل عن ترتيبات إعادة التأمين المجموعة من التزاماتها تجاه أصحاب وثائق التأمين.

يتم الاعتراف بالاشتراكات والمطالبات على إعادة التكافل المتحاملي على أنها إيرادات ومصروفات بنفس الطريقة كما لو كانت إعادة التكافل تعتبر تعاملاً مباشراً، مع الأخذ في الاعتبار تصنيف منتجات معاملات الأعمال المعاد تأمينها.

تمثل مطلوبات عقود إعادة التكافل الأرصدة المستحقة لشركات إعادة التكافل. تقدر المبالغ مستحقة الدفع بما يتفق مع عقد إعادة التكافل ذي الصلة بها.

يتم تسجيل الأقساط والمطالبات على أساس إجمالي لكل من إعادة التكافل المتنازل عنها وإعادة التكافل المفترضة.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) استثمارات مالية

تشتمل استثمارات الأوراق المالية على استثمارات في أدوات مالية من نوع الدين وحقوق الملكية.

التصنيف
معيار المحاسبة المالية رقم 33 "الاستثمار في الصكوك، والأسهم وغيرها من الأدوات المماثلة"، ويتم تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

(أ) أدوات حقوق الملكية
(ب) أدوات دين، متضمنة (نقدية وغير نقدية)؛ و
(ج) أدوات استثمار أخرى

ما لم يتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير القابلة للإلغاء المنصوص عليها في الفقرة 10 من المعيار، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات على أنها تقاس لاحقًا بأي من (1) التكلفة المطفأة أو (2) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو (3) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل، على أساس كليهما:

(أ) نموذج أعمال المجموعة لإدارة الاستثمارات، و
(ب) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار تتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

(1) *التكلفة المطفأة*
يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

(أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بهذا الاستثمار من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة.
(ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال معقول يمكن تحديده.

(2) *القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية*
يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

(أ) يتم الاحتفاظ به في نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه عن طريق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
(ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال معقول يمكن تحديده.

(3) *القيمة العادلة من خلال بيان الدخل*
يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو إذا تم تطبيق التصنيف غير القابل للإلغاء عند التحقق المبدئي.

تصنيف غير قابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي

يجوز للمجموعة إجراء اختيار غير قابل للإلغاء لتعيين استثمار معين، عند الاعتراف المبدئي، على النحو التالي:

(أ) أداة من نوع حقوق الملكية يمكن قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ و
(ب) أداة من نوع الدين غير النقدي أو أداة استثمار أخرى، كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم اتساق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بطريقة أخرى من قياس الموجودات أو الالتزامات المرتبطة أو الاعتراف بالمكاسب و الخسائر عليهم على أسس مختلفة.

الاعتراف وإلغاء الاعتراف
يتم الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الموجود، وفي ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم إلغاء الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) استثمارات مالية (تابع)

القياس

(أ) الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة، باستثناء تكاليف المعاملة المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان إيرادات ومصروفات ودخل حاملي الوثائق.

(ب) القياس اللاحق

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بأرباح أو خسائر إعادة القياس الناتجة في بيان إيرادات ومصروفات ودخل حاملي الوثائق الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصًا أي مخصص انخفاض القيمة. يتم الاعتراف بجميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية الإطفاء وتلك الناتجة عن إلغاء الاعتراف أو انخفاض قيمة الاستثمارات في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد وبيان الدخل الموحد.

(ب) القياس اللاحق

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عندما يتم بيع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو انخفاض قيمتها أو تحصيلها أو استبعاد منها بأي طريقة أخرى، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقًا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان إيرادات ومصروفات ودخل حاملي الوثائق الموحد وبيان الدخل الموحد.

الاستثمارات التي ليس لها سعر سوق مدرج أو طرق أخرى مناسبة يمكن من خلالها اشتقاق مقياس موثوق للقيمة العادلة عندما يتعذر تحديدها على أساس مستمر، يتم إثباتها بالتكلفة. إذا كان من الممكن تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة في تاريخ لاحق، فيجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة.

مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو المطلوب المالي هي المبلغ الذي يتم به قياس الموجود أو المطلوب المالي عند الاعتراف الأولي، مطروحًا منه أقساط سداد رأس المال، زائد أو ناقص الإهلاك التراكمي باستخدام طريقة الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به و مبلغ الاستحقاق مطروحًا منه أي تخفيض لانخفاض القيمة. يشمل حساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن في مقابله مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة تجارية حرة. تقيس المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة باستخدام سعر الشراء في السوق لتلك الأداة عند إقفال الأعمال في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة للاستثمار حيث لا يوجد سعر سوق مدرج، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى، والتي هي نفسها إلى حد كبير أو تستند إلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود التي لها نفس شروط وخصائص المخاطر.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) الموجودات المالية

جميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا عندما تصبح المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة ويلغى الاعتراف بها عندما تفقد المجموعة الحقوق التعاقدية التي تشتمل على الموجودات المالية. يتم إدراج أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن عدم الاعتراف بالموجودات المالية في الدخل مباشرة.

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى الفئات المحددة التالية: الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والموجودات المالية الأخرى (النقدية في البنوك). يعتمد التصنيف على طبيعة وغرض الموجودات المالية ويتم تحديده في وقت الاعتراف المبدئي بصافي القيمة الدفترية عند التحقق المبدئي.

(1) النقد وما يعادله

يتكون النقد و ما يعادله من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

يتم إظهار النقد و ما يعادله بالصافي من المسحوب على المكشوف من بنوك لغرض التدفقات النقدية

(2) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة المتوقعة لخسائر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة للأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي بها، والتي يتم قياسها على أنها الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

(2) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة المتوقعة لخسائر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة للأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي بها، والتي يتم قياسها على أنها الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

تصنف المجموعة الموجودات والتعرضات إلى ثلاث فئات بناءً على طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها (مثل مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى) وتحدد ثلاثة مناهج لتقييم الخسائر لكل فئة من فئات الموجودات هذه: 1) منهج خسائر الائتمان، 2) منهج صافي القيمة القابلة للتحقق و 3) منهج انخفاض القيمة.

لغرض هذا المعيار، يجب تصنيف الموجودات والتعرضات، على النحو التالي:

(أ) الأصول والتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (الخاضعة لمنهج الخسائر الائتمانية):

(1) الذمم المدينة؛ و
(2) تعرضات خارج الميزانية العمومية

(ب) مواد المخزون (التي تخضع لمنهج صافي القيمة القابلة للتحقق).

(ج) أصول التمويل والاستثمار الأخرى والتعرضات التي تخضع لمخاطر بخلاف مخاطر الائتمان (تخضع لمنهج انخفاض القيمة) باستبعاد المخزون.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) الموجودات المالية (تابع)

منهج الخسائر الائتمانية

يستخدم هذا المنهج منهج قياس مزدوج للذمم المدينة والتعرضات خارج الميزانية العمومية، والتي بموجبها يتم قياس مخصص الخسارة إما كخسارة ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهرًا أو خسارة ائتمانية متوقعة مدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

ينطبق منهج خسائر الائتمان مع نموذج "خسارة الائتمان المتوقعة" الاستشرافي على الموجودات المالية التي تخضع لمخاطر الائتمان. كما يطلب أيضا عددٌ من الأحكام المهمة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة مثل:

- تحديد معايير الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- وضع عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية لكل نوع من أنواع المنتجات/ الأسواق والخسارة الائتمانية المتوقعة المصاحبة لها؛ و
- وضع مجموعة من الأصول المالية المتماثلة لأغراض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقديرات المرجحة لخسائر الائتمان. يتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كالقيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)،
- الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كالفرق بين إجمالي مبلغ القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة،

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية

في كل تاريخ تقرير، تقيم الشركة ما إذا كانت هناك موجودات مالية مسجلة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. يعتبر الموجود المالي "ذو قيمة ائتمانية منخفضة" عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.

يتضمن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية لموجود مالي البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- مواجهة العميل أو المصدر لصعوبة مالية كبيرة؛
- خرق للعقد مثل حادثة التعثر أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- اختفاء السوق النشطة للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

منهج انخفاض القيمة

يجب أن تشمل الموجودات (أو مجموعة الموجودات ذات الخصائص المشتركة) الخاضعة لنهج الانخفاض في القيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الأخرى والتعرضات المعرضة لمخاطر بخلاف مخاطر الائتمان (بخلاف المخزون)، بخلاف الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

خسارة انخفاض القيمة هي المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. في حالة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الانخفاض الكبير أو المطول في القيمة العادلة لاستثمار أقل من تكلفته يعد أيضًا دليلًا موضوعيًا على انخفاض القيمة. في حالة وجود أي دليل على استثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الخسارة التراكمية المعترف بها سابقًا في بيان التغيرات في حقوق الملكية يتم حذفها من حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) الموجودات المالية (تابع)

منهج انخفاض القيمة (تابع)

(3) التغيير في التقدير والعكس

يجب على المجموعة إعادة تقييم تقديرات الانخفاض في القيمة وخسائر الائتمان (بما في ذلك التغيرات في المراحل المعنية من مخاطر الائتمان) ومخصصات التعرض خارج الميزانية العمومية والمخصصات مقابل الالتزامات والعقود المرهقة وتعديل صافي القيمة الممكن تحقيقها في تاريخ كل تقرير.

يجب الاعتراف بالتغييرات في التقديرات (بما في ذلك الاسترداد) في بيان الدخل الموحد لفترة إعادة تقييمها.

بالنسبة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يعتبر الانخفاض الكبير أو المستمر في القيمة العادلة للأوراق المالية عن تكلفتها دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة.

عندما يعتبر استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفض القيمة، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقًا في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد / بيان إيرادات ومصاريف حاملي الوثائق للسنة.

فيما يتعلق بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها سابقًا من خلال بيان الدخل الموحد من خلال بيان الدخل / بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد. يتم الاعتراف بأي زيادة في القيمة العادلة لاحقة لخسارة انخفاض القيمة في حقوق الملكية ويتم تجميعها تحت عنوان احتياطي القيمة العادلة. فيما يتعلق بالاستثمارات في سندات الدين، يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة لاحقًا من خلال بيان الدخل إذا كان من الممكن ربط الزيادة في القيمة العادلة للاستثمار بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة.

(4) إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما لا تعود المجموعة تسيطر على الحقوق التعاقدية التي تتكون من الموجود المالي، وهو ما يحدث عادة عند بيع الموجود، أو عندما يتم تمرير جميع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجود إلى طرف مستقل.

(5) المقاصة

يتم إجراء مقاصة الأصول والالتزامات المالية فقط عندما يكون هناك حق قانوني وحق شرعي قابل للتطبيق لمقاصة المبالغ المعترف بها ويرغب المجموعة إما في السداد على أساس الصافي أو في تحقيق الأصل وسداد الالتزام في نفس الوقت.

(ل) الاستثمار في شركات شقيقة *(الشركات التي يحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية)*

الشركة الشقيقة هي الكيان الذي تملك الشركة نفوذا هاما عليه. إن النفوذ الهام هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس السيطرة عليها أو السيطرة المشتركة على سياساتها.

أدرجت نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الشقيقة في هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف مبدئيا بالاستثمار في شركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة وتعديلها عقب ذلك للاعتراف بحصة المجموعة في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة الشقيقة عندما تتجاوز حصة المجموعة في خسائر الشركة الشقيقة (والتي تتضمن أي مساهمات طويلة الأجل تشكل، في جوهرها، جزءًا من صافي استثمار المجموعة في الشركة الشقيقة) ، تتوقف المجموعة عن الاعتراف بحصتها في الخسائر الإضافية. يتم الاعتراف بالخسائر الإضافية فقط إلى الحد الذي تتكبد فيه المجموعة التزامات قانونية أو استدلالية أو قيامها بسداد دفعات بالنيابة عن الشركة الشقيقة.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ل) الاستثمار في شركات شقيقة *(الشركات التي يحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية) (تابع)*

تتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركة الشقيقة باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي تصبح فيه تلك الشركات المستثمر فيها شركة شقيقة. عند الاستحواذ على استثمار في شركة شقيقة فإن أي فائض في تكلفة الاستثمار على حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات التي يمكن تحديدها في الشركة المستثمر فيها يتم الاعتراف به على أنه شهرة ويتم إدراجها ضمن القيمة الدفترية للاستثمارية فائض في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، يتم الاعتراف به مباشرة في الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها اقتناء الاستثمار.

يتم تطبيق اشتراطات معيار المحاسبة المالية رقم 36 لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة فيما يتعلق باستثمار المجموعة في الشركة الشقيقة. عندما يكون ذلك ضروريا، يتم اختبار القيمة الدفترية بأكملها للاستثمار (متضمنة الشهرة) لانخفاض القيمة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 كأصل واحد وذلك بمقارنة مبلغه القابل للاسترداد (الأعلى من القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع) مع قيمته الدفترية. لا يتم تخصيص خسارة انخفاض القيمة المعترف بها في الاستثمارات إلى أي موجود، متضمنا الشهرة يشكل جزءًا من القيمة الدفترية للاستثمار. يتم الاعتراف بأي عكس لخسارة الانخفاض في القيمة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 إلى الحد الذي يزيد فيه المبلغ القابل للاسترداد للاستثمار لاحقًا.

توقف المجموعة استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة. عندما تحتفظ المجموعة بمساهمة في شركة شقيقة سابقا وتكون المساهمة المحتفظ بها موجودا ماليا، تقيس المجموعة المساهمة المحتفظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ وتعتبر القيمة العادلة على أنها قيمتها العادلة عند الاعتراف المبدئي وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30. الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الشقيقة في تاريخ توقف طريقة حقوق الملكية، والقيمة العادلة لأي مساهمة محتفظ بها وأي متحصلات من استبعاد جزء من المساهمة في المشروع المشترك يتم إدراجها في تحديد الربح أو الخسارة عند استبعاد الشركة الشقيقة. بالإضافة إلى ذلك، تحاسب المجموعة عن جميع المبالغ المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة الشقيقة كما لو أن المجموعة قد استبعدت مباشرة الموجودات والمطلوبات ذات الصلة للشركة الشقيقة. لذا، لو كان من المفترض إعادة تصنيف ربح أو خسارة معترف بهما سابقا في الدخل الشامل الآخر من جانب تلك الشركة الشقيقة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة عندها ستقوم المجموعة أيضا بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل إعادة تصنيف) عند استبعاد الشركة الشقيقة. عندما تقوم المجموعة بتخفيض حصة ملكيتها في شركة شقيقة ولكنها تستمر في استخدام طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بإعادة التصنيف إلى الربح أو الخسارة نسبة الربح أو الخسارة التي تم الاعتراف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بذلك التخفيض في حصة الملكية إذا كان سيتم إعادة تصنيف هذا الربح أو الخسارة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

عندما تتعامل إحدى شركات المجموعة مع شركة شقيقة للمجموعة، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركة الشقيقة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط إلى حد الحصص في الشركة الشقيقة التي لا تتعلق بالمجموعة.

(ن) الممتلكات والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم تسجيل الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الإهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. تتضمن التكلفة النفقات التي تنسب بصفة مباشرة إلى اقتناء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات التي تم تشييدها ذاتيًا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى تُعزى مباشرةً إلى وضع الموجودات في حالة صالحة للعمل للاستخدام المقصود منها ، وتكاليف تفكيك وإزالة العناصر واستعادة الموقع الذي توجد فيه.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ن) الممتلكات والمعدات (تابع)

الاعتراف والقياس (تابع)

يتم تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات عن طريق مقارنة المتحصلات من استبعادها مع القيم الدفترية للممتلكات والمعدات، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد أو في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية مضمنة في البند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء الذي تم استبداله. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والمعدات في يان الدخل الموحد أو في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد عند تكبدها.

الإهلاك

يتم احتساب الاهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة بخلاف الأرض بملكية حرة والتي يتم تحديدها على أن لها عمر غير محدد وذلك على النحو التالي:

مباني	%4
أجهزة كمبيوتر ومعدات	%25
أثاث وتركيبات	%25
المركبات	%25

الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم الباقية وطرق الإهلاك تتم مراجعتها في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها لو كان ذلك مناسبا، بأثر التغييرات في التقديرات التي تتم المحاسبة عنها بأثر مستقبلي.

الربح (الخسائر) من الاستبعاد

يتم تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة على أنه الفرق بين متحصلات المبيعات والقيمة الدفترية للموجود ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد أو في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجود على الفور إلى مبلغها القابل للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجود أكبر من قيمته الاستردادية المقدرة.

إعادة تصنيف الى استثمارات عقارية

عندما يتغير استخدام العقار من عقار يشغله المالك إلى عقار استثماري، يعاد قياس العقار إلى القيمة العادلة ويعاد تصنيفه وفقًا لذلك. يتم الاعتراف بأي مكسب ناتج عن إعادة القياس هذا في الربح أو الخسارة الموحد إلى الحد الذي يعكس فيه خسارة انخفاض سابقة في قيمة ممتلكات محددة، مع الاعتراف بأي مكسب متبقي في بيان الدخل الموحد وعرضه في احتياطي إعادة التقييم. يتم الاعتراف بأي خسارة في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد. ومع ذلك، وبقدر ما يتم تضمين مبلغ في فائض إعادة التقييم لتلك الممتلكات، يتم الاعتراف بالخسارة في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الموثق الموحد ويخفض فائض إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية.

(س) الاستثمارات العقارية

تعتبر الأراضي والمباني عقارات استثمارية فقط عندما يتم الاحتفاظ بها لكسب الإيجارات أو لزيادة رأس المال على المدى الطويل أو كليهما.

يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئيًا بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملة وتكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة إلى انشاء الموجودات وباستبعاد تكلفة الخدمة اليومية للاستثمار العقاري. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم تسجيل الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة التي تعكس ظروف السوق في تاريخ التقرير.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(س) الاستثمارات العقارية (تابع)

أي مكاسب غير محققة ناشئة من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المسجلة بالقيمة يجب تعديلها في حقوق الملكية في مقابل "احتياطي القيمة العادلة للعقار". أي خسائر غير محققة ناشئة من إعادة قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المسجلة بالقيمة يجب تعديلها في احتياطي القيمة العادلة إلى الحد الذي لا تزيد فيه هذه الخسائر عن الرصيد الائتماني المتاح لهذا الاحتياطي. في الحالة التي تزيد فيها هذه الخسائر عن الرصيد المتاح يتم الاعتراف بالخسائر غير المحققة في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد. في الحالة التي تتعلق فيها هذه الخسائر باستثمارات عقارية تم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الموثق الموحد في الفترة المالية السابقة يجب الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد في الفترة المالية الحالية، فإن المكاسب غير المحققة المتعلقة بالفترة المالية الحالية يجب الاعتراف بها إلى حد استرداد مثل هذه الخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد.

يتم تحديد القيم العادلة استنادا إلى إعادة التقييم السنوي الذي يتم إجراؤه من قبل مقيمين خارجيين مستقلين معتمدين يطبقون نموذج التقييم الموصى به من لجنة معايير التقييم الدولية.

يلغى الاعتراف عن بند الاستثمار العقاري عند استبعاده أو عندما يصبح من غير المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه. أي ربح أو خسارة ناشئة من إلغاء الاعتراف بالموجود يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد في السنة التي يلغى فيها الاعتراف عن الموجود بعد تسوية الرصيد المتاح في حساب احتياطي القيمة العادلة للعقارات المنسوب إلى الأصل المستبعد.

عقارات قيد الإنشاء

العقارات في طور الإنشاء للإيجار يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصا أي خسارة انخفاض قيمة معترف بها. تشمل التكلفة الأتعاب المهنية ، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، يتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقًا للسياسة المحاسبية للمجموعة. إهلاك هذه الموجودات بنفس طريقة العقارات والمعدات الأخرى، يبدأ عندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام في الغرض المنشود منها.

(ع) موجودات حق الاستخدام

الاعتراف والقياس

يتم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار بالتكلفة، والتي تشمل المبلغ الأولي لمطلوب الإجارة (انظر السياسة المحاسبية "مطلوبات الإجارة") المعدلة بأي مصروف إجارة مدفوع مقدما ومستحقا يتم في أو قبل تاريخ البدء، بالإضافة إلى أي تكاليف أولية مباشرة متكبدة وتقدير تكاليف تفكيك وإزالة الموجود الأساسي أو استعادة الموجود الأساسي أو الموقع الذي يوجد فيه، ناقصًا أي حوافز إيجار مستلمة.

القياس اللاحق

يتم لاحقًا قياس بنود حق استخدام الأصول بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة.

يتم احتساب الإهلاك لشطب تكلفة موجود حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة الإجارة وعمرها الإنتاجي، أيهما يأتي أولا. يتم إهلاكه على مدى عمره الانتاجي، لو كانت اتفاقية الإجارة تنقل ملكية موجود حق الاستخدام إلى المجموعة بنهاية مدة عقد الإجارة أو تعكس أن المجموعة سوف تمارس خيار الشراء بنهاية فترة الإجارة. يتم تحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة لموجودات حق الاستخدام على نفس أساس تلك الخاصة بالممتلكات والمعدات.

بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تعديل القيمة الدفترية لموجود حق الاستخدام بشكل دوري لبعض عمليات إعادة القياس لمطلوبات الإجارة ذات الصلة (انظر السياسة المحاسبية "التزامات الإجارة").

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف ببند من بنود موجودات حق الاستخدام في نهاية مدة عقد الإجارة أو إلغاء عقد الإجارة أو نقل السيطرة على الموجود الأساسي. في حالة انتقال السيطرة على الموجود إلى المجموعة، يتم إعادة تصنيف القيمة الدفترية لموجود حق الاستخدام إلى الممتلكات والآلات والمعدات.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ف) انخفاض القيمة

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية في تاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض قيمة الأصل أو مجموعة من الأصول. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد. عندما يكون من غير الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد لموجود فردي، تقدر المجموعة المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها الموجود عندما يمكن تحديد أساس معقول وثابت للتخصيص، يتم أيضًا تخصيص موجودات المجموعة لوحدات انتاج النقد الفردية، أو بخلاف ذلك يتم تخصيصها لأصغر مجموعة من وحدات انتاج النقد التي يمكن تحديد أساس توزيع معقول وثابت لها.

المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع والقيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة قيد الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم لما قبل الضريبة الذي يعكس التقييمات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الموجود.

لو تم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) على أنه أقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى مبلغه القابل للاسترداد. يتم الإعتراف بخسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل ما لم يتم إدراج الموجود ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، ففي هذه الحالة يتم التعامل مع خسارة الانخفاض في القيمة على أنها انخفاض في إعادة التقييم.

(ص) المصروفات العمومية والإدارية

يتم تحميل المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد لحاملي الأسهم.

(ق) العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئيا بسعر العملة الوظيفية السائد بتاريخ المعاملة. يجري تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفق سعر الصرف السائد في نهاية فترة التقرير. يجري تحويل البنود غير النقدية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية المسجلة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف كما في تاريخ المعاملة الأولية ولا تعدل لاحقا يجري تحويل البنود غير النقدية التي تقاس من حيث القيمة العادلة المسجلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج جميع فروق صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد أو بيان إيرادات ومصروفات حاملي وثائق التأمين الموحد إلا عندما يتعلق الأمر ببنود يتم فيها الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر مباشرة في حقوق الملكية، حيث يتم بعد ذلك الاعتراف بالأرباح أو الخسائر بالصافي من عنصر الصرف في حقوق الملكية.

(ر) القيم العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية وبعض الأدوات غير المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل بيان مركز مالي موحد. القيمة العادلة المتعلقة بالإفصاحات عن مثل هذه الادوات مفصح عنها في الإيضاحات التالية:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالإيضاح 9.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالإيضاح 9.
- إفصاحات كمية عن ترتيب قياس القيمة العادلة بالإيضاح 36.
- إفصاحات عن طرق التقييم والتقديرات والافتراضات الهامة بالإيضاح 36.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه نظير بيع موجود أو دفعه نظير تحويل مطلوب في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن المعاملة لبيع الموجودات أو نقل المطلوبات تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب أو
- في غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر فائدة للموجودات أو المطلوبات.

ويجب أن يتيسر للمجموعة الوصول إلى السوق الرئيسية أو الأكثر ملاءمة. القيمة العادلة لموجود أو مطلوب تقاس باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون بالسوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، بافتراض أن يتصرف المشاركون في السوق بما يحقق أفضل منفعة اقتصادية لهم.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ر) القيم العادلة (تابع)

وتصنف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، والموضحة أدناه بناء على مدخلات المستوى الأدنى التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة
- المستوى 2: المدخلات، بخلاف الأسعار المدرجة المضمنة في المستوى 1، التي يمكن ملاحظتها للموجود أو المطلوب، سواء كان ذلك بصورة مباشرة (أي الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)
- المستوى 3: مدخلات الموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى البيانات التي يمكن ملاحظتها بالسوق (المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها).

لو كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لموجود أو مطلوب تقع ضمن مستويات مختلفة من ترتيب القيمة العادلة، عندها يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بأكمله في نفس مستوى ترتيب القيمة العادلة لأدنى مستوى مدخل مهم لكامل القياس.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي تدرج في البيانات المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كان قد حدث إجراء تحويلات بين المستويات في الترتيب عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناء على أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

تحدد المجموعة السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر مثل الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وللقياس غير المتكرر.

يشار مقيمون خارجيون في تقييم الموجودات والمطلوبات الهامة مثل مطلوبات عقود التكافل. يتم اتخاذ قرار بشأن مشاركة المقيمين الخارجيين سنويا من جانب الإدارة بعد مناقشة وموافقة لجنة التدقيق بالمجموعة. تشمل معايير الاختيار معرفة السوق والسمعة والاستقلالية وما إذا كان يتم الحفاظ على المعايير المهنية. تقرر المجموعة، بعد مناقشات مع المقيمين الخارجيين للمجموعة، ما هي تقنيات التقييم والمدخلات التي سيستخدمونها لكل حالة.

في تاريخ كل تقرير تحلل المجموعة التغيرات في قيم الموجودات والمطلوبات المطلوب إعادة قياسها أو إعادة تقييمها حسب السياسات المحاسبية للمجموعة. لهذا التحليل تتحقق المجموعة من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم عن طريق مقارنة المعلومات في احتساب التقييم مع العقود والمستندات الأخرى ذات الصلة. تقوم المجموعة، بالتعاون مع المقيمين الخارجيين للمجموعة، أيضا بمقارنة التغير في القيمة العادلة لكل موجود ومطلوب مع المصادر الخارجية لتحديد ما إذا كان التغير معقولا.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات ومستوى تدرج القيمة العادلة الموضح أعلاه.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية / الربح أو الخسارة

أدوات حقوق الملكية المدرجة

القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي تتم المتاجرة النشطة بها في أسواق مالية منتظمة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار العروض بالسوق للموجودات في تاريخ إقفال العمل في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

الصناديق المدارة

القيمة العادلة للصناديق المدارة التي تتم المتاجرة النشطة بها في أسواق مالية منتظمة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار العروض بالسوق للموجودات في تاريخ إقفال العمل في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة

في كل فترة تقرير ، تقوم الإدارة داخليًا بتقدير القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة باستخدام طريقة صافي قيمة الموجودات المعدلة المسموح بموجب تقنية التقييم في المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 13.

السندات وأدوات الدين المدرجة

القيمة العادلة لأدوات الدين التي تتم المتاجرة النشطة بها في أسواق مالية منتظمة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار العروض بالسوق للموجودات وأسعار العرض للمطلوبات في تاريخ إقفال العمل في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ر) القيم العادلة (تابع)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية / الربح أو الخسارة (تابع)

الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للموجود.

(ش) الإجارة

المجموعة كمستأجر (الإيجار التشغيلي)

عند إبرام العقد تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يمثل إجارة أو يحتوي على إجارة. يعتبر العقد على أنه يمثل إجارة، أو يحتوي على إجارة إذا كان ينقل الحق في السيطرة على استخدام الموجود المعين لمدة زمنية بمقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام موجود معين تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان:

- العقد ينطوي على استخدام موجود محدد - قد يتم تحديد ذلك بصورة ضمنية أو صريحة ويجب أن يكون مميزا من الناحية الفعلية أو يمثل كل كفاءة الموجود الفعلي المتميز. إذا كان للمورد حق استبدال جوهري، فلن يتم تحديد الموجود؛
- لدى المجموعة الحق في الحصول على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الموجود طوال فترة الاستخدام؛ و
- لدى المجموعة الحق في توجيه استخدام الموجود. لدى المجموعة هذا الحق عندما يكون لديها حقوق اتخاذ القرار ذات الصلة بتغيير كيفية وغرض استخدام الموجود. في حالات نادرة عندما يتم التحديد المسبق للقرار حول كيفية والغرض من استخدام الموجود يكون لدى المجموعة الحق في توجيه استخدام الموجود لو كان لدى المجموعة الحق في تشغيل الموجود؛ أو قامت المجموعة بتصميم الموجود بالصورة التي تحدد مسبقا كيفية والغرض من استخدامه.

عندما يتم إثبات أن المجموعة مستأجرة، يتم الاعتراف بموجود حق الاستخدام (انظر السياسة المحاسبية "موجودات حق الاستخدام") ومطلوب الإجارة في تاريخ بدء الإجارة.

تدرج التزامات الإجارة مبدئيا بعد خصم: (1) إجمالي مبلغ الإيجارات مستحقة الدفع عن مدة الإجارة و (2) تكلفة الإجارة المؤجلة ذات الصلة، وهي تمثل الفرق بين إجمالي التزام الإجارة والتكلفة الأولية لموجودات حق الاستخدام. يتم إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة على مدى فترة الإجارة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي في بيان الدخل ضمن بيان الدخل الموحد.

تشتمل مدفوعات الإيجار المضمنة في قياس مطلوب الإجارة على ما يلي:

- مدفوعات إيجار ثابتة ناقصا أي حوافز مدينة.
- مدفوعات إجارة متغيرة متضمنة الإيجارات الإضافية المقاسة بالصورة المطلوبة بأفضل تقديرات تطبق معدلات المؤشر والافتراضات الأخرى في تاريخ البدء.
- مدفوعات إيجار إضافية، إن وجدت، لتحديد الإجارة، لو كانت مدة الإجارة تعكس أن المستأجر سيقوم بممارسة خيار إنهاء الإجارة، بدون الإخلال باشتراطات الشريعة الإسلامية.

الإجارة قصيرة الأجل وإجارة الموجودات ذات القيمة المنخفضة

اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإجارة للإجارة قصيرة الأجل التي لها فترة إيجار لـ 12 شهرا أو أقل والإجارة ذات الموجودات المنخفضة القيمة. تعترف المجموعة بمدفوعات الإجارة المصاحبة لهذه الإيجارات كمصروف بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإجارة.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ش) الإجارة (تابع)

الإجارة - المجموعة كمستأجر (الإيجار التمويلي):
تم تصنيف إجارة الممتلكات والمعدات التي تتحمل فيها المجموعة بشكل جوهري جميع مخاطر ومنافع الملكية كعقود إجارة تمويلية. تتم رسملة الإجارة التمويلية عند بدء الإجارة بالقيمة العادلة للعقار المستأجر والقيمة الحالية لأدنى مدفوعات إجارة، أيهما أقل. يتم تخصيص كل دفعة إجارة بين المطلوبات ومصروفات الإجارة لتحقيق معدل ثابت على رصيد التمويل القائم. يتم عرض التزامات الإجارة ذات الصلة، بالصافي من مصروفات الإجارة، في بيان المركز المالي الموحد كمطلوبات إجارة تمويلية. تم تحميل عنصر التكلفة لتكلفة الإجارة على الربح أو الخسارة خلال فترة الإجارة وذلك لإنتاج معدل عائد دوري ثابت على الرصيد المتبقي من المطلوب لكل فترة. يتم إهلاك الموجودات المقتناة بموجب إجارة تمويلية بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإجارة وأعمارها الاقتصادية الانتاجية أيهما أقصر، ما لم يكن هناك تأكد معقول من أن المجموعة ستحصل على الملكية بنهاية فترة الإيجار، ففي هذه الحالة يتم إهلاك الموجودات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة.

تم تصنيف عقود الإجارة التي يحتفظ فيها المؤجر بجزء كبير من مخاطر ومزايا الملكية على أنها عقود إجارة تشغيلية. يتم الاعتراف بالمدفوعات بموجب إجارة تشغيلية (بالصافي من أي حوافز مستلمة من المؤجر) في بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإجارة.

(ت) العائدات للسهم

يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالمجموعة على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يحتسب عائد السهم المخفف بتعديل العائدات وعدد الأسهم بأثر أي أدوات مخففة.

(ث) التقارير القطاعية

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة يقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة. نتائج القطاع المعلن عنها للإدارة العليا تتضمن بنودا منسوبة بصورة مباشرة للقطاع إضافة إلى تلك التي يمكن تخصيصها على نحو معقول. تشتمل البنود غير المخصصة بصورة رئيسية على موجودات الشركة ومصروفات المركز الرئيسي. تتم مراجعة جميع نتائج القطاع التشغيلي بصورة منتظمة من جانب الإدارة لاتخاذ قرارات حول الموارد المخصصة للقطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية منفصلة.

لأغراض الإدارة، المجموعة منظمة في وحدات أعمال استنادا إلى أنشطة أعمالها ولديها أربعة قطاعات يصدر عنها التقرير وهي، التكافل والاستثمار والعقارات وقطاع التكافل غير المخصص الذي يمثل نتائج أعمال التكافل وإعادة التكافل.

إضافة إلى ذلك فإن قطاع التكافل منظم في أربعة خطوط تكافل رئيسية تدار وتعمل بصورة مستقلة. خطوط التكافل الرئيسية هي:

- الحوادث العامة: إصدار عقود توفر تغطية شاملة لممتلكات المؤمن له و عقود لتغطية كل خطوة لسلاسل التوزيع متضمنة البضائع قيد النقل والتخزين وشحنات المشاريع لشحنات تخصصية لحماية المؤسسات من العديد من المخاطر المتنوعة لأي من السفن.
- الحياة والصحة: توفير غطاء لحماية المؤمن له ماليا من الحوادث غير المنظورة التي تسبب إصابة أو ضررا جسديا. يعوض الغطاء الوفاة / الإصابة العرضية والعجز الدائم الكلي ونفقات العلاج وتكاليف نقل الطوارئ.
- السيارات: إصدار عقود توفر تغطية شاملة لسيارات المؤمن له والطرف الثالث.

(خ) صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

فقا لقانون قطر رقم 13 لسنة 2008 والتوضيحات ذات الصلة المصدرة في سنة 2012 والتي تنطبق على جميع شركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، تقوم المجموعة بتكوين مخصص بنسبة 2.5% من صافي ربحها إلى صندوق دعم للأنشطة الاجتماعية والرياضية الحكومي.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ذ) توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيع الأرباح على مساهمي الشركة كمطلوب في البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الفترة التي تتم فيها الموافقة على توزيعات الأرباح من قبل مساهمي الشركة.

(ض) هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة المجموعة إلى رقابة لجنة شرعية يُعينها المساهمون. تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دور رقابي من أجل تحديد ما إذا كانت عمليات المجموعة تتم بما يتفق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(ظ) احتياطي عام

وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة، يجوز لمجلس الإدارة إنشاء احتياطي عام ضمن حقوق ملكية المساهمين للوفاء بالعجز في الاشتراكات التي قد تنشأ.

(أأ) الاحتياطي القانوني

يتم احتساب الاحتياطي القانوني وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة بنسبة 10% من صافي ربح السنة. يجب الاحتفاظ بهذا الاحتياطي حتى يصل إلى 100% من رأس المال المدفوع وهو غير قابل للتوزيع فيما عدا في الحالات المنصوص عليها في تعليمات مصرف قطر المركزي وأحكام قانون الشركات التجارية القطري.

(أب) حصة في ربح شركة شقيقة

وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي بتاريخ 4 مارس 2019 ، يجب تحويل حصة أرباح الشركات الشقيقة من الأرباح المحتجزة إلى احتياطي حصة في أرباح الشركات الشقيقة. توزيعات الأرباح المعلنة والمستلمة من الشركات الشقيقة هي الجزء القابل للتوزيع من هذا الاحتياطي.

5 الافتراضات الهامة والمصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والموضحة في الإيضاح 4، يتعين على الإدارة اتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة مستمرة. يتم الاعتراف بمراجعات التقييمات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقييم إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة في أن تتسبب في تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعتمد مخصصات الخسارة للموجودات المالية على افتراضات حول مخاطر التخلف عن السداد ومعدلات الخسارة المتوقعة. تستخدم المجموعة حكمًا عند وضع هذه الافتراضات واختيار المدخلات في احتساب الانخفاض في القيمة، بناءً على الخبرة السابقة للمجموعة، وظروف السوق الحالية بالإضافة إلى التقديرات المستقبلية في نهاية كل فترة تقرير. لتفاصيل الافتراضات الرئيسية المستخدمة في عمليات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة راجع الإيضاحات الفردية التي تعالج الموجودات المالية.

انخفاض قيمة الاشتراكات المدينة

تُراجع إدارة المجموعة بشكل دوري البنود التي تصنف على أنها ذمم مدينة لتقييم ما إذا كان يجب تسجيل مخصص انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة الموحد. تقدر الإدارة المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات هامة حول العديد من العوامل التي تنطوي على درجات متغيرة وممكنة من الأحكام والشك.

5 الافتراضات الهامة والمصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات (تابع)

المطالبات المقدمة بموجب عقود تكافل

تقدير الالتزام النهائي الناشئ من المطالبات المقدمة بموجب عقود تكافل هو أكثر تقدير محاسبي حساس لدى المجموعة. هناك العديد من مصادر الشكوك التي تحتاج إلى الدراسة عند تقدير الالتزام الذي ستقوم المجموعة بدفعه لهذه المطالبات. التكلفة النهائية لمقاصة المطالبات يتم تقديرها باستخدام تشكيلة من طرق وضع احتياطيات للخسارة. تفترض هذه التقنيات بأن الخبرة الذاتية للمجموعة حول المطالبات تعتبر مؤشرا لتطور انماط المطالبات مستقبليا وبالتالي التكلفة النهائية للمطالبة. يتم اشتقاق الافتراضات المستخدمة، متضمنة نسب الخسارة وتضخم المطالبات مستقبلا بصورة ضمنية من تطور بيانات المطالبات التاريخية التي تستند إلى التوقعات.

على الرغم من تطبيق الأحكام لتقييم المدى الذي قد لا تنطبق عليه الاتجاهات السابقة في الاتجاهات المستقبلية المتوقع ظهورها. أيضًا، يتضمن تقدير المطالبات المتكبدة ولم يبلغ عنها باستخدام النماذج الإحصائية تقديرًا تم إجراؤه لمواجهة حالات طارئة معينة مثل أحكام المحكمة غير المتوقعة وغير المواتية التي قد تتطلب دفع تعويضات أعلى من المقدرة في الموجود وتسوية المطالبات، والتي قد تستغرق وقتًا أطول من المتوقع، مما يؤدي إلى مدفوعات فعلية كونها أعلى من المقدرة.

يتم تحميل مصاريف تسوية المطالبات عند تكبدها على الدخل استنادا إلى الالتزام المقدر للتعويضات المستحقة لحاملي العقود أو الأطراف الثالثة التي تضررت من قبل أصحاب العقود. يتم تقدير الالتزامات غير المدفوعة باستخدام مدخلات التقييمات للحالات الفردية المبلغ عنها للمجموعة وتقديرات الإدارة للمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها. تتم مراجعة طريقة إجراء هذه التقديرات وتحديد الالتزام الناتج بشكل مستمر. يتم تضمين أي فرق بين المخصصات الفعلية والمخصصات التي تم تكوينها في بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد في سنة التسوية.

اختبار كفاية الالتزام

في تاريخ كل تقرير، يتم إجراء اختبارات كفاية الالتزامات للتأكد من كفاية التزامات عقود التكافل. عند إجراء هذه الاختبارات، يتم استخدام أفضل التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ومعالجة المطالبات والمصروفات الإدارية. يتم عرض أي عجز بشكل منفصل، ضمن مطلوبات حاملي الوثائق وحقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن لدى المجموعة الموارد لمواصلة أعمالها في المستقبل المنظور. ظلت الشركة تجني أرباحا، ولديها مراكز صافي موجودات ورأس مال عامل موجبة. اضافة إلى ذلك ، فإن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. لذا يستمر إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تتبع الشركة معيار المحاسبة المالية رقم 33 "الاستثمار في الصكوك، والأسهم والأدوات المماثلة" لتحديد متى انخفضت قيمة الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يتطلب هذا التحديد حكما هاما. عند القيام بهذا الحكم، تقيم الشركة، ضمن عوامل أخرى، ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة. تحدد الشركة أن الاستثمارات المالية على أنها قد انخفضت قيمتها عندما يكون هناك انخفاض "مهم" أو "طويل الأجل" في القيمة العادلة إلى أدنى من تكلفتها. تحديد ما هو "هام" أي انخفاض في القيمة السوقية بنسبة 30٪، أو "طويل الأمد" أي استمرار الانخفاض لمدة تسعة أشهر، يتطلب حكمًا ويتم تقييمه بناءً على العوامل النوعية والكمية، لكل استثمار في الأوراق المالية على حدة. عند إصدار حكم بشأن انخفاض القيمة، تقيم الشركة، ضمن عوامل أخرى، الأدلة على التدهور في الوضع المالي للمنشأة، وتأثير التأخير في التنفيذ، وأداء الصناعة والقطاع، والتغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

تقييم الاستثمارات العقارية

تستند القيم العادلة إلى قيم السوق، وهي المبلغ المقدر الذي يمكن به بشكل معقول تبادل الممتلكات في تاريخ التقييم بين مشتري راغب وبائع راغب في معاملة على أساس تجاري حيث يتصرف كل من المشتري والبائع بمعرفة وحكمة ودون إكراه.

في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم تسجيل الاستثمارات العقارية للمجموعة بالقيمة العادلة التي تعكس ظرف السوق في تاريخ التقرير. يستند تقييم الحاجة إلى مقيم داخلي أو خارجي إلى الحجم والموقع ودرجة التعقيد التي ينطوي عليها تقييم العقار. في حالة توفر الخبرة داخليا تستخدم المجموعة مقيما داخليا للتقييم العادل للاستثمارات العقارية.

6 النقد والأرصدة لدى البنوك

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما يعادله على نقد بالصندوق ولدى البنوك وودائع ذات فترات استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر. النقد وما يعادله في نهاية السنة المالية كما يظهر في بيان التدفقات النقدية يمكن تسويته مع البنود ذات العلاقة به في بيان المركز المالي على النحو التالي:

	2023	*2022*
حاملي وثائق التأمين		
النقد بالصندوق	581,173	400,334
ودائع استثمارية (بنوك إسلامية) (1)	108,076,951	100,000,000
الحسابات الجارية (2)	18,521,178	45,029,182
حسابات توفير (بنوك إسلامية)	2,472,993	29,181,642
تكافل لحاملي الوثائق (1)	**129,652,295**	174,611,158
ناقصا: الخسارة الائتمانية المتوقعة	(371,974)	(371,974)
الإجمالي حسب بيان المركز المالي	129,280,321	174,239,184
المساهمون		
ودائع استثمارية (بنوك إسلامية) (1)	280,000,000	200,000,000
الحسابات الجارية (2)	327,400	190,030
حسابات توفير (بنوك إسلامية)	68,308,961	83,537,990
الإجمالي للمساهمين (2)	**348,636,361**	283,728,020
ناقصا: الخسارة الائتمانية المتوقعة	(557,430)	(557,430)
الإجمالي حسب بيان المركز المالي	**348,078,931**	283,170,590
إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك قبل الخسارة الائتمانية المتوقعة (1+2)	**478,288,656**	458,339,178
ناقصا: ودائع ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من تسعين يوما	388,076,951)	300,000,000)
	(	(
إجمالي النقد وما يعادله حسب بيان التدفقات النقدية	**90,211,705**	158,339,178

(1) تحتسب أرباح على ودائع الاستثمار بنسبة تتراوح من 4,0% إلى 6,1% (2,3% إلى 4,6% في 2022).

(2) متضمنة في الحسابات الجارية، حسابات جارية لدى بنوك غير إسلامية تستخدم لاشتراكات حاملي وثائق التأمين التي تدفع بواسطة بطاقات الائتمان.

7 اشتراكات مدينة

	2023	*2022*
اشتراكات مدينة	132,268,550	116,283,399
ناقصا: الخسارة الائتمانية المتوقعة عن الاشتراكات المدينة	(30,227,508)	(29,527,508)
في 31 ديسمبر	**102,041,042**	86,755,891

تشتمل الاشتراكات المدينة على عدد كبير من العملاء وبصفة أساسية في دولة قطر. هناك أربعة حسابات عملاء تمثل 38% من الاشتراكات المدينة كما في 31 ديسمبر 2023 (31% في 2022).

	2023	*2022*
0 - 60 يوما	29,492,423	35,347,437
61 - 90 يوما	8,195,760	12,773,722
91 - 180 يوما	30,791,692	30,658,629
181 - 365 يوم	37,319,250	22,107,915
أكثر من 365 يوم	26,469,425	15,395,696
الإجمالي	**132,268,550**	116,283,399

7 اشتراكات مدينة (تابع)

التغير في الخسارة الائتمانية المتوقعة عن الاشتراكات المدينة على النحو التالي:

	2023	*2022*
الرصيد في 1 يناير	29,527,508	28,025,956
مشطوب خلال السنة	-	(2,998,448)
المصروف للسنة	700,000	4,500,000
الرصيد في 31 ديسمبر	**30,227,508**	29,527,508

8 موجودات عقود إعادة التكافل ومطلوبات عقود التكافل

	2023	*2022*
اجمالي مطلوبات عقود التكافل		
مطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها	171,733,456	143,167,012
مطالبات متكبدة لكن غير مبلغ عنها واحتياطيات أخرى	109,849,514	100,533,188
مساهمات غير مكتسبة	188,777,926	201,541,667
	470,360,896	445,241,867
حصة معيدي التكافل في مطلوبات التكافل		
مطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها	122,025,706	102,529,006
مطالبات متكبدة لكن غير مبلغ عنها واحتياطيات أخرى	32,777,262	39,563,977
مساهمات غير مكتسبة	69,813,580	70,165,561
	224,616,548	212,258,544
صافي مطلوبات التكافل		
مطالبات مبلغ عنها ولم تتم تسويتها	49,707,750	40,638,006
مطالبات متكبدة لكن غير مبلغ عنها واحتياطيات أخرى	77,072,252	60,969,211
مساهمات غير مكتسبة	118,964,346	131,376,106
	245,744,348	232,983,323

المبالغ المستحقة من معيد التكافل تستحق تعاقديا خلال 3 أشهر كحد اقصى من تاريخ دفع المطالبات.

8 موجودات عقود إعادة التكافل ومطلوبات عقود التكافل (تابع)

1/8 التغير في موجودات عقود إعادة التكافل ومطلوبات عقود التكافل

	2023			2022		
	إجمالي مطلوبات التكافل	**موجودات عقود إعادة التكافل**	**الصافي**	إجمالي مطلوبات التكافل	موجودات عقود إعادة التكافل	الصافي
في 1 يناير						
مطالبات معلن عنها غير مسددة	143,167,012	102,529,006	40,638,006	120,459,121	89,528,704	30,930,417
مطالبات متكبدة ولكنه غير معلن عنها واحتياطيات أخرى	100,533,188	39,563,977	60,969,211	42,060,614	17,495,665	24,564,949
اشتركات غير مكتسبة	201,541,667	70,165,561	131,376,106	187,948,967	61,720,725	126,228,242
الإجمالي	**445,241,867**	**212,258,544**	**232,983,323**	350,468,702	168,745,094	181,723,608
التغيرات خلال السنة						
مطالبات معلن عنها غير مسددة	28,566,444	19,496,700	9,069,744	22,707,891	13,000,302	9,707,589
مطالبات متكبدة ولكنه غير معلن عنها واحتياطيات أخرى	9,316,326	(6,786,715)	16,103,041	58,472,574	39,563,977	60,969,211
اشتركات غير مكتسبة	(12,763,741)	(351,981)	(12,411,760)	13,592,700	8,444,836	5,147,864
الإجمالي	**25,119,029**	**12,358,004**	**12,761,025**	94,773,165	61,009,115	75,824,664
في 31 ديسمبر						
مطالبات معلن عنها غير مسددة	171,733,456	122,025,706	49,707,750	143,167,012	102,529,006	40,638,006
مطالبات متكبدة ولكنه غير معلن عنها واحتياطيات أخرى	109,849,514	32,777,262	77,072,252	100,533,188	39,563,977	60,969,211
اشتركات غير مكتسبة	188,777,926	69,813,580	118,964,346	201,541,667	70,165,561	131,376,106
الإجمالي	**470,360,896**	**224,616,548**	**245,744,348**	445,241,867	212,258,544	232,983,323

9 الاستثمارات المالية

(أ) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

	31 ديسمبر 2023		31 ديسمبر 2022	
	حاملي وثائق التأمين	المساهمون	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
استثمارات مدرجة (1)	**38,419,981**	**3,866,901**	47,554,385	6,558,141
ناقصا: التغير التراكمي في القيمة العادلة	8,367,582	42,644	(8,628,031)	(1,271,782)
الإجمالي (1)	**46,787,563**	**3,909,545**	38,926,354	5,286,359
استثمارات غير مدرجة (2)	**7,737,146**	**7,741,138**	16,861,765	7,868,386
ناقصا: احتياطي العملات الأجنبية لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(4,129,999)	(4,129,996)	(3,209,159)	3,209,157
ناقصا: التغير التراكمي في القيمة العادلة	(587,803)	(591,798)	(587,803)	(587,803)
الإجمالي (2)	**3,019,344**	**3,019,344**	13,064,803	4,071,426
استثمارات دين (3)	**907,058**	**1,051,211**	1,477,570	1,477,569
ناقصا: التغير التراكمي في القيمة العادلة	130,682	(13,470)	(97,525)	(97,525)
ناقصاً: خسارة انخفاض القيمة	(34,491)	(34,491)	(34,491)	(34,491)
الإجمالي (3)	**1,003,249**	**1,003,250**	1,345,554	1,345,553
إجمالي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (1+2+3)	**50,810,156**	**7,932,139**	53,336,711	10,703,338

(1) تشكل الاستثمارات المدرجة بصورة أساسية أوراق مالية مدرجة في بورصة قطر.

(2) تمثل الاستثمارات غير المدرجة استثمارات في شركات تعتبر المجموعة مساهما مؤسساً فيها. يتم تسجيل هذه الاستثمارات بالتكلفة ناقصا الانخفاضات في القيمة حيث أنه لا يمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بصورة موثوق بها.

التغيرات في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية كما يلي:

	2023	*2022*
الرصيد في 1 يناير	64,040,049	47,766,390
إضافات	11,919,164	25,179,069
استبعادات	(13,170,268)	(11,530,534)
خسائر انخفاض القيمة للسنة	(1,023,650)	-
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	(1,181,320)	3,490,333
التغيرات في احتياطي العملات الأجنبية للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية للسنة	(1,841,680)	(865,209)
الرصيد في 31 ديسمبر (إيضاح 1)	**58,742,295**	64,040,049

9 الاستثمارات المالية (تابع)

(أ) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (تابع)

إيضاح 1

تم عرض الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد كالتالي:

	31 ديسمبر 2023		31 ديسمبر 2022	
	حاملي وثائق التأمين	المساهمون	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**50,810,156**	**7,932,139**	53,336,711	10,703,338

(ب) استثمارات من فئة حقوق الملكية من خلال بيان الدخل

تم عرض الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2023		31 ديسمبر 2022	
	حاملي وثائق التأمين	المساهمون	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**6,720,702**	**6,133,001**	3,875,200	3,436,701

يشكل هذا استثمارات في صكوك محلية

التغيرات في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية كما يلي:

	2023	*2022*
الرصيد في 1 يناير	7,311,901	5,797,900
إضافات	5,527,936	3,263,056
استبعادات	-	(1,657,816)
ربح القيمة العادلة	13,866	(91,239)
الرصيد في 31 ديسمبر	**12,853,703**	7,311,901

(ج) احتياطي القيمة العادلة

إن التغير في احتياطي القيمة العادلة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية هو كما يلي:

	31 ديسمبر 2023		31 ديسمبر 2022	
	حاملي وثائق التأمين	المساهمون	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
استثمارات مدرجة				
الرصيد في 1 يناير	8,628,031	1,271,782	9,983,630	1,251,552
صافي التغير خلال السنة	(260,449)	(1,233,133)	(1,355,599)	20,230
استثمارات مدرجة- بالقيم العادلة (1)	**8,367,582**	**38,649**	8,628,031	1,271,782
استثمارات غير مدرجة (2)	**(587,803)**	**(587,803)**	(587,803)	(587,803)
استثمارات أخرى (3)	**130,682**	**(13,470)**	(97,525)	(97,525)
استثمار في شركات شقيقة (4)	**-**	**259,242**	-	259,242

الرصيد في 31 ديسمبر (1+2+3+4)	**7,910,461**	**(303,382)**	7,942,703	845,696

10 الممتلكات والمعدات

(أ) حاملي الوثائق

	الأرض	المباني	أجهزة كمبيوتر ومعدات	الأثاث والتركيبات	المركبات	أعمال قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:							
الرصيد في 1 يناير 2022	2,097,093	7,338,253	13,371,580	4,519,433	545,699	120,235	27,992,293
إضافات خلال السنة	-	4,000,000	296,909	236,947	780,300	915,325	6,229,481
تحويلات خلال السنة	-	-	(34,034)	-	-	-	(34,034)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	2,097,093	11,338,253	13,634,455	4,756,380	1,325,999	1,035,560	34,187,740
إضافات خلال السنة	-	-	710,690	1,527,142	160,000	2,000,000	4,397,832
محول خلال السنة (إيضاح 11)	9,418,724	-	-	-	-	-	9,418,724
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**11,515,817**	**11,338,253**	**14,345,145**	**6,283,522**	**1,485,999**	**3,035,560**	**48,004,296**
إهلاك متراكم:							
الرصيد في 1 يناير 2022	-	4,673,015	11,435,222	4,083,486	545,699	-	20,737,422
الإهلاك للسنة (إيضاح 26)	-	420,824	630,100	129,872	13,005	-	1,193,801
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	-	5,093,839	12,065,322	4,213,358	558,704	-	21,931,223
الإهلاك للسنة (إيضاح 26)	-	420,824	710,328	284,588	161,393	-	1,577,133
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**-**	**5,514,663**	**12,775,650**	**4,497,946**	**720,097**	**-**	**23,508,356**
القيمة الدفترية:							
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**11,515,817**	**5,823,590**	**1,569,495**	**1,785,576**	**765,902**	**3,035,560**	**24,495,940**
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	2,097,093	6,244,414	1,569,133	543,022	767,295	1,035,560	12,256,517

10 ممتلكات ومعدات (تابع)

(ب) المساهمين

	أرض	إجمالي
ألتكلفة:		
الرصيد في 1 يناير		
المحول من الاستثمارات العقارية (ايضاح 11)	9,418,724	9,418,724
إهلاك متراكم:		
الرصيد في 1 يناير 2022 / 31 ديسمبر 2022 / 31 ديسمبر 2023	-	-
القيمة الدفترية:		
الرصيد في 31 ديسمبر 2022 / 31 ديسمبر 2023	9,418,724	9,418,724

11 الاستثمارات العقارية

تشتمل الاستثمارات العقارية على الاستثمار في الأراضي والمباني في قطر لكسب إيرادات الإيجار وتحقيق زيادة رأسمالية من هذه العقارات. إن الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنة على النحو التالي:

	2023	*2022 (معدل)*
(أ) حاملي وثائق التأمين		
في 1 يناير	105,678,371	113,451,975
إضافات	-	67,300
تحويل إلى الممتلكات والآلات والمعدات ملكية (1)	(9,418,724)	-
صافي (خسارة) / ربح القيمة العادلة	2,161,424	(7,840,904)
الرصيد في 31 ديسمبر	**98,421,071**	105,678,371
(ب) المساهمون		
في 1 يناير	116,330,416	122,801,976
إضافات	-	132,041
تحويل إلى الممتلكات والآلات والمعدات ملكية (1)	(9,418,724)	-
صافي (خسارة) / ربح القيمة العادلة	2,922,401	(6,603,601)
الرصيد في 31 ديسمبر	**109,834,093**	116,330,416

تتكون العقارات الاستثمارية مما يلي:

حاملي وثائق التأمين		
المبنى	79,431,971	85,261,537
الأرض	18,989,100	20,416,834
	98,421,071	105,678,371
المساهمون		
المبنى	90,531,212	95,913,582
الأرض	19,302,881	20,416,834
	109,834,093	116,330,416

11 استثمارات عقارية (تابع)

(1) خلال السنة حولت المجموعة عقار أرض لوسيل إلى ممتلكات ومعدات بسبب التغيير في الاستخدام وفقا لقرار مجلس الادارة.

كما في 31 ديسمبر 2023 تم تحديد القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة العقارية على أساس تقييم تم بواسطة مقيمي عقارات خارجيين مستقلين، لديهم المؤهلات المهنية المعترف بها والخبرة الحديثة في موقع وفئة العقارات التي يجري تقييمها. تم تحديد القيمة العادلة استنادا إلى مزيج من منهج الدخل ومنهج الشركات المماثلة في السوق الذي يعكس أسعار أحدث معاملة للعقارات المماثلة. تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجودات بين مشتري مطلع وراغب وبائع مطلع وراغب في معاملة تجارية حرة في تاريخ التقييم. كما في 31 ديسمبر 2023 بلغت القيمة العادلة في تاريخ التقييم 208.26 مليون ريال قطري (231.05 مليون ريال قطري في 31 ديسمبر 2022) لاستثمارات عقارية للمساهمين وحاملي الوثائق.

(i) لا يوجد لدى المجموعة قيود على إمكانية تحقيق عقاراتها الاستثمارية وليس لديها التزامات تعاقدية سواء لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية.

(ج) التغير في الاحتياطي العقاري على النحو التالي:

	الإجمالي	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	28,275,496	16,933,815	11,341,681
صافي خسارة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية	(9,134,772)	(5,574,966)	(3,559,806)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	19,140,724	11,358,849	7,781,875
صافي خسارة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية	5,481,622	2,076,581	3,469,792
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**24,622,346**	**13,435,430**	**11,251,667**

فيما يلي وصف لتقنيات التقييم المستخدمة من قبل الشركة والمدخلات الرئيسية للتقييم لجميع العقارات الاستثمارية:

2023

نوع العقارات	*تقنية التقييم*	*مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها*	
العقارات التجارية والسكنية والصناعية	منهجية الدخل	إيراد الإيجار الشهري (م م)	30 ريال قطري إلى 175 ريال قطري
		معدل الرسملة	6.5% إلى 9.5%
		نسبة الشغور	5% إلى 7%
		مصروفات التشغيل غير المستردة	5% إلى 7%
الأرض	طريقة السوق القابلة للمقارنة		4.843 ريال قطري إلى 5.920 ريال قطري

11 استثمارات عقارية (تابع)

2022			
نوع العقارات	***تقنية التقييم***	***مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها***	
العقارات التجارية والسكنية والصناعية	منهجية الدخل	إيراد الإيجار الشهري (م م)	25 ريال قطري إلى 291 ريال قطري
		معدل الرسملة	7.04% إلى 9.78%
		نسبة الشغور	2% إلى 17%
		مصروفات التشغيل غير المستردة	1% إلى 8%
الأرض	طريقة السوق القابلة للمقارنة		4.278 ريال قطري إلى 5.278 ريال قطري

منهجية الدخل

منهج الدخل هو طريقة تقييم يستخدمها المثمنون والمستثمرون العقاريون لتقدير قيمة الدخل من العقارات المنتجة. وتستند هذه المنهجية إلى فرضية التوقع، أي توقع الفوائد المستقبلية. التقنية الأكثر استخدامًا لتقييم القيمة السوقية ضمن منهج الدخل هو طريقة رسملة الدخل، بحيث يتم تقدير القيمة العادلة للعقار استنادا إلى صافي الدخل التشغيلي الطبيعي المنتج من العقار والذي يتم تقسيمه بمعدل الرسملة (الخصم).

طريقة السوق القابلة للمقارنة

بموجب منهج السوق القابل للمقارنة، يتم تقدير القيمة العادلة للعقار بناءً على معاملات مقارنة. يستند منهج السوق المقارنة على مبدأ الاستبدال والذي لن يدفع بموجبه المشتري المحتمل أكثر للعقار من تكلفة شراء عقار بديل مقارن. وحدة المقارنة التي تطبقها المجموعة هي السعر للمتر المربع.

تم تصنيف قياس القيمة العادلة لجميع العقارات الاستثمارية على أنه قيمة عادلة من المستوى 3 استنادا إلى مدخلات تقنية التقييم المستخدمة.

تحليل الحساسية

كما في 31 ديسمبر 2023، إذا كان سعر القدم المربع للأرض للاستثمارات العقارية أعلى / أقل بنسبة 1٪ مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، لكان التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية أعلى / (أقل) بمبلغ 2.08 مليون ريال قطري (2.31 مليون ريال قطري في 2022).

12 الإجارة

تعرض الشركة موجودات حق استخدام بشكل منفصل في بيان المركز المالي الموحد. القيم الدفترية لموجودات حق الاستخدام كما يلي:

(أ) موجودات حق الاستخدام - حاملي الوثائق

	2023	*2022 (معدل)*
الرصيد في 1 يناير	4,285,090	5,658,926
إنهاء إجارة	-	(1,083,396)
الإهلاك	(109,874)	(290,440)
الرصيد في 31 ديسمبر	**4,175,216**	4,285,090

12 الإجارة (تابع)

(ب) موجودات حق الاستخدام - المساهمين

	2023	2022 (معدل)
الرصيد في 1 يناير	5,440,857	5,946,994
الإهلاك	(506,137)	(506,137)
الرصيد في 31 ديسمبر	**4,934,720**	5,440,857

(ج) مطلوبات الإجارة - المساهمين

	2023	2022
في 1 يناير	1,341,224	1,752,494
إطفاء تكاليف الإجارة المؤجلة	47,505	65,329
المدفوع خلال السنة	(476,600)	(476,599)
في 31 ديسمبر	912,129	1,341,224

13 مدفوعات مقدما و موجودات أخرى

	2023	2022
وسطاء وذمم مدينة أخرى	1,026,883	2,255,916
ناقصا: مخصص الخسارة لائتمانية المتوقعة (أ)	(718,913)	(718,913)
	307,970	1,537,003
مدفوعات مقدماً	14,155,545	16,549,184
ذمم مدينة من المساهمين - أتعاب المضارب	-	8,418,375
مستحقات من وسيط استثمار	5,725,525	753,118
إيراد استرداد مستحق	487,000	137,000
إيرادات الاستثمار المستحقة	4,472,778	2,784,028
عمولة مؤجلة	3,981,969	5,131,414
ذمم الموظفين المدينة	6,459,603	7,332,480
إيرادات الإيجار المستحقة	2,847,526	2,286,126
	38,437,916	44,928,728

(أ) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الوسطاء والذمم التجارية المدينة الأخرى على النحو التالي:

	2023	2022
الرصيد في 1 يناير	718,913	718,913
مصروف / (رد) للسنة	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر	**718,913**	718,913

14 الاستثمار في شركات شقيقة

لدى المجموعة الاستثمار التالي في شركات شقيقة:

اسم الشركة الشقية	*النشاط الرئيسي*	*الدولة*	***2023***	*2022*
شركة تسهيلات الاسلامية ذ.م.م**	تمويل إسلامي	قطر	**%51**	%51
شركة المقاول ذ.م.م**	الإنشاءات	قطر	**%51**	%51
المكتب القطري الموحد ذ.م.م	التأمين التكافلي	قطر	**%25**	%25
شركة مكين القابضة ش.م.ق.ع.*	عقارات	قطر	**%10**	%10

* تحتفظ المجموعة بنسبة 10% في شركة مكين القابضة، ومع ذلك، وبسب النفوذ الهام الواضح من تمثيل المجموعة في مجلس الإدارة تمت معاملتها على أنها شركة شقيقة.

** تحتفظ المجموعة بنسبة 51% في شركة تسهيلات الإسلامية ذ.م.م وشركة مقاول ذ.م.م، ومع ذلك ليس لدى المجموعة سيطرة على عمليات الشركة. هناك نفوذ هام، لذا فلا تعتبرها المجموعة كشركات تابعة وتعاملها على أنها شركات شقيقة.

الحركات في الاستثمار في شركات شقيقة كما يلي:

	31 ديسمبر 2023		31 ديسمبر 2022	
	حاملي وثائق التأمين	**المساهمون**	حاملي وثائق التأمين	المساهمون
الرصيد في 1 يناير	21,742,204	87,935,637	23,941,448	85,785,052
حصة (الخسارة) / الربح للسنة	-	13,810,902	(1,625,801)	5,550,021
توزيعات أرباح مستلمة خلال السنة	-	5,530,000) (	-	(1,510,000)
ناقصا: انخفاض قيمة الاستثمار في شركات شقيقة	20,000,000) (	-	(573,443)	(1,889,436)
الرصيد في 31 ديسمبر	1,742,204	96,216,539	21,742,204	87,935,637

لخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في الاستثمار في الشركات الشقيقة:

	2023	*2022*
إجمالي الموجودات	**783,954,992**	894,285,739
إجمالي المطلوبات	**317,274,506**	322,113,560
صافي الموجودات	**466,680,328**	572,172,179
حصة المجموعة في صافي موجودات شركات شقيقة	**100,477,663**	109,677,841
الإيرادات	**18,393,025**	54,727,259
حصة المجموعة من الخسارة	**4,589,098**	3,924,220

(1) خلال السنة، قررت المجموعة إعادة توجيه مخصص انخفاض القيمة المتعلق بالمكتب القطري الموحد للتأمين ذ.م.م بمبلغ 20 مليون ريال قطري إلى شركة مكين القابضة ش.م.ق.ع . ترى المجموعة أن الحاجة إلى المخصص المذكور قد انتفت حيث أن الحصار على دولة قطر قد توقف. قدمت المجموعة نفس المخصص إلى شركة مكين القابضة ش.م.ق.ع كاحتياط في مقبل الخسائر المالية المتوقعة.

15 ذمم دائنة ومطلوبات أخرى - حاملي الوثائق

	2023	2022 (معدل)
مستحقات لموردين	68,678,840	38,192,468
الأرصدة المستحقة لحاملي الوثائق	-	12,572,017
ذمم دائنة أخرى	3,104,614	2,849,069
	71,783,454	53,613,554

16 فائض قابل للتوزيع

قرر مجلس الإدارة في اجتماعه المؤرخ في 13 فبراير 2023 تخصيص مبلغ 16.972.694 ريال قطري (17,095,977 ريال قطري في سنة 2022) من نتائج عمليات التكافل للسنة كفائض قابل للتوزيع لحاملي الوثائق وفقا لقرار هيئة الرقابة الشرعية.

17 إيرادات استثمارات المساهمين

	2023	2022
الربح المحقق من بيع الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	497,047	271,917
إيراد توزيعات أرباح	606,962	481,947
رسوم إدارية من شركة تسهيلات الاسلامية ذ.م.م	664,902	710,229
إيراد ربح عن ودائع بنكية	7,886,721	4,437,025
	9,655,632	5,901,118

18 فائض غير مطالب به

	2023	2022
الرصيد في بداية السنة	18,510,004	17,686,458
تحويلات خلال السنة	16,972,694	17,095,977
موزعة خلال السنة	(17,594,266)	(16,272,431)
	17,888,432	18,510,004

19 ذمم دائنة ومطلوبات أخرى - المساهمين

	2023	2022
مخصص حافز الموظفين	7,081,289	6,050,954
مكافآت نهاية خدمة الموظفين (1)	12,736,899	12,376,897
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مستحقة (إيضاح 28)	4,000,003	4,048,063
رسوم مضارب لحاملي وثائق التأمين	-	8,418,375
ذمم دائنة أخرى	12,070,945	3,472,424
	35,889,136	34,366,713

(1) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	2023	2022
الرصيد في 1 يناير	12,376,897	9,849,543
المصروف للسنة	816,070	2,717,196
مكافآت نهاية خدمة موظفين مدفوعة	(456,068)	(189,842)
الرصيد في 31 ديسمبر	**12,736,899**	12,376,897

20 رأس المال

الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة:	***2023***	*2022*
رأس المال	**150,000,000**	150,000,000
عدد الأسهم بقيمة 1 ريال قطري للسهم الواحد	**150,000,000**	150,000,000

21 توزيعات الأرباح

قرر مجلس الإدارة في إجتماعهم المنعقد بتاريخ 15 فبراير 2024 للجمعية العمومية التالية اعتماد توزيع أرباح نقدية بنسبة 50% بمبلغ 0.50ريال قطري للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بإجمالي مبلغ 75,000,000 ريال قطري. يخضع هذا لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية التالية.

قرر اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 9 أبريل 2023 اعتماد توزيع أرباح نقدية المقترحة من جانب مجلس الإدارة بنسبة 45% بمبلغ 0.45 ريال قطري للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بإجمالي مبلغ 67.500.000 ريال قطري.

قرر اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 5 ابريل 2022 اعتماد توزيع أرباح نقدية المقترحة من جانب مجلس الإدارة بنسبة 40% بمبلغ 0.4 ريال قطري للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، بإجمالي مبلغ 60,000,000 ريال قطري

22 الاحتياطي القانوني

يتم احتساب الاحتياطي القانوني وفقاً لنصوص لوائح مصرف قطر المركزي وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة بنسبة 10% من صافي ربح السنة. يجب الاحتفاظ بهذا الاحتياطي حتى يصل إلى 100% من رأس المال المدفوع وهو غير قابل للتوزيع فيما عدا في الحالات المنصوص عليها في تعليمات مصرف قطر المركزي وأحكام قانون الشركات التجارية القطري. خلال السنة بلغ الاحتياطي القانوني للمجموعة نسبة 100% من رأس المال المدفوع وقامت بالتحويل إلى الاحتياطي القانوني مبلغ 4.446.292 ريال قطري (مبلغ 10.133.531 ريال قطري حسب التعديل).

23 الاحتياطي العام

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لمجلس الإدارة إنشاء احتياطي عام ضمن حقوق ملكية المساهمين للوفاء بالقصور في الاشتراكات الذي قد ينشأ. خلال السنة الحالية وسنة المقارنة لم يتم تحويل أي مبالغ للاحتياطي العام.

24 معلومات القطاع

(أ) القطاعات التشغيلية

القطاعات التشغيلية الرئيسية للمجموعة لحاملي الوثائق والمساهمين كما يلي:

	31 ديسمبر 2023				*31 ديسمبر 2022 (معدل)*			
	الاكتتاب ***ريال قطري***	***الاستثمارات*** ***ريال قطري***	***العقارات*** ***ريال قطري***	***غير مخصصة*** ***ريال قطري***	***الإجمالي*** ***ريال قطري***	*الاكتتاب* *ريال قطري*	*الاستثمارات* *ريال قطري*	*العقارات* *ريال قطري*	*غير مخصصة* *ريال قطري*	*الإجمالي* *ريال قطري*
صافي الدخل	**36,331,881**	**17,572,362**	**5,960,352**	**28,323,460**	**88,188,055**	27,137,394	4,726,716	6,307,188	85,216,018	123,387,316
إجمالي الموجودات	**432,261,535**	**646,913,993**	**208,255,164**	**43,024,600**	**1,330,417,269**	422,926,344	638,439,564	231,265,658	13,412,284	1,306,043,850
إجمالي المطلوبات	**628,669,556**	**15,906,940**	**-**	**912,129**	**645,488,625**	606,470,521	15,285,523	-	2,027,914	623,783,958

(ب) القطاعات الجغرافية

تمارس المجموعة نشاطاتها داخل دولة قطر فقط.

24 معلومات القطاع (تابع)

(ج) صافي عمليات الاكتتاب

	31 ديسمبر 2023				31 ديسمبر 2022			
	الحوادث العامة	***المركبات***	***التكافل والصحة***	***الإجمالي***	*الحوادث العامة*	*المركبات*	*التكافل والصحة*	*الإجمالي*
إجمالي الاشتراكات	129,282,019	163,041,514	231,169,830	523,493,363	114,147,886	175,166,805	177,993,272	467,307,963
حصة معيدي التأمين	(106,650,813)	(26,102,638)	(45,554,509)	(178,307,960)	(92,771,763)	(20,495,889)	(42,258,217)	(155,525,869)
صافي الاشتراكات	**22,631,206**	**136,938,876**	**185,615,321**	**345,185,403**	21,376,123	154,670,916	135,735,055	311,782,094
الحركة على الاشتراكات غير المكتسبة	(2,347,859)	8,711,336	(5,538,426)	825,051	542,475	(12,364,258)	6,673,919	(5,147,864)
صافي الاشتراكات المكتسبة	20,283,347	145,650,212	180,076,895	346,010,454	21,918,598	142,306,658	142,408,974	306,634,230
العمولات؛ بالصافي	12,079,587	(7,403,048)	(17,919,474)	(13,242,935)	23,658,589	(10,099,566)	(17,249,316)	(3,690,293)
التغير في العمولات المؤجلة	(78,101)	(1,348,478)	277,134	(1,149,445)	(128,996)	309,155	-	180,159
إجمالي إيرادات التكافل (1)	**32,284,833**	**136,898,686**	**162,434,555**	**331,618,074**	45,448,191	132,516,247	125,159,658	303,124,096
إجمالي المطالبات المدفوعة	15,683,198	105,843,220	129,826,108	251,352,526	23,892,581	81,337,641	58,571,985	163,802,207
إعادة تكافل ومستردات أخرى	6,719,546	(12,491,910)	19,358,440	13,586,076	7,485,330	33,653,886	5,041,443	46,180,659
الحركة في المطالبات القائمة	(11,106,955)	(5,883,277)	(42,439,369)	(59,429,601)	(19,997,286)	(4,446,926)	(38,061,642)	(62,505,854)
صافي المطالبات المتكبدة (2)	**11,295,789**	**87,468,033**	**106,745,179**	**205,509,001**	11,380,625	110,544,601	25,551,786	147,477,012
صافي الفائض / (العجز) من عمليات التكافل (1-2)	**20,989,044**	**49,430,653**	**55,689,376**	**126,109,073**	34,067,566	21,971,646	99,607,872	155,647,084

25 رسوم الوكالة

يتم تكوين مخصص رسوم الوكالة للمساهمين بنسبة 27.5٪ من 1 يناير 2023 إلى 7 مايو 2023 ونسبة 33% من 8 مايو 2023 حتى 31 ديسمبر 2023 (نسبة 27.5% في سنة 2022) من إجمالي الاشتراكات للفترة بعد اعتمادها من مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية.

26 صافي العمولة - حاملي الوثائق

	2023	*2022*
الربح من معيدي التأمين	2,119,512	590,626
عمولة للوكلاء ومعيدي التأمين	(15,362,447)	(4,280,919)
	(13,242,935)	(3,690,293)

27 صافي إيرادات الاستثمار - حاملي الوثائق

	2023	*2022 (معدل)*
إيرادات الإيجار	5,734,700	5,552,220
إيراد توزيعات أرباح	2,213,362	1,606,947
الربح المحقق من بيع الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	685,153	1,008,720
إيرادات استثمار الودائع البنكية	7,886,721	4,437,025
مصروفات الاحتفاظ	(1,342,828)	(424,970)
إيرادات أخرى	1,029,170	295
خسارة انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(738,265)	-
ربح / (خسارة) القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (إيضاح 11)	84,843	(2,265,938)
إيراد استثمارات حاملي الوثائق	15,552,856	9,914,299
حصة المساهمين في استثمار حاملي الوثائق		
إيراد (رسوم مضارب)*	(12,442,285)	(7,931,439)
صافي إيرادات استثمار حاملي الوثائق	3,110,571	1,982,860

*تمثل حصة المضارب وهي أتعاب الإدارة المستحقة للمساهمين من جانب حاملي الوثائق نظير إدارة استثماراتهم. تحتسب الرسوم بنسبة 80% (80% في 2022) من صافي الإيرادات المستلمة عن استثمارات حاملي وثائق التأمين. تحدد هيئة الرقابة الشرعية النسبة الفعلية لكل سنة بعد التنسيق مع مجلس إدارة المجموعة.

28 المصروفات العمومية والإدارية

	2023	*2022*
تكاليف الموظفين	36,868,100	32,077,892
مصاريف الإصلاح والصيانة	7,983,032	2,775,575
المرافق	1,991,254	1,455,271
الأتعاب المهنية	1,928,767	1,571,898
إهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح 10)	1,577,133	1,193,801
مصروفات تأمين	1,075,631	982,580
مصروفات الإعلانات	451,210	551,520
مصروفات أخرى	4,989,106	2,685,142
	56,864,233	43,293,679

29 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

وفقا للنظام الأساسي للمجموعة ونصوص قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 تم اقتراح مكافآت مجلس الإدارة لسنة 2023 من جانب مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 15 فبراير 2024 بمبلغ 4,000,000 ريال قطري (4,048,063 ريال قطري في 2022).

30 هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة المجموعة إلى إشراف هيئة رقابة شرعية يُعينها المساهمون. تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دور رقابي من أجل تحديد ما إذا كانت عمليات المجموعة تتم بما يتفق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

31 صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

وفقا لقانون قطر رقم 13 لسنة 2008 والتوضيحات ذات الصلة المصدرة في سنة 2010 والتي تنطبق على جميع شركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، تقوم المجموعة بتكوين مخصص بنسبة 2.5% من صافي ربحها إلى صندوق دعم للأنشطة الاجتماعية والرياضية.

32 احتياطي حصة أرباح الشركات الشقيقة

وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي بتاريخ 4 مارس 2019 ، يجب تحويل حصة أرباح الشركات الشقيقة من الأرباح المحتجزة إلى احتياطي حصة في أرباح الشركات الشقيقة. توزيعات الأرباح المعلنة والمستلمة من الشركات الشقيقة هي الجزء القابل للتوزيع من هذا الاحتياطي. خلال السنة حولت المجموعة مبلغ 8.280.902 ريال قطري إلى هذا الاحتياطي (4,040,021 ريال قطري في 2022).

33 العائد الأساسي والمخفف للسهم الواحد

يُحتسب العائد الأساسي و المخفف للسهم الواحد بقسمة الربح المنسوب إلى المساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

	2023	*2022 (معدل)*
الربح المنسوب للمساهمين	**142,799,281**	101,335,311
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة	**150,000,000**	150,000,000
العائدات الأساسية للسهم	**0.952**	0.676

لم تكن هناك أسهم مخففة قائمة في أي وقت خلال السنة. بالتالي، فإن العائد المخفف للسهم الواحد يساوي العائد الأساسي للسهم الواحد.

34 المطلوبات الطارئة والتزامات رأس المال

	2023	*2022*
ضمانات بنكية وشيكات خزينة	**8,851,448**	4,629,606
ضمانات حسن أداء	**125,462**	7,237,048

35 الأطراف ذات العلاقة

(أ) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

هذه المعاملات تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة إذا كان لدى أحد الأطراف قدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على ذلك الطرف في إصدار قراراته المالية والتشغيلية وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات التي يعملون فيها ضمن كبار موظفي الإدارة. تعتمد إدارة المجموعة سياسات وأحكام تسعير هذه المعاملات ويتم التفاوض بشأنها على أساس شروط تجارية عادية. كانت المعاملات الهامة خلال السنة

اسم الشركة	*طبيعة العلاقة*	*طبيعة المعاملات*	***2023***	*2022*
شركة مكين القابضة ش.م.ق.ع.	شركة شقيقة	التأمين والمطالبات	**-**	875
مجموعة ازدان القابضة ش.م.ع.ق	عضوية مشتركة	التأمين والمطالبات	**8,391,123**	7,944,682
بنك قطر الدولي الإسلامي ش.م.ع.ق	عضوية مشتركة	التأمين والمطالبات	**103,680,575**	68,090,342
		أتعاب إدارة, التأمين	**685,986**	
شركة تسهيلات الاسلامية ذ.م.م	شركة شقيقة	والمطالبات		716,938
شركة مجموعة ساك القابضة	عضوية مشتركة	التأمين والمطالبات	**2,607,730**	3,327,386
المجموعة للرعاية الصحية ش.م.ع.ق	عضوية مشتركة	التأمين والمطالبات	**13,733,574**	4,097,396

(ب) الأرصدة المضمنة ضمن الاشتراكات المدينة والدائنة

اسم الشركة	***2023***	*2022*
شركة مكين القابضة ش.م.ق.ع.	**(2,433)**	-
مجموعة ازدان القابضة ش.م.ع.ق	**3,500,902**	3,990,803
بنك قطر الدولي الإسلامي ش.م.ع.ق	**(10,396,307)**	(4,965,841)
المجموعة للرعية الصحية ش.م.ع.ق	**6,547,377**	6,137,052
شركة تسهيلات الاسلامية ذ.م.م	**679,277**	701,995
شركة مجموعة ساك القابضة	**1,953,783**	1,496,903

أرصدة الأطراف ذات العلاقة القائمة في تاريخ التقرير بدون ضمان وبدون فوائد.

(ج) تعويضات كبار موظفي الإدارة

	2023	*2022*
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح 29)	4,000,000	4,048,063
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل	7,974,240	7,660,596
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	159,636	235,628
	12,133,876	11,944,287

36 القيم العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الودائع والنقد والاستثمارات المالية والذمم المدينة والدائنة وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى. القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء بعض الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المسجلة بالقيمة العادلة، لا تختلف اختلافا جوهريا عن قيمها الدفترية.

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب تقنيات التقييم:

المستوى 1 : الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛

المستوى 2 : تقنيات تقييم أخرى والتي تكون جميع بياناتها التي لها تأثير هام على القيمة العادلة المسجلة، يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.؛ و

المستوى 3 : تقنيات تستخدم مدخلات لها التي أثر كبير على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

36 القيم العادلة للأدوات المالية (تابع)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

كما في 31 ديسمبر 2023	القيمة الدفترية				القيمة العادلة		
	القيمة العادلة	التكلفة المطفأة	مطلوبات مالية	إجمالي القيمة الدفترية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	50,810,156	-	-	50,810,156	47,790,812	-	3,019,344
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6,720,702	-	-	6,720,702	6,720,702	-	-
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
اشتراكات مدينة	-	102,041,042	-	102,041,042	-	-	-
مستحقات من إعادة تكافل	-	67,128,006	-	67,128,006	-	-	-
موجودات أخرى	-	38,437,916	-	38,437,916	-	-	-
نقد وأرصدة لدى البنك	-	129,280,321	-	129,280,321	-	-	-
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
مستحقات من إعادة تكافل	-	-	32,747,638	32,747,638	-	-	-
مطلوبات الإجارة	-	-	71,783,454	71,783,454	-	-	-
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	-	17,888,432	17,888,432	-	-	-
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	7,932,139	-	-	7,932,139	4,912,795	-	3,019,344
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6,133,001	-	-	6,133,001	6,133,001	-	-
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
نقد وأرصدة لدى البنك	-	348,078,931	-	348,078,931	-	-	-
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
توزيعات أرباح غير مطالب بها	-	-	15,906,940	15,906,940	-	-	-
مطلوبات الإجارة	-	-	912,129	912,129	-	-	-
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	-	35,889,136	35,889,136	-	-	-
	71,595,998	685,004,238	175,127,729	931,689,943			

36 القيم العادلة للأدوات المالية (تابع)

كما في 31 ديسمبر 2022 (معدل)	القيمة الدفترية				القيمة العادلة		
	القيمة العادلة	التكلفة المطفأة	مطلوبات مالية	إجمالي القيمة الدفترية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	53,336,711	-	-	53,336,711	49,265,286	-	4,071,425
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	3,875,200	-	-	3,875,200	3,875,200	-	-
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
اشتراكات مدينة	-	86,755,891	-	86,755,891	-	-	-
مستحقات من إعادة تكافل	-	78,983,181	-	78,983,181	-	-	-
موجودات أخرى	-	44,928,728	-	44,928,728	-	-	-
نقد وأرصدة لدى البنك	-	174,239,184	-	174,239,184	-	-	-
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (حاملي الوثائق)							
مستحقات من إعادة تكافل	-	-	55,425,073	55,425,073	-	-	-
مطلوبات الإجارة	-	-	53,613,554	53,613,554	-	-	-
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	-	18,510,004	18,510,004	-	-	-
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	10,703,338	-	-	10,703,338	6,631,912	-	4,071,426
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	3,436,701	-	-	3,436,701	3,436,701	-	-
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
نقد وأرصدة لدى البنك	-	283,170,590	-	283,170,590	-	-	-
	-	686,690	-	686,690		-	-
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (المساهمين)							
توزيعات أرباح غير مطالب بها	-	-	15,285,523	15,285,523	-	-	-
مطلوبات الإجارة	-	-	1,341,224	1,341,224	-	-	-
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	-	-	34,366,713	34,366,713	-	-	-
	71,351,950	668,764,264	178,542,091	918,658,305			

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2023 و2022 لم تكن هناك تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 من قياسات القيمة العادلة، ولم تكن هناك تحويلات من وإلى المستوى 3 من قياسات القيمة العادلة.

36 القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

المستوى 3 التسوية

يوضح الجدول التالي تسوية جميع الحركات في القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 بين بداية ونهاية فترة التقرير:

	2023	*2022*
في 1 يناير	8,142,851	7,214,362
إضافات خلال السنة	-	-
استبعاد خلال السنة	-	-
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-
صافي التغير في احتياطي العملات الأجنبية	(2,104,163)	928,489
في 31 ديسمبر	**6,038,688**	8,142,851

تقنيات التقييم و المدخلات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها

يوضح الجدول التالي أسلوب التقييم المستخدم في قياس القيمة العادلة للمستوى 3 والمستوى 3 في 31 ديسمبر 2023 و 31 للموجودات والمطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة، بالإضافة إلى المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة المستخدمة.

النوع	*تقنيات التقييم*	*المدخلات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها*	*العلاقة المتبادلة بين المدخلات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها وقياس القيمة العادلة*
أدوات حقوق الملكية غير المدرجة	في كل فترة تقرير ، تقوم الإدارة داخليًا بتقدير القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المسعرة باستخدام طريقة صافي قيمة الموجودات المعدلة.	لا ينطبق	لا ينطبق

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر

إطار الحوكمة

الهدف الأساسي لإطار إدارة المخاطر والإدارة المالية للمجموعة هو حماية مساهمي الشركة من الأحداث التي تعيق التحقيق المستدام لأهداف الأداء المالي المحددة. تدرك الإدارة العليا الأهمية الحاسمة لوجود أنظمة فعالة لإدارة المخاطر.

يتحمل مجلس إدارة المجموعة المسؤولية الكاملة عن وضع ومراقبة هيكل إدارة المخاطر بالمجموعة. يجتمع مجلس الإدارة دوريا لتقييم وتحديد مخاطر المجموعة لمراجعة الهيكل وضمان الجودة المناسبة وتنويع الموجودات ولضمان أن الاكتتاب وإعادة التكافل تتم وفقا لاستراتيجية وأهداف المجموعة. تقع على مجلس الإدارة المسؤولية الكلية عن تحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة لوضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود.

إطار إدارة الموجودات والمطلوبات

تنشأ المخاطر المالية من المراكز المفتوحة في أسعار الفائدة والعملات ومنتجات الأسهم، والتي تتعرض جميعها لتحركات السوق العامة والخاصة. إن المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة بسبب طبيعة استثماراتها ومطلوباتها هي مخاطر أسعار الفائدة. تقوم الشركة بإدارة هذه المراكز ضمن إطار إدارة الموجودات والمطلوبات الذي تم تطويره لتحقيق عوائد استثمارية طويلة الأجل تزيد عن التزاماتها بموجب عقود التكافل والاستثمار.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

الإطار التنظيمي

توفر التعليمات الحصرية للتأمين من مصرف قطر المركزي الإطار التنظيمي لصناعة التأمين في قطر. جميع شركات التأمين العاملة في قطر مطلوب منها اتباع هذه القواعد واللوائح.

فيما يلي اللوائح الرئيسية التي تحكم تشغيل المجموعة:

- الأنظمة الداخلية والرقابة
- إدارة المخاطر
- المحاسبة والتدقيق والتقارير الاكتوارية؛ و
- متطلبات الحذر

مجلس إدارة المجموعة مسؤول عن رصد الالتزام باللوائح أعلاه وقد فوض صلاحياته ومسؤوليته من مجلس الإدارة للتأكد من الالتزام.

إطار إدارة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لضمان ثقة المستثمرين والدائنين والسوق واستدامة التطور المستقبلي للأعمال. يراقب أعضاء مجلس الإدارة العائد على رأس المال ، والذي تعرفه المجموعة بأنه صافي الدخل التشغيلي مقسومًا على إجمالي حقوق ملكية المساهمين. أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، بحيث يمكنها الاستمرار في توفير العائدات للمساهمين والمزايا لأصحاب المصلحة الآخرين؛ و
- توفير عائد كافي للمساهمين عن طريق تسعير التكافل وعقود الاستثمارات بما يتماشى مع مستوى المخاطر.
- يتكون هيكل رأس مال المجموعة من حقوق الملكية التي تتكون من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

تجني المجموعة إيراداتها في سياق أعمالها العادية بشكل رئيسي من القيام بإدارة مخاطر التأمين والاستثمارات مقابل ربح. تتعرض مجالات عمل الشركة بشكل رئيسي للمخاطر التالية:

- مخاطر التكافل؛
- مخاطر إعادة التكافل؛
- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛
- مخاطر السوق؛ و
- مخاطر الأسهم

مخاطر التكافل

إن الخطر الرئيسي الذي تواجهه المجموعة بموجب عقود التكافل هو اختلاف المطالبات الفعلية ودفعات المنافع أو توقيتها عن التوقعات. ويتأثر ذلك بتكرار المطالبات وشدتها والمنافع الفعلية المدفوعة والتطورات اللاحقة للمطالبات طويلة الأجل. لذلك فإن هدف المجموعة هو التأكد من توفر احتياطي كافي لتغطية هذه المطلوبات.

تدير المجموعة مخاطر التكافل من خلال الاختيار الدقيق وتنفيذ استراتيجية الاكتتاب والمبادئ التوجيهية الخاصة بها إلى جانب ترتيبات إعادة التكافل الكافية والتعامل الاستباقي مع المطالبات.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

تصدر المجموعة بصفة رئيسية عقود التكافل العامة التي تشكل بصفة رئيسية البحرية والطيران والسيارات والحريق والعامة والتكافل والصحة. يتم التخفيف من تركيز التعرض لمخاطر التكافل من خلال تنويع المخاطر المكتتب بها والتأكد من أن المخاطر المكتتبة متنوعة بشكل جيد عبر محفظة كبيرة من حيث النوع ومستوى المنافع المؤمن عليها وحجم المخاطر، والصناعة.

تقوم المجموعة ، في سياق أعمالها العادية، ومن أجل تقليل التعرض المالي الناتج عن المطالبات الكبيرة، بإبرام عقود مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التكافل. وتوفر ترتيبات إعادة التكافل تنوعا أكبر في الأعمال التجارية، وتسمح للإدارة بالتحكم في التعرض للخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر الكبيرة، وتعزز القدرة على النمو. إن جزء كبير من إعادة التكافل يتأثر بموجب عقود إعادة التكافل الاختيارية وعقود إعادة التكافل على فائض الخسارة. يتم تقدير المبالغ القابلة للاسترداد من معيدي التأمين بما ينسجم مع مخصص المطالبات القائمة ووفقاً لعقود إعادة التكافل.

على الرغم من أن الشركة لديها ترتيبات إعادة تكافل، إلا أنها لا تُعفى من التزاماتها المباشرة تجاه حاملي وثائق التأمين، وبالتالي يوجد تعرض ائتماني فيما يتعلق بالتكافل المتنازل عنه، إلى الحد الذي يجعل أي معيد تأمين غير قادر على الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقيات إعادة التكافل هذه. إن عمليات إعادة التكافل التي تقوم بها المجموعة متنوعة بحيث لا تعتمد على معيد تأمين واحد ولا تعتمد عمليات المجموعة بشكل كبير على أي عقد إعادة تكافل واحد.

لدى المجموعة سياسات صارمة لمراجعة المطالبات لتقييم جميع المطالبات الجديدة والمستمرة، ومراجعة تفصيلية منتظمة لإجراءات التعامل مع المطالبات والتحقيق المتكرر في المطالبات الاحتيالية المحتملة لتقليل تعرض المجموعة للمخاطر. تقوم المجموعة أيضًا بتطبيق سياسة الإدارة الفعالة والمتابعة السريعة للمطالبات، من أجل تقليل تعرضها للتطورات المستقبلية غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر سلبًا على المجموعة.

وفقا لإطار إعادة التكافل لا يتحمل مساهمو المجموعة المخاطر المصاحبة لعمليات التكافل حيث يستخدم صندوق التكافل والفائض المدور واتفاقيات إعادة التكافل لتخفيف مثل هذه المخاطر. في حالة عدم توفر الأموال في صندوق التكافل لمقابلة التزاماتها، تمنح المجموعة قرضا بدون فائدة يسدد في عدد من السنوات يتم تحديدها من جانب مجلس إدارة المجموعة بعد التشاور مع هيئة الرقابة الشرعية.

الافتراضات الرئيسية - مخاطر التكافل

إن الافتراض الرئيسي الكامن وراء تقديرات المطلوبات هو أن تطور المطالبات المستقبلية للمجموعة سوف يتبع نمطًا مشابهًا لتجربة تطور المطالبات السابقة. يتضمن ذلك الافتراضات المتعلقة بمتوسط تكاليف المطالبة وتكاليف معالجة المطالبة وعوامل تضخم المطالبة وأرقام المطالبة لكل سنة حادث. يتم استخدام أحكام نوعية إضافية لتقييم مدى احتمال عدم تطبيق الاتجاهات السابقة في المستقبل، على سبيل المثال حدوث حدث لمرة واحدة، والتغيرات في عوامل السوق مثل الموقف العام تجاه المطالبات، والظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية مثل سياسة مزيج المحفظة والظروف توزيع الاستثمارات. وشروط السياسات وإجراءات التعامل مع المطالبات. كما يتم استخدام الأحكام لتقييم مدى تأثر العوامل الخارجية مثل القرارات القضائية والتشريعات الحكومية على التقديرات. وتشمل الظروف الرئيسية الأخرى التي تؤثر على موثوقية الافتراضات التغير في أسعار الفائدة والتأخير في التسوية والتغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

الحساسيات

إن المخصصات العامة لمطالبات التكافل حساسة للافتراضات الرئيسية المذكورة أدناه. في الحالة التي يكون من غير الممكن فيها تحديد مقدار حساسية بعض الافتراضات مثل التغييرات التشريعية أو عدم اليقين في عملية التقدير.

تطور المطالبات

تحتفظ المجموعة باحتياطيات كافية فيما يتعلق بنشاط التكافل لديها وذلك من أجل التحوط من النتائج الضارة للمطالبات المستقبلية وتطوراتها. يتم حل الشكوك حول مبالغ وتوقيت مدفوعات المطالبات عادة خلال سنة واحدة.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

الأسلوب المستخدم لاتخاذ قرار حول الافتراضات:

المخاطر المصاحبة لعقود التكافل هذه معقدة وهي تخضع لعدد من المتغيرات التي تعقد تحليل الحساسية الكمي. تعرض المجموعة للمطالبات المصاحبة مع التكافل العام جوهري. يتركز هذا التعرض في قطر حيث تحدث معاملات كثيرة.

تستخدم المجموعة افتراضات من مزيج من التقارير الداخلية والاكتوارية لقياس التكافل العام المتعلق بمطلوبات المطالبات. يتم استخدام البيانات الداخلية في معظم الحالات من المطالبات الشهرية للمجموعة وفحص عقود التكافل الفعلية التي تمت في نهاية السنة لاستخراج البيانات من العقود المحتفظ بها راجعت المجموعة العقود الفردية وتعرضها الفعلي للمطالبات. يتم استخدام هذه المعلومات لوضع سيناريوهات متعلقة باستنتار المطالبات المستخدمة لتوقعات للعدد النهائي من المطالبات.

يورد الجدول التالي تركيز مخصص المطالبات القائمة حسب نوع العقد:

	2023			*2022*		
	إجمالي الاحتياطيات	***احتياطي إعادة التكافل***	***صافي الاحتياطيات***	*إجمالي الاحتياطيات*	*احتياطي إعادة التكافل*	*صافي الاحتياطيات*
مركبات	55,621,650	(18,729,760)	16,099,525	45,093,191	(15,124,971)	29,968,220
	116,076,219	103,291,258)	33,597,924	94,865,191	(84,256,255)	10,608,936
الحوادث العامة		(				
التكافل والصحة	35,587	(4,688)	30,899	3,208,630	(3,147,780)	60,850
	171,733,456	122,025,706	49,707,750	143,167,012	(102,529,006)	40,638,006

تحليل الحساسية

معقولية أسلوب التقدير يتم اختبارها بتحليل للحساسية حول عدد من السيناريوهات.

حساسية دخل المجموعة لمخاطر التكافل كما يلي:

	2023			*2022*		
	تغييرات الافتراضات	***الأثر على صافي في الاشتراكات المكتسبة***	***الأثر على حقوق الملكية***	*الأثر على صافي الاشتراكات المكتسبة*	*الأثر على حقوق الملكية*	
نسبة الخسارة	**+5%**	(17,302,873)	(17,300,523)	(15,331,712)	(15,331,712)	
	-5%	17,302,873	17,300,523	15,331,712	15,331,712	

الحساسية لزيادة / نقص بنسبة 5% في إجمالي معدلات الخسارة هو نفسه بالنسبة لصافي وإجمالي إعادة التكافل حيث أنه لن ينتج عن هذه الزيادة أي زيادة جوهرية في حدود خسارة إعادة التكافل التي تم الوصول إليها.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

جدول تطور المطالبات

يوضح الجدول التالي تقديرات المطالبات التراكمية المتكبدة، بما في ذلك المطالبات المبلغ عنها لكل سنة حوادث متتابعة بنهاية فترة التقرير إلى جانب الدفعات التراكمية حتى تاريخه.

جدول تطور المطالبات -2023

	2018	*2019*	*2020*	*2021*	***2022***	***2023***	***الإجمالي***
تقدير المطالبات التراكمية							
كما في نهاية سنة الحادث	165,391,148	216,901,219	95,623,739	157,758,597	206,124,679	240,081,308	
بعد سنة واحدة	218,396,762	208,877,236	164,542,581	153,499,115	203,228,527	-	
بعد سنتين	208,085,116	236,849,187	161,251,729	158,541,651	-	-	
بعد ثلاث سنوات	271,541,841	234,006,997	166,386,333	-	-	-	
بعد أربعة سنوات	270,862,986	237,383,620	-	-	-	-	
بعد خمسة سنوات	247,284,018	-	-	-	-	-	
التقدير الحالي للمطالبات التراكمية	**247,284,018**	**237,383,620**	**166,386,333**	**158,541,651**	**203,228,527**	**240,081,308**	**1,252,905,457**
المدفوعات التراكمية حتى تاريخه	**(228,559,673)**	**(210,970,686)**	**(147,428,408)**	**(141,511,129)**	**(178,090,357)**	**(174,611,748)**	**(1,081,172,001)**
إجمالي المطالبات التراكمية التي تم الاعتراف بها في بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023	**18,724,344**	**26,412,934**	**18,957,926**	**17,030,522**	**25,138,170**	**65,469,560**	**171,733,456**

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

جدول تطور المطالبات

جدول تطور المطالبات -2022

	2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*الإجمالي*
تقدير المطالبات التراكمية							
كما في نهاية سنة الحادث	72,392,765	165,391,148	216,901,219	95,623,739	157,758,597	206,124,679	
بعد سنة واحدة	87,649,499	218,396,762	208,877,236	164,542,581	153,499,115	-	
بعد سنتين	93,764,193	208,085,116	236,849,187	161,251,729	-	-	
بعد ثلاث سنوات	105,308,158	271,541,841	234,006,997	-	-	-	
بعد أربع سنوات	107,707,588	270,862,986	-	-	-	-	
بعد خمس سنوات	107,546,027	-	-	-	-	-	
التقدير الحالي للمطالبات التراكمية	107,546,027	270,862,986	234,006,997	161,251,729	153,499,115	206,124,679	1,133,291,533
المدفوعات التراكمية حتى تاريخه	(105,954,345)	(261,625,381)	(222,306,647)	(138,176,849)	(120,809,701)	(141,251,598)	(990,124,521)
إجمالي المطالبات التراكمية التي تم الاعتراف بها في بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022	1,591,682	9,237,605	11,700,350	23,074,880	32,689,414	64,873,081	143,167,012

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر إعادة التكافل

تقوم المجموعة ، في سياق أعمالها العادية، ومن أجل تقليل التعرض المالي الناتج عن المطالبات الكبيرة، بإبرام عقود مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التكافل. وتوفر ترتيبات إعادة التكافل تنوعا أكبر في الأعمال التجارية، وتسمح للإدارة بالتحكم في التعرض للخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر الكبيرة، وتعزز القدرة على النمو. إن جزء كبير من إعادة التكافل يتأثر بموجب عقود إعادة التكافل الاختيارية وعقود إعادة التكافل على فائض الخسارة.

لتقليص تعرضها لخسائر كبيرة من حالات إعسار إعادة التكافل تُقيّم المجموعة الوضع المالي لشركات إعادة التأمين التابعة لها وتراقب تركز مخاطر الائتمان الناشئة من مناطق جغرافية أو أنشطة أو خصائص اقتصادية مماثلة لشركات إعادة التأمين.

تتعامل المجموعة مع معيدي تأمين معتمدين فقط من الإدارة وهم في العادة شركات عالمية مصنفة من جانب وكالات التصنيف العالمية أو أسواق مال دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

لا تعفي عقود إعادة التأمين المتنازل عنها المجموعة من التزاماتها تجاه حاملي وثائق التأمين، وبالتالي تبقى المجموعة مسؤولة عن جزء من المطالبات القائمة المعاد تأمينها إلى الحد الذي يفشل فيه معيدي التأمين في الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقيات إعادة التكافل.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر فشل أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزامه والتسبب في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. بالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المجموعة فإن الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية كما تم الإفصاح عنها في بيان المركز المالي.

تم وضع سياسة مخاطر ائتمان تحدد تقييم وتحديد ما يشكل مخاطر ائتمانية للمجموعة، كما تم وضع السياسات والإجراءات التالية للتخفيف من تعرض الشركة لمخاطر الائتمان.

تتم مراقبة الامتثال للسياسة وتتم مراجعة التعرضات والانتهاكات بانتظام للتأكد من ملاءمتها والتغيرات في بيئة المخاطر.

يوضح الجدول الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان من مكونات بيان المركز المالي.

التعرض لمخاطر الائتمان حسب نوع الموجودات المالية	**2023**	2022
النقد لدى البنوك	477,707,483	457,938,844
الاستثمارات المالية	71,595,998	71,351,950
اشتراكات مدينة	132,268,550	116,283,399
وسطاء وذمم مدينة أخرى	1,026,883	2,255,916
مستحقات من معيدي تأمين	68,843,132	80,698,307
إجمالي التعرض	751,442,046	728,528,416

التحليل الزمني للموجودات المالية

31 ديسمبر 2023	***من 0 إلى 60 يوم***	***61 حتى 90 يوما***	***91 حتى 180 يوما***	***181 حتى 365 يوما***	***أكثر من 365 يوم***	***الإجمالي***
اشتراكات مدينة (إيضاح 7)	29,492,423	8,195,760	30,791,692	37,319,250	26,469,425	132,268,550
وسطاء وذمم مدينة أخرى (إيضاح 13)	217,292	131,328	109,467	56,747	512,049	1,026,883
مستحقات من معيدي تأمين	18,101,130	3,092,696	18,330,966	11,326,685	17,991,655	68,843,132
الإجمالي	47,810,845	11,419,784	49,232,125	48,702,682	44,973,129	202,138,565

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

التحليل الزمني للموجودات المالية (تابع)

31 ديسمبر 2022	*من 0 إلى 60 يوم*	*61 حتى 90 يوماً*	*91 حتى 180 يوما*	*181 حتى 365 يوما*	*حتى أكثر من 365 يوم*	*الإجمالي*
اشتراكات مدينة (إيضاح 7)	35,347,437	12,773,722	30,658,629	22,107,915	15,395,696	116,283,399
وسطاء وذمم مدينة أخرى (إيضاح 13)	477,360	288,509	240,483	124,666	1,124,898	2,255,916
مستحقات من معيدي تأمين	21,218,247	3,625,276	21,487,662	13,277,204	21,089,918	80,698,307
الإجمالي	57,043,044	16,687,507	52,386,774	35,509,785	37,610,512	199,237,622

استخدمت المجموعة مصفوفة المخصصات التالية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لذممها التجارية المدينة كما في تواريخ التقارير الحالية والمقارنة:

اشتراكات مدينة

	31 ديسمبر 2023		
متجاوزة لموعدها:	***معدل التعثر (1)***	***إجمالي القيمة الدفترية***	***الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة***
0 - 60 يوما	%22	29,492,423	4,296,677
61 - 90 يوما	%30	8,195,760	2,096,234
91 - 180 يوما	%37	30,791,692	5,478,607
181 - 365 يوم	%42	37,319,250	7,775,615
أكثر من 365 يوم	%56	26,469,425	10,580,375
		132,268,550	**30,227,508**

	31 ديسمبر 2022		
متجاوزة لموعدها:	*معدل التعثر (1)*	*إجمالي القيمة الدفترية*	*الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة*
0 - 60 يوما	%10	35,347,437	3,480,561
61 - 90 يوما	%10	12,773,722	1,257,792
91 - 180 يوما	%21	30,658,629	6,467,599
181 - 365 يوم	%46	22,107,915	10,202,804
أكثر من 365 يوم	%53	15,395,696	8,118,752
		116,283,399	29,527,508

وسطاء وذمم مدينة أخرى

	31 ديسمبر 2023		
متجاوزة لموعدها:	***معدل التعثر***	***إجمالي القيمة الدفترية***	***الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة***
0 - 60 يوما	%22	217,292	129,404
61 - 90 يوما	%38	131,328	79,080
91 - 180 يوما	%47	109,467	86,270
181 - 365 يوم	%48	56,747	28,757
أكثر من 365 يوم	%60	512,049	395,402
		1,026,883	**718,913**

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

	31 ديسمبر 2022		
متجاوزة لموعدها:	*معدل التعثر*	*إجمالي القيمة الدفترية*	*الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة*
0 - 60 يوما	%15	477,360	71,668
61 - 90 يوما	%20	288,509	57,100
91 - 180 يوما	%36	240,483	85,811
181 - 365 يوم	%53	124,666	90,416
أكثر من 365 يوم	%77	1,124,898	413,918
		2,255,916	718,913

1) تستند معدلات الخسارة إلى تجربة الخسارة الائتمان الفعلية على مدى السنوات الثلاث الماضية. تُضرب هذه المعدلات بعوامل استشرافية لتعكس الفروق بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي تم خلالها جمع البيانات التاريخية والظروف الحالية ورؤية المجموعة للظروف الاقتصادية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة. تعتمد العوامل الاستشرافية على عوامل الاقتصاد الكلي الفعلية والمتوقعة (الناتج المحلي الإجمالي بشكل أساسي) وتعتبر إيجابية.

مستحقات من معيدي تأمين

يصف الجدول التالي مخاطر الائتمان استنادا إلى تصنيف ائتمان هذه الأطراف.

	2023	*2022*
مستحقات من إعادة تكافل ذوي تصنيف ائتماني من سلسلة A	47,549,460	54,233,417
مستحقات من إعادة تكافل ذوي تصنيف ائتماني من سلسلة B	21,293,672	26,464,890
مستحقات من إعادة تكافل ذوي تصنيف ائتماني من سلسلة C	-	
وغير مصنفة		-
مستحقات من إعادة تكافل - إجمالي	68,843,132	80,698,307
ناقصا: الخسارة الائتمانية المتوقعة من إعادة التكافل	(1,715,126)	(1,715,126)
مستحقات من إعادة تكافل – صافي	**67,128,006**	78,983,181

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كان خطر التعثر في سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد غير ضروريين. يتضمن هذا معلومات كمية ونوعية وتحليل، استنادا للتجربة التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني المطلع وتتضمن معلومات استشرافية. عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

التصنيف الائتماني الخارجي (بقدر المتاح)

تغييرات سلبية كبيرة فعلية أو متوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تسبب تغييرًا كبيرا في قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته

التغيرات الكبيرة الفعلية أو المتوقعة في النتائج التشغيلية لحاملي الوثائق أو شركات التأمين أو إعادة التأمين؛ ومديني التكافل الآخرين ومصدري الدين.

التغيرات الكبيرة الفعلية أو المتوقعة في الأداء المتوقع وسلوك حاملي الوثائق أو شركات التأمين أو إعادة التأمين؛ ومديني التكافل الآخرين في مركز الدفع لديهم والتغيرات في نتائجهم التشغيلية.

التغيرات الكبيرة في مخاطر الائتمان عن الأدوات المالية الأخرى لنفس حاملي الوثائق أو شركات التأمين أو إعادة التأمين؛ ومديني التكافل الآخرين ومصدري الدين.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تابع)

تعريف التعثر
تعتبر المجموعة ما يلي على أنه يشكل حادثة تعثر لأغراض إدارة الائتمان الداخلي على أنها خبرة تاريخية تشير إلى أن الذمم المدينة التي تستوفي أحد المعايير التالية على أنها عموما غير قابلة للاسترداد.

- عندما يكون هناك خرق لتعهدات مالية من جانب الطرف المقابل؛ أو
- تشير المعلومات المطورة داخليا أو التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المرجح ان يدفع المدين لدائنيه، بما في ذلك المجموعة، بالكامل (بدون الأخذ في الاعتبار الضمانات التي تحتفظ بها المجموعة).

بغض النظر عن التحليل أعلاه تعتبر المجموعة أن التعثر قد حدث عندما يتجاوز الموجود المالي فترة استحقاقه بأكثر من 365 يوما.

درجات مخاطر الائتمان
يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر. تتغير هذه العوامل استناداً إلى طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات إلى رقابة مستمرة قد ينتج عنها تحريك أي ائتمان إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

استخراج مدة هيكل احتمالية التعثر
تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة واستخراج تقديرات لاحتمالية التعثر بالقروض وكيف يتوقع لها أن تتغير نتيجة لمرور الزمن. يشير هذا التحليل تحدي ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف عن الدفع والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تمنح فيها المجموعة قروضا.

إدراج معلومات استشرافية
إن إدراج معلومات استشرافية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي هذه على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على المرحلة 1 والمرحلة 2 والتي تعتبر عاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة أية توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية.

نقد لدى البنوك
يتم الاحتفاظ بأموال المجموعة في البنوك لدى البنوك التي صنفتها وكالة موديز كما هو موضح في الجدول أدناه:

التصنيف الائتماني	**2023**	2022
A1	52,667,772	155,392,921
A2	424,838,711	268,672,523
A3	-	15,231,455
AA-	-	18,641,945
	477,506,483	457,938,844

تعتبر الإدارة أن نقدها في البنك ينطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية أعلاه للأطراف المقابلة، والتي تقع جميعها في "درجة الاستثمار" (أعلى من Baa3). تم قياس انخفاض قيمة النقد لدى بنك على أساس الخسارة المتوقعة لمدة 12 شهرًا و يعكس الاستحقاقات قصيرة الأجل للتعرض.

لم تتطلب القيم الدفترية لنقد المجموعة لدى بنوك أي تعديل لأن نتيجة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة كانت غير جوهرية.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تتمثل في مواجهة المجموعة لصعوبة في جمع الأموال للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية.

تتم مراقبة متطلبات السيولة بانتظام على أساس يومي / أسبوعي / شهري وتضمن الإدارة توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات عند نشوئها.

ملامح الاستحقاق

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية غير المخصومة للمجموعة على أساس الالتزامات التعاقدية المتبقية غير المخصومة، بما في ذلك الفوائد الدائنة والمدينة. بالنسبة لمطلوبات عقود التكافل وموجودات إعادة التكافل، يتم تحديد فترات الاستحقاق بناءً على التوقيت المقدر لصافي التدفقات النقدية الخارجة من التزامات التكافل المعترف بها. تم استبعاد الاشتراكات غير المكتسبة وحصة معيدي التأمين من الاشتراكات غير المكتسبة من التحليل لأنها ليست التزامات تعاقدية.

31 ديسمبر 2023	***حتى سنة واحدة***	***1 إلى 5 سنوات***	***الإجمالي***
الموجودات المالية			
اشتراكات مدينة	132,268,550	-	132,268,550
موجودات عقود معيدي التكافل	224,616,548	-	224,616,548
مستحقات من إعادة تكافل	50,851,478	17,991,654	68,843,132
نقد وأرصدة لدى البنك	478,288,656	-	478,288,656
الإجمالي	886,025,232	17,991,654	904,016,886

31 ديسمبر 2022	*حتى سنة واحدة*	*1 إلى 5 سنوات*	*الإجمالي*
الموجودات المالية			
اشتراكات مدينة	116,283,399	-	116,283,399
موجودات عقود معيدي التكافل	212,258,544	-	212,258,544
مستحقات من إعادة تكافل	59,608,389	21,089,918	80,698,307
نقد وأرصدة لدى البنك	458,339,178	-	458,339,178
الإجمالي	846,489,510	21,089,918	867,579,428

31 ديسمبر 2023	***حتى سنة واحدة***	***1 إلى 5 سنوات***	***الإجمالي***
المطلوبات المالية			
مستحقات من إعادة تكافل	32,747,639	-	32,747,639
مطلوبات التكافل التعاقدية	470,360,896	-	470,360,896
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	107,672,590	-	107,672,590
مطلوبات الإجارة	449,276	462,853	912,129
الإجمالي	**611,230,401**	**462,853**	**611,693,254**

31 ديسمبر 2022 (معدل)	*حتى سنة واحدة*	*1 إلى 5 سنوات*	*الإجمالي*
المطلوبات المالية			
مستحقات لإعادة تكافل	55,425,073	-	55,425,073
مطلوبات التكافل التعاقدية	445,241,867	-	445,241,867
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	87,980,267	-	87,980,267
مطلوبات الإجارة	429,094	912,130	1,341,224
الإجمالي	589,076,301	912,130	589,988,431

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار سواء كانت تلك التغيرات ناجمة عن عوامل محددة للورقة المالية الفردية، أو مصدرها، أو العوامل المؤثرة على جميع الأوراق المالية المتداولة في السوق. تحد المجموعة من مخاطر السوق من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة والمراقبة المستمرة للتطورات في أسواق الأسهم والسندات الدولية والمحلية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة العوامل الرئيسية التي تؤثر على تحركات سوق الأسهم والسندات، بما في ذلك تحليل الأداء التشغيلي والمالي للشركات المستثمر فيها.

(1) مخاطر العملات

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. الريال القطري مربوط فعليا بالدولار الأمريكي وبالتالي فإن مخاطر العملات تحدث فقط فيما يتعلق بالعملات الأخرى بخلاف الدولار الأمريكي. يعتبر تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية ضئيلاً حيث أن معظم المعاملات تتم بالريال القطري أو بالدولار الأمريكي.

(2) مخاطر أسعار الفائدة

المجموعة معرضة لمخاطر سعر الربح المتعلقة بودائع أوراق مالية اسلامية.

تحليل حساسية القيمة العادلة للأدوات ذات معدل الربح المتغير

سيؤدي التغيير بـ 100 نقطة أساس في أسعار الربح في تاريخ التقرير إلى زيادة / (إنقاص) حقوق الملكية والربح أو الخسارة بالمبالغ الموضحة أدناه. يفترض هذا التحليل بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

	الربح أو (الخسارة)	
	2023	*2022*
حساسية التدفق النقدي	3,880,770	3,000,000

سيؤدي النقص بـ 100 نقطة أساس في سعر الفائدة في تاريخ التقرير أن يكون له نفس التأثير ولكن تأثير معاكس في حقوق الملكية والربح أو الخسارة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي المخاطر المتمثلة في تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في الأسعار بالسوق (بخلاف تلك الناتجة من مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر العملات)، بحيث تتسبب في هذه التغيرات عوامل محددة لأداة مالية محددة أو مصدرها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق.

يرتبط تعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم بالموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تتقلب قيمتها نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

تحد المجموعة من مخاطر أسعار الأسهم من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة والمراقبة المستمرة للتطورات في أسواق الأسهم. إن جميع استثمارات المجموعة في الأسهم مدرجة في بورصة قطر.

يوضح الجدول التالي حساسية تأثير التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للمجموعة للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الأسهم المدرجة ، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاض في أسعار الأسهم مساويًا ومعاكسًا لتأثير الزيادة الموضحة أدناه.

37 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

إطار عمل إدارة رأس المال (تابع)

مخاطر أسعار الأسهم (تابع)

	التغيرات في أسعار الأسهم	*التأثير على حقوق الملكية*	*التأثير على الربح*
2023			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**±5%**	**2,937,115**	**-**
2022			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	±5%	**3,202,002**	**-**

إدارة رأس المال

سياسة إدارة المجموعة لأعمال التكافل وغير التكافل هي الحفاظ على قاعدة رأسمالية كافية لتغطية المتطلبات التنظيمية استنادا إلى تعليمات مصرف قطر المركزي، ويتضمن ذلك أي مبالغ إضافية مطلوبة من جانب الجهة التنظيمية إضافة إلى المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق واستدامة التطور المستقبلي للأعمال. ترصد المجموعة العائد على رأس المال والذي يتم تعريفه على أنه صافي الربح للسنة مقسوما على إجمالي حقوق الملكية.

هدف المجموعة عند إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، بحيث يمكنها الاستمرار في توفير العائدات للمساهمين والمزايا لأصحاب المصلحة الآخرين؛ و
- توفير عائد كافي للمساهمين عن طريق تسعير التكافل وعقود الاستثمارات بما يتماشى مع مستوى المخاطر.

تخضع عمليات الشركة أيضًا للمتطلبات التنظيمية داخل الولايات القضائية التي تعمل فيها. لا تنص هذه اللوائح على الموافقة على الأنشطة ومراقبتها فحسب، بل تفرض أيضًا بعض الشروط المقيدة (مثل كفاية رأس المال) لتقليل مخاطر التعثر في السداد والإعسار من جانب شركات التكافل للوفاء بالالتزامات غير المتوقعة عند نشوئها. التزمت المجموعة وشركاتها التابعة الخاضعة للجهات التنظيمية عموما بالاشتراطات خلال السنة المالية مما يؤكد أنه قد تم الوفاء باشتراطات نسبة الملاءة مما يشير إلى أن رأس المال المؤهل يجب أن لا يقل عن 150% من الحد الأدنى لاشتراط رأس المال. عند الإعلان عن القوة المالية يقاس رأس المال الملاءة باستخدام القواعد المنصوص عليها من جانب مصرف قطر المركزي. تستند اختبارات رأس المال التنظيمية على المستويات المطلوبة من الملاءة ورأس المال وسلسلة من الافتراضات الحذرة فيما يتعلق بنوعية النشاط المكتتب به. رأس المال المؤهل المتاح لتغطية اشتراط الحد الأدنى لرأس المال كما يلي:

	2023	*2022*
رأس المال المؤهل	**594,327,773**	613,308,356
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	**223,687,872**	211,982,406

38 الزكاة

لا يفوض النظام الأساسي للمجموعة الإدارة بدفع الزكاة بالنيابة عن المساهمين. تبقى المسؤولية عن دفعة الزكاة على عاتق المساهمين.

39 تعديل البيانات المالية لسنة ماضية

خلال السنة حددت المجموعة الأخطاء التالية في البيانات المالية الموحدة للفترة السابقة:

- صنفت المجموعة حق استخدامها لإجارة أرض تحت الاستثمار العقاري بدلا عن عرضه في بيان مركزها المالي الموحد كموجودات حق استخدام حسبما هو مطلوب بمعيار المحاسبة المالية رقم 32، الإجارة.
- قامت المجموعة بقياس حق استخدامها لأرض الإجارة بالقيمة العادلة بدلا من قياسه بالتكلفة ناقصا الإهلاك المتراكم وانخفاض القيمة حسبما هو مطلوب بمعيار المحاسبة المالية رقم 32، الإجارة.
- نتيجة للأخطاء أعلاه تم تسجيل الاستثمارات العقارية وربح / خسارة القيمة العادلة المرتبطة بها وموجودات حق الاستخدام والإهلاك ذي الصلة والفائض المدور بصورة خاطئة. إضافة إلى ذلك تأثر احتساب رسوم المضارب المستحق الدفع للمساهمين أيضا.

تم تصحيح الأخطاء بتعديل كل سطر متأثر في البيانات المالية للفترات السابقة. تلخص الجداول التالية الآثار على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

	كما في 1 يناير 2022 كما هي مسجلة سابقا	التعديل	كما في 1 يناير 2022 كما هي معدلة
بيان المركز المالي الموحد			
موجودات حاملي وثائق التأمين			
الاستثمارات العقارية	118,170,002	(4,718,027)	113,451,975
موجودات حق الاستخدام	1,263,962	4,394,964	5,658,926
حقوق ملكية حاملي وثائق التأمين			
الفائض المدور	201,103,650	(855,706)	200,247,944
مطلوبات حاملي وثائق التأمين			
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	43,750,091	532,643	44,282,734

	كما في 1 يناير 2022 كما هي مسجلة سابقا	التعديل	كما في 1 يناير 2022 كما هي معدلة
بيان المركز المالي الموحد			
موجودات المساهمين			
استثمارات عقارية	127,520,003	(4,718,027)	122,801,976
مدفوعات مقدما وموجودات أخرى	-	532,643	532,643
موجودات حق استخدام	1,552,030	4,394,964	5,946,994
حقوق ملكية المساهمين			
أرباح مدورة	124,078,604	209,581	124,288,185

39 تعديل البيانات المالية لسنة ماضية (تابع)

	كما في 31 ديسمبر 2022 كما هي مسجلة سابقا	التعديل	كما في 31 ديسمبر 2022 كما هي معدلة
بيان المركز المالي الموحد			
موجودات حاملي الوثائق			
استثمارات عقارية	110,203,840	(4,525,469)	105,678,371
موجودات حق استخدام	-	4,285,090	4,285,090
حقوق ملكية حاملي الوثائق			
فائض مدور	210,383,799	(927,069)	209,456,730
مطلوبات حاملي الوثائق			
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	52,926,864	686,690	53,613,554

	كما في 31 ديسمبر 2022 كما هي مسجلة سابقا	التعديل	كما في 31 ديسمبر 2022 كما هي معدلة
بيان المركز المالي الموحد			
موجودات المساهمين			
استثمارات عقارية	120,855,885	(4,525,469)	116,330,416
مدفوعات مقدما وموجودات أخرى	-	686,690	686,690
موجودات حق استخدام	1,155,767	4,285,090	5,440,857
حقوق ملكية المساهمين			
احتياطي قانوني	145,530,035	23,673	145,553,708
أرباح مدورة	148,840,325	422,638	149,262,963

	كما في 31 ديسمبر 2022 كما هي مسجلة سابقا	التعديل	كما في 31 ديسمبر 2022 كما هي معدلة
بيان إيرادات ومصروفات حاملي الوثائق الموحد			
صافي إيراد الاستثمار	9,721,741	192,558	9,914,299
إهلاك موجودات حق استخدام	(180,566)	(109,874)	(290,440)
أتعاب مضارب	(7,777,393)	(154,046)	(7,931,439)
بيان الدخل الموحد			
أتعاب المساهمين كمضارب عن إدارة محفظة استثمار حاملي وثائق التأمين	7,777,393	154,046	7,931,439
إهلاك موجودات حق استخدام	(396,263)	(109,874)	(506,137)
(خسارة) قيمة عادلة عن استثمارات عقارية	(3,236,353)	192,558	(3,043,795)
لعائدات الأساسية والمخففة للسهم الواحد (ريال قطري للسهم)	0.674	0.002	0.676

40 الأحداث اللاحقة

ليست هناك أحداث لاحقة عقب تاريخ التقرير، لها أثر على فهم هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير الحوكمة
لعام 2023

المجموعة الاسلامية القطرية للتامين

كلمة رئيس مجلس الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه الكرام

السادة المساهمين الكرام ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالأصـالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة

يسعدني ان اقدم لكم تقرير الحوكمة الخاص بالمجموعة الاسلامية القطرية للتامين لعام 2023.

ويأتي هذا التقرير في إطار التزامنا بتعزيز مستويات الشفافية والمساءلة داخل المجموعة،
حيث يتناول التقرير بشمولية جوانب الحوكمة الرشيدة والممارسات الأخلاقية التي توجه أعمالنا.
يتمثل هدفنا الرئيسي في تعزيز النمو المستدام وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا الكرام.

ويطيب لي في الختام أن أرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السُمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء لدعمهم المستمر .
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة ولعملائنا ومساهمينا الكرام وأشكر كافة العاملين على جهودهم وتفانيهم في العمل كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكافة أعضاء مجلس وجميع اللجان المنبثقة عنه لما قدموه من مجهود وافر خلال عام 2023.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

جمال عبدالله الجمال
رئيس مجلس الادارة

نبذة عن مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين:

تأسست مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين (ش.م.ع.ق) كشركة مساهمة مقفلة في دولة قطر في 3 مايو 1994 وفقاً لأحكام قانون الشركات القطري رقم 11 لسنة 1981 تحت السجل التجاري رقم (16584)، ثم قامت المجموعة بتغيير وضعها القانوني لتصبح شركة مساهمة قطرية عامة مدرجة بتاريخ 12 ديسمبر 1999، وبناءً عليه تم إدراج أسهمها في بورصة قطر، وتحكم الشركة بقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب قانون رقم 8 لسنة 2021 وتحت إشراف ورقابة مصرف قطر المركزي باعتبارها إحدى المؤسسات المالية بالدولة.

وبتاريخ 14/10/2018 وافقت الجمعية العامة الغير عادية على تغيير اسم المجموعة من "الشركة الإسلامية القطرية لتأمين" لتصبح "مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين"، بغرض ممارسة نشاط بيع وإدارة العقارات وتأسيس شركة عقارية مملوكة بنسبة 100% للمجموعة.

تعمل المجموعة بصفة أساسية في أعمال التأمينات العامة والتكافل (تأمينات الأشخاص) والتأمين الصحي وفقاً لنصوص الشريعة الإسلامية، كما تقوم المجموعة باستثمار أموال المساهمين وحملة الوثائق في كل من العقارات والأسهم والاستثمار في شركات زميلة.

يقع المركز الرئيسي للمجموعة بمبني المجموعة والكائن بطريق الدائري الثالث، الدوحة -قطر وهو محلها القانوني. ووفقا لعقد تأسيس المجموعة فيجوز لمجلس الإدارة إنشاء فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في قطر أو خارجها.

غرض تأسيس المجموعة:

تعمل المجموعة بصفة أساسية في أعمال التأمين وإعـادة التأمين وكالة عن حساب التأمين وفقاً لأحكام الشريعـة الإسلاميـة واستثمار رأس مال وموجـودات المجموعة، على غير أساس الربا في مختلف مجالات الاستثمار وعلى أسُس التأمين التعاوني والتكافلي ومبادئه، وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المجموعة على وجه الخصوص بالأعمال الآتية:

- التأمين ضد الحريق ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناشئة عن الحريق والزلازل والصواعق والأعاصير والانفجارات المنزلية والأضرار التي يحدثها سقوط الطائرات والمركبات الجوية الأخرى وغير ذلك مما يعتبر عُرفاً وعادة ضمن التأمين ضد الحريق.
- التأمين ضد الحوادث ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناشئة عن الحوادث الشخصية وحوادث العمل والسرقة وخيانة الامانة والاختلاس والاغتصاب والنهب وضد الأضرار الناجمة عن الأمراض وحوادث السيارات والمسافرين والتأمين على المسؤولية المدنية وكل ما يعتبر عُرفاً وعادة ضمن التأمين ضد الحوادث.
- التأمين البري والبحري والجوي ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار التي قد تحدث لوسائل النقل البري والبحري والجوي بما في ذلك الحمولة أو أي شيء يمكن تأمينه مما له علاقة بوسائل النقل المختلفة والبضائع والأمتعة والأموال كما تشمل أخطار المستودعات التجارية وأية أخطار عرضية وكل ما يعتبر شرعاً وعرفاً ضمن التأمين البري والبحري والجوي.
- التأمين التكافلي (البديل الشرعي للتأمين على الحياة) ويشمل التأمين التكافلي للأفراد والعائلات والجماعات وكل ما يعتبر شرعاً وعرفاً ضمن التأمين التكافلي.
- التأمين الصحي ويشمل التأمين الصحي للأفراد والعائلات والجماعات.
- العمل مقدراً ومثمّناً للخسائر في مجال التأمين.
- العمل وكيلاً لشركات التأمين الإسلامية.
- استثمار موجودات المجموعة التي تتكون من موجودات المساهمين وموجودات المؤمن لهم في المجالات المختلفة وتأسيس الشركات المختلفة التي تساعدها على تحقيق أهدافها.
- شراء واستئجار واستبدال وحيازة وبيع وتأجير والتصرف في أي من ممتلكات المجموعة.
- الاشتراك مع هيئات أو شركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو معاونتها على تحقيق أغراضها.
- تقديم الاستشارات الفنية في مجال التأمين.

التزامات المجموعة اتجاه المساهمين في جميع اعمالها:

تلتزم المجموعة في جميع أعمالها بالمبادئ الآتية:

- مباشرة جميع أعمالها في مجال التأمين على أسس التأمين التعاوني والتكافلي، ومبادئه الشرعية، وفي مجال استثمار ما يتوفر لديها من أموال وفي أي مجال آخر بوسائل خالية كلية من الربا ومن أي محظور شرعي وبما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تحقيق مصلحة المؤمن لهم بما يضمن تعاونهم تعاوناً متبادلاً في تحمل الأضرار التي تلحق بأي منهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن ضدها لدى المجموعة وذلك بتوزيع قيمة هذه الأضرار عليهم وفقاً للأسس التي يحددها مجلس إدارة المجموعة عملاً بمبادئ التأمين التعاوني.
- تنظيم عمليات التأمين التي تباشرها المجموعة بالطريقة التي تؤدي إلى إعادة كل أو جزء من الفائض الذي يتحقق في حسابات عمليات التأمين إلى المؤمن لهم وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية عليها ، ويُمثل هذا الفائض قيمة الفرق بين صافي الاشتراكات (إجمالي الاشتراكات مخصوماً منها حصص مُعيدي التأمين وأجر الوكالة وعمولات الوسطاء والمخصصات الفنية) مُضافاً إليها صافي عوائد استثمار أموال المؤمن لهم (إجمالي عوائد استثمار أموال المؤمن لهم مخصوماً منها حصة المساهمين فيها "حصة المضاربة" وتكاليف الاستثمار المباشرة) ، وبين صافي التعويضات التي سُددت أو لم تُسدد للمؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المُؤمن منها لدى المجموعة (إجمالي التعويضات مخصوماً منها حصص معيدي التأمين في تلك التعويضات) ، ويضع مجلس الإدارة سياسة مفصلة لطرق ووسائل توزيع الفائض تُعرض على هيئة الرقابة الشرعية لاعتمادها سنوياً.
- القيام باستثمار الأموال المحصلة من المؤمن لهم والفوائض وإضافة صافي عوائد هذا الاستثمار لصالحهم بعد خصم نسبة من هذه العوائد لصالح المساهمين نظير قيامهم برعاية الأموال المنوّه عنها واستثمارها. وتحدد هيئة الرقابة الشرعية حصة المساهمين (حصة المضارب) في عوائد استثمارات أموال المؤمن لهم في نهاية كل سنة مالية.

رسالتنا:

نحن نقدم منتجات وخدمات تكافلية مبتكرة وشاملة بأسعار تنافسية وبمهنية عالية ترضي عملاءنا وتوفر لهم ولممتلكاتهم أجود مستويات الحماية والضمان.

رؤيتنا المستقبلية:

أن نكون الشركة الرائدة للتأمين التكافلي في قطر والمنطقة من خلال تعزيز سمعتنا المكتسبة في مجال ابتكار المنتجات وتعظيم عائدات حملة وثائق التأمين والمساهمين وتنمية الموارد البشرية.

قيّمنا:

أننا نتعهد بتطبيق قيّمنا التي نفتخر بها ونتبناها وهي:

- إن ولاءَنا الدائم واهتمامنا المطلق هو لحملة وثائق التأمين والمساهمين الذين يملكون كافة أنشطة وموجودات التأمين بالمجموعة.
- إن شغفنا بالابتكار يعكس التزامنا الثابت نحو تحقيق متطلبات ورغبات عملائنا وتعظيم مزايا وجودة منتجاتنا وخدماتنا.
- لأننا ملتزمون برعاية مصالح حملة وثائق التأمين والمساهمين فإننا نحرص أشد الحرص على عدم اتخاذ أي إجراء في أي من مجالات عملنا قد يعرض تلك المصالح لأقل درجات الخطر.
- لأن النمو المتواصل يمثل القوة المحركة للمجموعة فإننا نسعى دائماً لرفع مؤشرات أدائنا في كافة أوجه عملنا.
- أن نحترم موظفينا ونوجد لهم فرص الترقي في المجموعة ونشجعهم على تحسين جودة عملهم وزيادة انتاجيتهم من خلال برامج للحوافز يتم تحسينها بشكل مستمر.
- وأن نعمل دائماً على نشر الوعي التأميني التعاوني بين أفراد المجتمع لتعزيز التضامن فيما بينهم وتشجيعهم على التعاون لما فيه صالح للمجتمع ككل.

البيئة التشريعية:

تخضع مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين لعدد من الجهات الرقابية والتشريعية والتي تلتزم المجموعة بتعليماتها وتشريعاتها ذات الصلة وهم على سبيل الذكر -وليس الحصر-كالاتي:

- مصرف قطر المركزي
- هيئة قطر للأسواق المالية
- وزارة التجارة والصناعة
- كل الجهات الرقابية والتشريعية والقوانين والتشريعات ذات الصلة بطبيعة عمليات ونشاط المجموعة.
- كما وان المجموعة ملتزمة باحكام المادة (3) من حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للاسواق المالية وحوكمة شركات التامين الصادر عن مصرف قطر المركزي والذان يتم الاسترشاد بهم في اعداد هذا التقرير.

هيكل رأس مال المجموعة:

حدد رأس مال المجموعة بمبلغ 150 مليون ريال قطري موزع على 150 مليون سهم بقيمة إسمية 1 (ريال قطري) للسهم الواحد.

كما تم تحديد الحد الأدنى لملكية عضو مجلس الإدارة (أسهم ضمان العضوية) بنسبة 0.25% (ربع بالمائة) من إجمالي رأس المال، أي ما يعادل عدد 375،000 (ثلاثمائة وخمسة وسبعون ألف) سهم فقط، وذلك وفقاً لأخر نسخة من النظام الأساسي للمجموعة والذي تم اعتماده من الجمعية العامة في 09/04/2023.

كما أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من نسبة 5% من أسهم المجموعة، ويجوز بموافقة مسبقة من مصرف قطر المركزي أن تصل النسبة إلى 10% وذلك وفقاً للضوابط المقررة من المصرف المركزي، وكما هو مبيّن في الجدول المساهمات المباشرة لأكبر 10 مساهمين بالمجموعة بالاضافة الى الشركات المملوكة بشكل غير مباشر من قبلهم

م.	اسم المساهم	عدد الأسهم	نسبة التملك
1	وثاق لتنمية الاعمال	3،375،000	2.25 %
2	JURADALE CAPITAL HOLDINGS LP	3،328،380	2.22 %
3	الاسلاميه الدوليه للاستثمار *	3،000،000	2 %
4	الدر الصافي للاستثمار *	3،000،000	2 %
5	8 صندوق وادي السيل	3،000،000	2 %
6	دار العرب للاعمال والتطوير	3،000،000	2 %
7	ابرار الدوحة للاستثمار	3،000،000	2 %
8	الامتيازات الوطنية للاستثمار *	3،000،000	2 %
9	بنك قطر للتنميه	3،000،000	2 %
10	DOEDALE CAPITAL HOLDINGS LP	2،922،660	1.95 %
*	مجموعة القطف للاستثمار *	2،625،000	1.75 %

* ملكية غير مباشرة لشركة وثاق لتنمية الاعمال

مراقب الحسابات الخارجي:

مراقب الحسابات الخارجي للمجموعة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 هم السادة / كي بي ام جي. (KPMG) وتمثلت قيمة الرسوم المتقاضاه مقابل الخدمات المقدمة خلال العام 340،000 ريال قطري مقسمة الى 200،000 ريال قطري للخدمات المتعلقة بنطاق التدقيق و 140،000 ريال قطري للخدمات خارج نطاق التدقيق.

مجلس الادارة

تشكيل المجلس:

يتم تشكيل مجلس الإدارة للمجموعة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م وتعديلاته رقم (8) لسنة 2021، والنظام الأساسي للمجموعة، بالإضافة الى أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، والى مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الصادرة من مصرف قطر المركزي بقرار رقم (1) لسنة 2016.

بناءً على آخر تعديل تم على تشكيل مجلس إدارة المجموعة طبقاً للانتخابات التي تمت في 9 أبريل 2023 يتكون مجلس الإدارة في دورته الحالية (2023-2025) من 9 أعضاء يمثلون نخبة من رجال الأعمال والشخصيات المشهود لها بالكفاءة والخبرات المتنوعة

ملاحظة : تنتهي دورة مجلس الإدارة الحالي بنهاية السنة المالية المنتهية في 31/12/2025، ووفقاً للمادة (17) من النظام الأساسي المعدل للمجموعة فانه في حال انتهاء مدة مجلس الإدارة قبل تصديق الجمعية العامة على التقارير المالية للمجموعة تمتد مدة المجلس إلى تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للمجموعة.

مسؤوليات وواجبات المجلس:

يتمتع المجلس بأوسع السلطات لإدارة شؤون المجموعة ووضع استراتيجيات أعمالها وخططها المستقبلية وسياساتها واعتماد نظم العمل فيها ونظام الرقابة الداخلية المتبعة فيها والعمل على تطويره وكذلك تعيين الإدارة التنفيذية العليا وتقييم أدائها بحيث يتم ذلك من خلال اجتماعات المجلس المتعاقبة وكافة لجانه التنفيذية والرقابية كل فيما يخصه، وعليه فإن المجلس مسؤول أمام القانون والجهات الرقابية وكافة المساهمين عن تحقيق أهداف المجموعة والالتزام بالقانون واللوائح والتعليمات من الجهات الرقابية التي تخضع لها المجموعة؛ هذا ويلتزم أعضاء المجلس بالاطلاع على كافة مسؤولياتهم وواجباتهم (التنفيذية / الإشرافية) اتجاه المجموعة وإدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح وفقاً لما يقره قانون الشركات والنظام الأساسي للمجموعة ونظم حوكمة الشركات الصادرة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية،

اجتماعات مجلس الإدارة:

يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات على الأقل خلال العام ولا يجب انقضاء ثلاثة شهور دون عقد الاجتماع.

مسؤوليات وواجبات رئيس المجلس:

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس المجموعة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة المجموعة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة المجموعة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيّد بتوصياته، ويجوز له أن يفوّض غيره من أعضاء مجلس الإدارة او احد اعضاء الادارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته لمدة وموضوع محدد كما ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

فيما يلي أهم مسؤولياته:

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أي مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة المجموعة.
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالمجموعة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
- إيجاد قنوات التواصل الفعليّة للمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.

جمال عبدالله الجمال

رئيس مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في المجموعة للرعاية الطبية.
- نائب الرئيس التنفيذي بنك قطر الدولي الإسلامي.

اعضاء المجلس:

فيما يلي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة الحاليين تتضمن مناصبهم، وعما إذا كانوا أعضاء مستقلين أو غير مستقلين وأعضاء تنفيذيين أو غير تنفيذيين

اسم العضو	الصفة	مستقل / غير مستقل	تنفيذي / غير تنفيذي
جمال عبدالله احمد جاسم الجمال	رئيس مجلس الادارة	مستقل	غير تنفيذي
عبدالرحمن عبدالجليل العبدالغني	نائب رئيس مجلس الادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة طريق الحق للتجارة **يمثلها : الشيخ/ محمد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة البيدخ للاستثمار **يمثلها : الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
مجموعة ثبير للاستثمار **يمثلها : الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
شركة دار الثريا للاستثمار **يمثلها : الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
المجموعة للرعاية الطبية **يمثلها : الشيخ/ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني**	عضو مجلس ادارة	غير مستقل	غير تنفيذي
راشد ناصر راشد سريع الكعبي	عضو مجلس ادارة	مستقل	غير تنفيذي
خالد محمد اسد العمادي	عضو مجلس ادارة	مستقل	غير تنفيذي

يقوم السيد / **وليد ابراهيم أبوعرجة** بمهام أمين سر مجلس الإدارة كما يقوم بمهام مسؤول علاقات المستثمرين للمجموعة.

هيئة الرقابة الشرعية:

تُنشئ للمجموعة هيئة مستقلة يُطلق عليها اسم "هيئة الرقابة الشرعية"، وذلك للقيام بمهمة الرقابة على نشاطاتها حسب احكام الشريعة الاسلامية حيث تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أفراد يُعينون من قبل الجمعية العامة العادية وذلك استناداً إلى توصيات مجلس الإدارة ويجب أن يكون أعضاء الهيئة من العلماء والخبراء المتخصصين في أحكام الفقه والشريعة الإسلامية وكذلك في مجالات الخدمات العامة والأنشطة المالية بحيث يتم التوصية باختيارهم بناءً على توفر المعايير العلمية والمهنية والقانونية المعمول بها محلياً ودولياً ويتم تعيين أعضاء الهيئة لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد.

نظرًا لتخصصنا في تقديم خدمات التأمين الإسلامي، يترأس فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد محمد هادي هيئة الرقابة الشرعية، ويشارك في عضويتها كل من فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار وفضيلة الشيخ الدكتور/ محمد احمين.

تم تعيين هؤلاء الأعضاء بواسطة الجمعية العامة العادية للمجموعة وتتبع لها مباشرةً وذلك للقيام بتقديم الرأي الملزم وإجراء الرقابة على كل ما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

فضيلة الشيخ / د. وليد محمد هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ / د. عبدالعزيز خليفة القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ / د. محمد احمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

مؤهلات وخبرات الاعضاء:

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات علمية وخبرات عملية واسعة في الشؤون الإدارية والمالية، والتي تؤهلهم لتأدية مهامهم بصورة فعالة تحقق مصالح المجموعة وأهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان بنبذة عن السيرة الذاتية والمؤهلات العلمية والمناصب الحالية للسادة الأعضاء

عبد الرحمن عبد الجليل عبد الغني العبدالغني
نائب رئيس مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم

المناصب الحالية:
- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة بغرفة تجارة وصناعة قطر.
- عضو مجلس إدارة الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

الشيخ/ محمد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ طريق الحق للتجارة والخدمات

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم طيران

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة مجموعة إزدان القابضة.
- عضو مجلس إدارة المجموعة للرعاية الطبية.

الشيخ / ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ المجموعة للرعاية الطبية

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.

الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ مجموعة ثبير للاستثمار

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية.

راشد بن ناصر سريع الكعبي
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: ليسانس قانون

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين .
- رئيس مجلس إدارة إتمـاء القابضة .
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة آل سريع القابضة .
- عضو في غرفة صناعة وتجارة قطر .

الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ دار الثريا للاستثمار

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة أعمال

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية.

الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : شركة/ البـيدخ للإستثمار

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.

خالد محمد العمادي
عضو مجلس الادارة

ممثلا عن : نفسه

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة

المناصب الحالية:
- عضو مجلس إدارة في مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في شركة ودام الغذائية.

مسؤوليات وواجبات اعضاء المجلس:

يتعين على مجلس الإدارة تنفيذ واجباته المنوطة به على نحو مقبول وبنية حسنة، ويجب أن تستند القرارات التي يتخذها المجلس على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية أو من مصدر موثوق. على مجلس الإدارة أن يقوم بإعداد ميثاقاً يُسمى "ميثاق مجلس الإدارة" يُحدد فيه الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس ومسؤولياته وواجبات الرئيس والأعضاء والتزاماتهم والمبادئ الملزمة لهم وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وللقوانين ذات الصلة ووفقاً لأحكام نظام حوكمة الشركات الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية وأحكام التعليمات التنفيذية للتأمين ومبادئ حوكمة شركات التأمين الصادرة من مصرف قطر المركزي، وفيما يلي أهم مسؤولياته:

- الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه، وعدم الانسحاب من المجلس إلا لضرورة وفي الوقت المناسب.
- إعلاء مصلحة المجموعة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة.
- إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للمجموعة، وسياستها في تنفيذ مشاريعها، ونظم مساءلة العاملين بها، ومواردها، والتعيينات الأساسية، ومعايير العمل بها.
- مراقبة أداء المجموعة في تحقيق أغراضها وأهدافها، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنوية ونصف السنوية والربعية.
- الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل.
- استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهلاتهم في إدارة المجموعة بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة المجموعة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
- المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للمجموعة، وتحقيق مطالب أعضائها بشكل متوازن وعادل.
- الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلبا على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.
- اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للمجموعة ومتابعة تنفيذها.
- وضع استراتيجية شاملة للمجموعة وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها.
- تحديد هيكل رأس المال الأمثل للمجموعة واستراتيجياته والأهداف المالية واعتماد الموازنة السنوية.
- متابعة نفقات رأس المال في المجموعة وشراء/بيع الأصول.
- وضع أهداف الأداء ومتابعة تنفيذها والاداء العام للمجموعة.
- تقييم واعتماد الهيكل التنظيمي للمجموعة بشكل نظامي لضمان توزيع المهام والوظائف والمسؤوليات على نحو مناسب وخاصّة وحدات الرقابة الداخلية.
- اعتماد السياسات والإجراءات المناسبة لتنفيذ استراتيجية وأهداف للمجموعة.
- اعتماد الخطة السنوية المعنية بالتدريب والتعليم في المجموعة والتي تتضمن برامج تعريفية بالمجموعة وأنشطتها والحوكمة بها.
- وضع اللوائح والإجراءات للرقابة الداخلية ومتابعتها.
- وضع نظام إفصاح كامل لتحقيق العدالة والمساواة ومنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- ضمان نزاهة القوائم المالية والمحاسبية، وتشمل تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- التقييم السنوي لكفاءة إجراءات الرقابة الداخلية في المجموعة.
- اعتماد التعيينات في الإدارة التنفيذية العليا وتخطيط استبدال المناصب في الإدارة.
- ضمان تنفيذ أنظمة الرقابة الملائمة لإدارة المخاطر وذلك من خلال التنبؤ بالمخاطر التي قد تواجهها المجموعة بوجه عام والإفصاح عنها بشفافية.
- وضع سياسات ومعايير وإجراءات محددة وصريحة تنظم عضوية مجلس الإدارة وتنفيذها بعد اعتمادها في الجمعية العمومية.
- وضع سياسة كتابية تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحماية حقوقهم.

حظر الجمع بين المناصب:

تلتزم المجموعة بالقواعد الخاصة بحظر الجمع بين المناصب التي يحظر قانوناً الجمع بينها، إذ يشترط للترشح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم المترشح إقراراً مكتوباً ، يقر فيه بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وذلك وفقاً لقانون الشركات التجارية ونظام الحوكمة، كما تضمن طلب الترشح للعضوية وجوب إفصاح المترشح عن الشركات التي يحتفظ فيها بمنصب في عضوية مجلس إدارتها، بالإضافة الى توضيح صفته فيها وما إذا كان رئيساً أو نائباً للرئيس أو عضواً منتدباً أو عضواً، وعما إذا كان ممثلاً فيها بصفته الشخصية أم بصفته ممثلاً لشخصية اعتبارية، ويظل هذا الالتزام سارياً على أعضاء المجلس طيلة مدة عضويتهم بالمجموعة.

كما يلتزم أعضاء مجلس الإدارة كل عام بتقديم الإقرار السنوي بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام نظام الحوكمة، وتحفظ تلك الإقرارات بمعرفة رئيس مجلس الإدارة لدى أمين سر مجلس الإدارة.

ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة بحظر الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها سواً بصفتهم الشخصية أو بصفتهم كممثلين عن أشخاص اعتباريين، حيث حرص كل عضو من أعضاء المجلس ألا ينطبق عليه أي من العوامل التالية:

- أن يكون رئيساً أو نائباً لرئيس مجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين في دولة قطر.
- أن يكون عضواً في أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات مساهمة مركزها في دولة قطر.
- أن يكون عضواً منتدباً في أكثر من شركة مساهمة مقرها الرئيسي في دولة قطر.
- أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة مساهمة تمارس نفس النشاط الذي تمارسه المجموعة.
- أن يقوم بأي عمل أو نشاط ينافس عمل المجموعة أو يضر بمصالحها.

تضارب المصالح:

يلتزم المجلس بالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها المجموعة مع أي "طرف ذي علاقة" ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة المجموعة.

كما يحرص الأعضاء على عدم حضور أي عضو يكون "طرف ذي علاقة" أو يكون طرفا له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة تبرمها المجموعة اجتماعات المجلس التي يتم مناقشه تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة فيها، ويمنع حقه في التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها، وفي جميع الأحوال، يحرص المجلس على أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها المجموعة مع الغير أن تكون في مصلحتها، وكذلك تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقا لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألا تتضمن شروطا تخالف ذلك.

يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم المجموعة وسائر أوراقها المالية الأخرى.

النصاب القانوني لاجتماعات المجلس:

لا يعتبر اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء وشريطة حضور رئيس مجلس إدارة الاجتماع أو نائبه. ويجوز للعضو الغائب (إن وجد)، بناءً على طلب خطي تفويض أي عضو مجلس إدارة أخر لتمثيلهم في الحضور والتصويت. ولا يمكن لعضو مجلس الإدارة تمثيل أكثر من عضو واحد. إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو أربعة غير متتالية دون عذر يقبله المجلس، يعتبر عضو مجلس الإدارة أنه مُستقيل، ويمكن أن يتم المشاركة في اجتماع مجلس الإدارة باي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها التي تُمكن المشارك من الاستماع والمشاركة بنشاط في مناقشات جدول أعمال مجلس الإدارة واتخاذ القرارات.

الدعوة لاجتماعات المجلس:

يجتمع المجلس بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة وبناءً على ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمجموعة. على رئيس مجلس الإدارة استدعاء المجلس للاجتماع متى طلب ذلك عضوين على الأقل من أعضائه، وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوع واحد على الأقل. ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر في جدول الأعمال عند استلام إخطار من الاجتماع وجدول الأعمال المقترح.

قرارات المجلس:

دون مخالفة لأحكام القانون في هذا الصدد، يتعين على المجلس الذي يُمرر قراراته بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة (الحضور والممثلين). في حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي منه الرئيس.
يتم إعداد محضر لكل اجتماع، بما في ذلك أسماء الحضور والغائبين، فضلا عن مناقشات الاجتماع.
يقوم رئيس مجلس الإدارة وأمين السرّ بالتوقيع على المحضر، ومن الممكن أن يقدم أي عضو لا يوافق على أي قرار اتخذه المجلس، اعتراضه/اعتراضها في محضر الاجتماع.
ويجوز لمجلس الادارة عند الضرورة أو الاستعجال ان يصدر بعض قرارات التداول شريطه موافقة جميع اعضاء المجلس الخطية لتلك القرارات، على ان تُعرض في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها في محضر الاجتماع.

أمين سرّ المجلس:

يصدر المجلس قرارا بتسمية أمين سرّ مجلس الإدارة. يجب أن تكون الأولوية للشخص الذي يحمل شهادة جامعية في القانون أو المحاسبة من إحدى الجامعات المعترف بها أو ما يعادلها، ولمن لديه خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في التعامل مع شؤون الشركة المُدرجة. يجوز للأمين، وبناء على موافقة رئيس مجلس الإدارة طلب مساعدة من أي موظف في المجموعة لأداء واجباته، ويتولى مهام أمين سر المجموعة السيد / وليد ابراهيم أبوعرجة، وذلك بالإضافة الى مسؤولياته اليومية كمسؤول عن إدارة علاقات المستثمرين للمجموعة.

مسؤوليات وواجبات أمين سرّ المجلس:

يحدد مجلس الإدارة مسؤوليات وواجبات أمين سر مجلس الإدارة وذلك عن طريق اعتمادها ضمن سياسات وإجراءات المجموعة وبالتحديد في لائحة الحوكمة والامتثال الخاصة بالمجموعة، وفيما يلي أهم المسؤوليات والواجبات الخاصة بأمين سر مجلس الإدارة:

- تسجيل محاضر اجتماعات المجلس، وتحديد أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين. ومناقشات الاجتماع. وتقديم اعتراضات الأعضاء على أي قرار اتخذه المجلس، وإرسال دعوات الاجتماع إلى أعضاء مجلس الإدارة والمشاركين (إن وجدو) ، وارفاقها بجدول الأعمال، واستلام طلبات الأعضاء لإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تسجيل قرارات مجلس الإدارة في السجل المُعد لهذا الغرض، وفقا لتاريخ صدوره.
- تسجيل الاجتماعات التي عقدها المجلس في سجل مُرقم بالتسلسل والذي أُعد لهذا الغرض، وترتيبه حسب التاريخ المُنعقد ووضع أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين ومناقشات الاجتماع واعتراضات الأعضاء إن وجدت.
- الاحتفاظ بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات والتقارير وجميع سجلات مجلس الإدارة والمراسلات والكتابات في الورق والسجلات الإلكترونية.
- تمكين رئيس مجلس الإدارة والأعضاء من الوصول إلى جميع المعلومات في الوقت المناسب والوثائق والبيانات المتعلقة بالمجموعة.
- التنسيق الكامل بين الرئيس والأعضاء، و بين الأعضاء أنفسهم، وكذلك بين مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة في المجموعة بما في ذلك المساهمين والإدارة والموظفين.
- حفظ إقرار أعضاء مجلس الإدارة من "عدم دمج الوظائف المحظورة".

عدد اجتماعات المجلس خلال السنة:

لقد تم عقد (8) ثمان اجتماعات لمجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهي في 31 ديسمبر 2023 كما أنه لم تتجاوز الفترة الزمنية بين تاريخ انعقاد كلٍ منها أكثر من ثلاثة أشهر. وفيما يلي ملخص حول اجتماعات المجلس التي عقدت خلال العام 2023:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الاعضاء الحاضرين	عدد الاعضاء الغائبين	ملاحظات
الاول	2023-01-11	6	3	• اعتذر سعادة الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني (رئيس المجلس) عن حضور الاجتماع • اعتذر الشيخ/ ثاني بن عبدالله آل ثاني عن حضور الاجتماع وفوض خطيا السيد جمال عبدالله الجمال ليمثله في الاجتماع • لم يشارك ممثل شركة الوفاق للهندسة والمقاولات لعدم وجود ممثل لهم لغاية تاريخ الاجتماع
الثاني	2023-02-13	8	1	• لم يشارك ممثل شركة الوفاق للهندسة والمقاولات لعدم وجود ممثل لهم لغاية تاريخ الاجتماع
الثالث	2023-02-15	8	1	• لم يشارك ممثل شركة الوفاق للهندسة والمقاولات لعدم وجود ممثل لهم لغاية تاريخ الاجتماع
الرابع	2023-04-09	9	0	• تشكيل مجلس الادارة للدورة الجديدة
الخامس	2023-04-30	9	0	• لا يوجد ملاحظات
السادس	2023-07-18	4	5	• تقرر تاجيل الاجتماع لعدم اكتمال النصاب
السابع	2023-08-08	9	0	• لا يوجد ملاحظات
الثامن	2023-10-30	9	0	• لا يوجد ملاحظات

لجان مجلس الإدارة:

شكّل مجلس الإدارة فور انتخابه في أبريل 2023 اللجان المنصوص عليها في نظام الحوكمة، وهم:

- لجنة المكافآت والترشيحات
- لجنة التدقيق وإدارة المخاطر

وقد تضمن قرار المجلس بتشكيل اللجان المذكورة أعلاه وتسمية رئيس لكل لجنة وأعضائها مراعياً في ذلك ما يلي:

- توافر الخبرة اللازمة التي تمكنهم من ممارسة اختصاصات اللجنة وفقاً لنظام الحوكمة.
- مراعات الضوابط الخاصة بتشكيل اللجان المنصوص عليها في نظام الحوكمة.
- كما قد شكل المجلس لجنة الاستثمار وذلك بغرض وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاستثمارية للمجموعة.

تحتفظ كل لجنة من اللجان المذكورة أعلاه بميثاق خاص بها يوضح الأهداف لكل لجنة ومهام وصلاحيات اللجنة وأعضائها، وفي جميع الأحوال يبقى المجلس مسؤولا عن تلك اللجان وأعمالها.

وليد ابراهيم أبوعرجة

امين سر مجلس الادارة

مسؤول ادارة علاقات المستثمرين (IR) معتمد من قبل الجمعية البريطانية لعلاقات المستثمرين (UK IR Society)

لجنة الاستثمار:

وهي من اللجان الغير منصوص عليها في نظام الحوكمة، وقد شكلت بغرض وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاستثمارية للمجموعة والتوصية للمجلس باتخاذ القرارات الاستثمارية الهامة ومتابعة الأداء الاستثماري مع الإدارة التنفيذية أولاً بأول، هذا ويتم اتخاذ قرارات اللجنة بالاجتماع أو بالتمرير.

تتكون لجنة الاستثمار من رئيس وعضوين من مجلس الإدارة ورئيس المجموعة.

عبد الرحمن عبد الجليل عبد الغني العبدالغني
رئيس لجنة الاستثمار

الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو لجنة الاستثمار

راشد بن ناصر سريع الكعبي
عضو لجنة الاستثمار

علي إبراهيم عبدالعزيز العبد الغني
عضو لجنة الاستثمار

وليد ابراهيم أبوعرجة
أمين سرً اللجنة

لجنة المكافآت والترشيحات

عقدت لجنة المكافآت والترشيحات خمس اجتماعات (5) خلال عام 2023م ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء. وقد ناقشت اللجنة عدد من النقاط الجوهرية خلال اجتماعاتها كما هو موضح على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الاعضاء الحاضرين	عدد الاعضاء الغائبين	أهم التوصيات / القرارات
الاول	2023-01-03	3	0	• عرض ومناقشة تقييم لجنة المكافأت والترشيحات لأعضاء مجلس الإدارة لعملها خلال عام 2022 م وتقييم اعمال أمين سر مجلس الإدارة • اعلان فتح باب الترشح لشغر 9 مقاعد في المجلس للاعوام الثلاث المقبلة.
الثاني	2023-02-12	3	0	• التوصية بمكافآت مجلس الادارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية لعام 2022 م.
الثالث	2023-02-15	3	0	• دراسة وتوصية قبول طلبات الترشح لعضوية مجلس الادارة للاعوام الثلاث المقبلة
الرابع	2023-04-26	3	0	• اعتماد ميثاق لجنة المكافآت والترشيحات ورفع توصية بالموافقة لمجلس الادارة
الخامس	2023-07-27	3	0	• التوصية بتعديل الهيكل التنظيمي وتعديل المزايا الوظيفية في المجموعة

لجنة المكافآت والترشيحات:

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات من رئيس وعضوين من مجلس الإدارة جميعهم غير تنفيذيين (كما هو موضح بجدول توزيع المناصب).

راشد بن ناصر سريع الكعبي
رئيس لجنة المكافآت والترشيحات

الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو لجنة المكافآت والترشيحات

الشيخ / ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني
عضو لجنة المكافآت والترشيحات

وليد ابراهيم أبوعرجة
أمين سرّ اللجنة

من أهم مسؤوليات وواجبات اللجنة هو التالي:

- تطوير الأسس والمعايير العامة التي يستخدمها أعضاء الجمعية العمومية لاختيار العضو الأمثل من بين المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.
- ترشيح من يبدو مناسبا لعضوية مجلس الإدارة عند وجود مقعد شاغر.
- وضع مشروع "خطة لتعاقب الموظفين" لإدارة المجموعة.
- ترشيح من يبدو مناسبا لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.
- تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة.
- تقديم قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك التوصيات في هذا الصدد، وإرسال نسخة منها إلى هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي عند الاقتضاء.
- تقديم تقريرًا سنويًا إلى مجلس الإدارة يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس لمعرفة نقاط الضعف والقوة، إلى جانب تقديم المقترحات في هذا الصدد.
- وضع أسس التعويضات السنوية للمجموعة، بما في ذلك طريقة تحديد تعويضات رئيس مجلس الإدارة وكافة أعضاء المجلس.
- وضع أسس لمنح العلاوات والحوافز داخل المجموعة، بما في ذلك إصدار حصص الحوافز لموظفيها.

لجنة التدقيق وإدارة المخاطر

عقدت لجنة التدقيق وادارة المخاطر (9) تسع اجتماعات خلال عام 2023م ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء وشريطة حضور رئيس اللجنة. وقد ناقشت اللجنة عدد من النقاط الجوهرية خلال اجتماعاتها كما هو موضح على النحو التالي:

لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

تتكون اللجنة من رئيس وعضوين مستقلين من مجلس الإدارة وجميعهم غير تنفيذيين (كما هو موضح بجدول توزيع المناصب).

خالد محمد العمادي
رئيس لجنة التدقيق وادارة المخاطر

راشد بن ناصر سريع الكعبي
عضو لجنة التدقيق وادارة المخاطر

الشيخ/ ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني
عضو لجنة التدقيق وادارة المخاطر

رامي محمد الاغا
أمين سرً اللجنة

من أهم مسؤوليات وواجبات اللجنة هو التالي:

- الحرص على تبني المجموعة لنظام رقابة داخلية والتوصية للمجلس على اعتماده، وإجراء مراجعات دورية عليه وتقييم مدى كفاءته.
- وضع إجراءات التعاقد وترشيح المدققين الخارجيين، والتأكد من استقلاليتهم أثناء تنفيذهم لعملية التدقيق.
- الإشراف على أعمال الرقابة الداخلية للمجموعة، ومتابعة عمل المدقق الخارجي، والتنسيق بينهما، وضمان امتثالهم لتنفيذ أفضل المعايير الدولية فيما يخص عملية التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومعايير التدقيق، والمراجعة الدولية، ومتطلباتهم.
- الإشراف على ومراجعة دقة وصلاحية القوائم المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والتقارير الربع سنوية.
- النظر في ومراجعة واتباع تقارير وملاحظات المدقق الخارجي فيما يخص القوائم المالية للمجموعة.
- التأكد من دقة البيانات والقوائم المالية والشؤون المفصح عنها المقدمة إلى المساهمين في الجمعية العمومية.
- التنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة.
- مراجعة النظم المالية، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر.
- إجراء تحقيقات على شؤون الرقابة المالية التي يطلبها مجلس الإدارة.
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلية بالمجموعة والمدققين الخارجيين.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للمجموعة وتقديم الآراء والمقترحات لمجلس الإدارة في هذا الصدد.
- تنفيذ مهام مجلس الإدارة فيما يخص الرقابة الداخلية للمجموعة.
- وضع ومراجعة سياسات المجموعة بانتظام فيما يتعلق بإدارة المخاطر، مع الأخذ بالاعتبار لطبيعة أعمال المجموعة، وتغيرات السوق، واتجاهات الاستثمار، وخطط التوسع الخاصة بالمجموعة بعين الاعتبار.
- الاشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي أعدتها المجموعة.
- إعداد وتقديم تقارير دورية تختص بالمخاطر وإداراتها داخل المجموعة إلى مجلس الإدارة، في وقت يحدده المجلس، بما في ذلك اقتراحاتها، وإعداد تقارير حول مخاطر محددة بناءً على أوامر مجلس الإدارة أو رئيس المجلس.

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الاعضاء الحاضرين	عدد الاعضاء الغائبين	أهم التوصيات / القرارات
الاول	2023-01-09	3	0	• وافقت اللجنة على دراسة الجدوى لقبول أعمال إعادة التأمين الداخلي الاختيارية من دول مجلس التعاون الخليجي وأوصت بعرضه في اجتماع مجلس الإدارة القادم للإعتماد. • أبدت اللجنة ارتياحها ووافقت على التقرير السنوي لقسم إدارة المخاطر لعام 2022 • أبدت اللجنة ارتياحها ووافقت على تقرير مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر لعام 2022 وأوصت بعرضه على مجلس الإدارة في الاجتماع القادم للإعتماد. • أوصت اللجنه بعرض الإعلان السنوي لإطار إدارة المخاطر لعام 2022 لمجلس الإدارة للإعتماد. • أبدت اللجنة ارتياحها ووافقت على التقرير السنوي للجنة التدقيق والمخاطر إلى مجلس الإدارة لعام 2022 (قسم إدارة المخاطر)، وأوصت بعرض التقرير على مجلس الإدارة في الاجتماع القادم. • أبدت اللجنه ارتياحها على تقرير نشاط إدارة الإلتزام والإبلاغ عن أعمال الإدارة لعام 2022 • أبدت اللجنة ارتياحها ووافقت على قائمة العملاء العاليه المخاطر وأوصت برفعها الى مجلس الإدارة للإعتماد. • أبدت اللجنة ارتياحها ووافقت على تقرير نشاط إدارة التدقيق الداخلي خلال الفتره من 1 يناير 2022 حتى 31 ديسمبر 2022 • أبدت اللجنة ارتياحها ووافقت على التقرير السنوي للجنة التدقيق والمخاطر إلى مجلس الإدارة لعام 2022 (قسم إدارة التدقيق الداخلي)، سيتم عرض التقرير على مجلس الإدارة في الاجتماع القادم. • ناقشت اللجنه مقترح خطة التدقيق الداخلي لعام 2023 وتم اعتماده. • ابدت اللجنه ارتياحها من قائمة العملاء العالية المخاطر الذين تم رفع الحظر عنهم وتم التعامل معهم.
الثاني	2023-02-13	3	0	• أبدت اللجنة ارتياحها ووافقت على تقرير الحوكمه لعام 2022 وأوصت برفع توصية لمجلس الإدارة للإعتماد. • أبدت اللجنة موافقتها على البيانات الماليه للسنه المنتهيه في 31 ديسمبر 2022 وأوصت بتسجيل خسارة انخفاض للمكتب الموحد 250 الف ريال قطري بشكل ربع سنوي ابتداءا من بداية عام 2023. • أبدت اللجنة ارتياحها لتحليل البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وأوصت برفعه لمجلس الإدارة لإعتماده. • وافقت اللجنه على اختيار شركة كي بي ان جي كونها الأقل سعرا بينهم ولخبرتها في التدقيق في مجال التأمين وأوصت برفع توصيه لمجلس الإدارة للإعتماد.
الثالث	2023-03-15	3	0	• اعتمدت تقرير كفاية رأس المال والملاءة المالية كما في 31 ديسمبر 2022 • اعتمدت اللجنه تقرير المخاطر كما في 31 ديسمبر 2022 • اعتمدت اللجنه نتائج اختبارات إجهاد الملاءة في الميزانية العمومية للعام المالي 2023 • اعتمدت اللجنه تقرير تقييم المخاطر والملاءة المالية (ORSA) كما في 31 ديسمبر 2022 و وافق على عرضه على مجلس الإدارة في الاجتماع القادم. • استعرضت اللجنة تقرير الحالة المالية (FCR) كما في 31 ديسمبر 2022 وأعربت عن ارتياحها. وقد أوصت اللجنة برفعها إلى مجلس الإدارة في اجتماع مجلس الإدارة القادم للموافقة عليها.
الرابع	2023-04-30	3	0	• أبدت اللجنة موافقتها على البيانات الماليه لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2023 وطلبت اللجنه من السيد / المدير المالي للمجموعه دراسة ووضع خطه لإنتهاء من مخصصات شركة "مكين" وعرضها عليهم. • وافقت اللجنه على اختيار الساده " شركة الرائدة" للقيام بأعمال التدقيق فيما يخص ايزو 9001-2015. • وجهت اللجنة باجراء المقابلات اللازمة وعرض المرشحين المحتملين لملئ شاغر نائب مسؤول الإلتزام والإبلاغ " مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" عليها لاتخاذ القرار بالخصوص، ووافقت على تعديل هيكل دائرة الإلتزام والإبلاغ ليشمل تعيين موظف اضافي بوظيفة “Officer”.

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الاعضاء الحاضرين	عدد الاعضاء الغائبين	أهم التوصيات / القرارات
الخامس	2023-06-19	3	0	• طلبت اللجنة من المدير التنفيذي لإدارة المخاطر الحصول على إطار زمني للتنفيذ من الإدارة بشأن برنامج الكشف عن الاحتيال ووافقت على سجل مخاطر الاحتيال المحدث والتقييم السنوي لمخاطر الاحتيال على مستوى الكيان. • وافقت اللجنه على تقرير المخاطر كما في 2023-03-31 • وافقت اللجنه على تقرير كفاية رأس المال والملاءة المالية كما في 2023-03-31 • اعتمدت اللجنه التقييم الذاتي لإطار عمل إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2023 • اعتماد اللجنه سجلات المخاطر للإدارات (ابعاد الحطام، المشتريات، الاستثمار العقاري، الاستثمارات، الصحة والسلامة، الإدارة الماليه، مطالبات التأمينات العامه، إكتتاب التأمينات العامه) • تمت مناقشة تقرير التدقيق الداخلي عن إدارة السيارات (قسم المطالبات) أوصت اللجنه بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمه من الإدارة للتصويب، وأوصت بضرورة تحديث دليل السياسات والإجراءات دوريا بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي فور اعتماد الهيكل التنظيمي المستحدث من مجلس الإدارة. • تمت مناقشة تقرير عمليات شطب المركبات وبيع الحطام للربع الأول من عام 2023 و أوصت اللجنه بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمه من الإدارة للتصويب، وبضرورة شراء برنامج بيع المزاد خاص بالمجموعه وعدم استئجاره. • اعتمدت اللجنه ميثاق إدارة التدقيق الداخلي،وأوصت بعرض ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر ورفع توصيه لمجلس الإدارة للإعتماد
السادس	2023-08-08	3	0	• أبدت اللجنة موافقتها على البيانات الماليه للفتره المنتهيه في 30 يونيو 2023. • أبدت اللجنة ارتياحها على تحليل البيانات المالية للفتره المنتهية في 30 يونيو 2023، ورفع توصية لمجلس الإدارة لإعتمادها.
السابع	2023-09-12	2	1	• أعرب جميع الأعضاء عن سياسات أمن المعلومات ، وتمت الموافقه على رفعها الى مجلس الإدارة للإعتماد. • ناقشت اللجنه وإعتمدت تقييم مخاطر الأمن السيبراني و وافقت اللجنة على سجل مخاطر الإدارة. • ناقشت اللجنه تقرير كفاية رأس المال والملاءة المالية كما في 30 يونيو 2023 و وافقت عليه. • ناقشت اللجنه و إعتمدت تقرير المخاطر كما في 30 يونيو2023 • وافقت اللجنه على تحديث سجلات مخاطر القسم (الموارد البشرية والإدارية ، التكافل والصحي ، إعادة التأمين) وطلبت من الإدارة متابعة المهام المعلقة المتعلقة بالتدابير الإضافية للتحكم في المخاطر وتحديث اللجنة في العام المقبل • راجعت اللجنه وإعتمدت تقرير أهم المخاطر لعام 2023 وسجل المخاطر المؤسسية المحدث وطلبت من إدارة المخاطر متابعة المهام المعلقة المتعلقة بإجراءات مراقبة المخاطر الإضافية وتحديث اللجنة في العام المقبل. • ناقشت اللجنه حدود تحمل مخاطر الائتمان للمستحقات من الوسطاء ووافقت على الحد المقترح لتحمل المخاطر و أوصت برفعه لمجلس الإدارة للإعتماد. • اعتمدت اللجنه ميثاق إدارة الإلتزام والإبلاغ لعام 2023 • ناقشت اللجنه التعديلات التي تم تحديثها في دليل السياسات والإجراءات الخاصه بإدارة الإلتزام والإبلاغ لعام 2023 وأوصت برفع توصيه لمجلس الإدارة للإعتماد. • ناقشت اللجنه وإعتمدت تحديث سجل مخاطر إدارة الالتزام والابلاغ 2023 • ناقشت اللجنه وإعتمدت تحديث منهجية إدارة الالتزام والابلاغ 2023 • أبدت اللجنة موافقتها على قائمة العملاء مرتفعي المخاطر للنصف الاول من عام 2023، وتم اعتماده.

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الاعضاء الحاضرين	عدد الاعضاء الغائبين	أهم التوصيات / القرارات
السابع	2023-09-12	2	1	• تمت الموافقة على تعيين الشخص الموصى به من قبل المدير التنفيذي لدائرة الالتزام والإبلاغ، وذلك وفقًا لهيكل الدرجات المعتمد داخل المجموعة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية. • ناقشت اللجنه تقرير عمليات شطب المركبات وبيع الحطام للربع الثاني من عام 2023 أوصت بضرورة التحديث الذي يتماشى مع متطلبات العمل، بحيث يكون فعال وآمن. • ناقشت اللجنه تقرير التدقيق الداخلي الخاص بـ ISO 9001-2015 أوصت اللجنه بإجراء اللازم وتحسين الإجراءات اللازمة بالخصوص.
الثامن	2023-10-30	2	1	• ناقشت اللجنه تحليل البيانات المالية للفتره المنتهية في 30 سبتمبر 2023، و أوصت برفع توصيه لمجلس الإدارة لإعتمادها.
التاسع	2023-12-20	2	1	• ناقشت اللجنه تقرير كفاية رأس المال والملاءة المالية كما في 30-09-2023 و وافقت عليه. • ناقشت اللجنه تقرير المخاطر كما في 30 سبتمبر2023 و وافقت عليه. • استعرضت اللجنة استراتيجية وخطة إدارة المخاطر المحدثة ووافقت على رفع توصيه لمجلس الإدارة للمصادقه عليه. • ناقشت اللجنه التقييم الذاتي لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني – 2023 وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الثغرات ووجهت الإدارة إلى استكمال إجراءات التخفيف في أقرب وقت ممكن لسد الثغرات. • راجعت اللجنه واعتمدت نتائج اختبار التحمل في الميزانية العمومية للشركة – 2023. • ناقشت اللجنه واعتمدت نتائج تحليل تأثير الأعمال (BIA) واختبار خطة استمرارية الأعمال (BCP) للسيناريوهات غير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات إلى جانب خطة استمرارية الأعمال المحدثة. • ناقشت اللجنه سياسة توزيع الفائض على حملة الوثائق وفقاً لقرار هيئة الرقابة الشرعيه وأوصت برفع توصيه لمجلس الإدارة للإعتماد. • ناقشت اللجنه تقرير التدقيق الداخلي عن إدارة إعادة التأمين و وافقت اللجنه على التقرير ووجهت الإدارة العليا بسد الثغرات للتقليل من المخاطر. • ناقشت اللجنه تقرير متابعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأعربت عن ارتياحها للتقرير و وافقت عليه. • ناقشت اللجنه تقرير عمليات شطب المركبات وبيع الحطام للربع الثالث من عام 2023 و أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقرير ووافقت عليه ، ووجهت الإدارة العليا بضرورة تعديل برنامج المزادات. • ناقشت اللجنه تقرير التدقيق الداخلي لعمليات تأمين المركبات عن طريق الموقع الإلكتروني و وسطاء التأمين أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقرير ووافقت عليه ، ووجهت الإدارة العليا بضرورة تعديل الموقع الإلكتروني وسد ما يمكن من الثغرات لتقليل المخاطر.

الادارة التنفيذية العليا:

تتمثل الإدارة التنفيذية العليا في شخصية رئيس المجموعة السيد علي إبراهيم العبدالغني بالإضافة الى مجموعة من المدراء التنفيذيين والمستشارين والاداريين والقانونيين ورؤساء أقسام أخرين مسؤولين عن إدارة المجموعة من بينهم:

علي إبراهيم العبدالغني
رئيس المجموعة

زكي خميس عكيلة
المدير التنفيذي للشركة الإسلامية للاستثمار العقاري

نظام الدين عبد القادر
الرئيس التنفيذي للعمليات الفنية

محمد عباس الريس
المستشار الفني لرئيس المجموعة
رئيس قطاع السيارات

ياسر محمد العاملي
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

كريم صاليح
المدير التنفيذي للتكافل والطبي

محمد عبدالرؤوف الرشيد
المدير التنفيذي للسيارات

محمد عبدالوهاب نصرالله
المدير التنفيذي للتأمينات العامة والطاقة

جمال ابراهيم الهادي
المدير التنفيذي للتعويضات العامة

رامي محمد الأغا
مدير التدقيق الداخلي

شريف زياد القاسم
رئيس الالتزام والابلاغ

نجيب حنيفة
المدير التنفيذي لتقنية المعلومات

محمد أشرف صديقي
المدير التنفيذي لإدارة المخاطر

صالح فتح الله
المدير التنفيذي للشؤون الإدارية والمشتريات

مؤهلات وخبرات الإدارة التنفيذية العليا:

تتميز الإدارة التنفيذية العليا لمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين بوجود تنوع شامل وفي الخبرات والمهارات والمؤهلات العلمية والمهنية التي تمكنها من إدارة أعمال المجموعة بمهنية وحرفية عالية، ومنها الشهادات الأكاديمية المتنوعة ما بين الخلفية المحاسبية والاستثمارية والرقابة الداخلية وإدارة المخطر، بالإضافة الى الخبرة المهنية الطويلة في مجال التأمين وإعادة التأمين التي تتجاوز 30 عاماً. والذي من شأنه أن يساعد المجموعة في تطوير وتغطية البعد الإستراتيجي المطلوب من الإدارة والذي يعتمده مجلس الإدارة أو أي من لجانه؛ فضلا عن ذلك تبحث الإدارة دوماً عن إرساء وتفعيل أحدث وسائل التطوير المهني والتكنولوجي في تنفيذ أهدافها القصيرة والطويلة الأمد. كما أن التنوع في المؤهلات والخبرات المهنية يساعد الإدارة في تنفيذ مهامها اليومية بكفاءة وجودة عالية، وتسيير الأعمال اليومية للمجموعة.

كما أن الإدارة تنتهج أسلوب العمل الجماعي لتيسير الأعمال، وذلك عن طريق تشكيل لجان داخلية لمتابعة الجوانب التشغيلية والفنية وتطوير الإعمال سواء التشغيلية أو الإدارية، وعادةً تتكون هذه اللجان برئاسة أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا، وتكون اجتماعاتها بشكل دوري حسب طبيعة وأهداف كل لجنة.

صلاحيات ومسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا:

تحمل الإدارة التنفيذية العليا على عاتقها مسؤولية وضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية للمجموعة بشكل كامل ومباشر، وذلك بعد عرضها واعتمادها من مجلس الإدارة، كما أنها المسؤولة عن خطط العمل التشغيلية والإدارية بالمجموعة. ويجب أن تحرص الإدارة على تناغم تلك الإستراتيجيات والخطط مع رؤية وأهداف المجموعة العامة، لكي يتسنى للمجموعة الوصول الى أهدافها وغاياتها بكفاءة وفاعلية.

كما أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تطبيق قرارات مجلس الإدارة، والحرص على تطبيقها سواء في عملياتها اليومية أو في خططها المستقبلية، كما يجب على الإدارة إخطار المجلس بالمستجدات والتحديات التي تواجهها المجموعة وتقدم لها توصياتها بأفضل الوسائل التي يمكن أن تتبعها المجموعة لمواجهة تلك التحديات والمخاطر، ومن ضمن أهداف الإدارة التنفيذية الرئيسية على سبيل الذكر – لا الحصر- الاتي:

- اقتراح الموازنة العمومية للمجموعة واعتمادها من المجلس والعمل على تحقيقها؛
- اقتراح السياسات والإجراءات التشغيلية والإدارية واعتمادها من المجلس والحرص على تطبيقها ضمن عمليات المجموعة؛
- الحرص على تقديم التوصيات والتقارير المطلوبة من المجلس أو أي من لجانه.

وبالمقابل يمنح مجلس الإدارة الصلاحيات الملائمة للإدارة التنفيذية العليا لتتمكن من مزاولة مهامها ومسؤولياتها المناطة بها بشكل فعال دون معوقات أو تأخير لعمليات التشغيل، وتشمل هذه الصلاحيات على سبيل الذكر – لا الحصر- صلاحيات التعيين والفصل لجميع المناصب الوظيفية فيها، عدا تلك المسؤولة أمام المجلس مباشرة ؛ وعلى الإدارة التنفيذية العليا إطلاع المجلس على التعيينات الرئيسية العليا من باب الاطلاع والعلم، ولكن تبقى المسؤولية في هذه التعيينات أو الفصل ملقاة على عاتق الإدارة التنفيذية العليا. كما يمنح مجلس الإدارة الصلاحيات المالية للإدارة التنفيذية ضمن الضوابط ومصفوفة الصلاحيات والسلطة المالية المعتمدة من المجلس بما فيها المشتريات والاستثمار في الأصول التشغيلية.

أعمال الإدارة التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

قامت الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2023 بالعديد من الأعمال والإنجازات في مجال التوسع الإستراتيجي في سوق التأمين المحلي وذلك تماشيا مع رؤية المجلس الإستراتيجية للمجموعة واعمالها التشغيلية، وفيما يلي على سبيل الذكر -لا الحصر- بعض الإنجازات للإدارة خلال العام:

- حافظت المجموعة على تصنيفها الصادر عن وكالة التصنيف العالمية أ.م. بيست (AM Best) للقوة المالية للمجموعة عند درجة -A (ممتاز) و تصنيفها الائتماني طويل الامد للمصدر الى درجة a- (ممتاز) بالاضافة الى النظرة المستقبلية لها الى (مستقرة) خلال عام 2023

بيئة الرقابة الداخلية بالمجموعة:

الرقابة الداخلية:

يحدد مجلس الإدارة نظام الرقابة الداخلية للمجموعة، والذي يشمل آليات الرقابة الداخلية، وواجبات ومهام أقسام وفروع الإدارات التنفيذية العليا، ولوائحها وإجراءاتها الخاصة بالمسؤولية، وبرامج الوعي والتعليم للموظفين حول أهمية الرقابة الداخلية.

كما يشتمل المقترح المذكور أعلاه على خطة المجموعة في إدارة المخاطر والتي تتضمن تحديد المخاطر الكبرى التي تواجه المجموعة والتي قد تؤثر عليها وكيفية مواجهة تلك المخاطر، وخاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، وإمكانية المجموعة في تنفيذ آليات تحديد المخاطر من حيث أثرها المتوقع واحتمالية حدوثها وتنفيذ الإجراءات الاحترازية لتفادي حدوثها او التخفيف من أثرها لتكون مقبولة بالنسبة لسعة المجموعة لتقبل المخاطر (Risk Appetite).

إدارات الرقابة الداخلية

لدى المجموعة عدد من إدارات الرقابة الداخلية والتحكم بالمجموعة وهم كالتالي:

- إدارة التدقيق الداخلي
- إدارة المخاطر
- إدارة الالتزام والإبلاغ
- الخبير الإكتواري

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بأعمال التدقيق المختلفة على جميع أعمال وإدارات المجموعة التنفيذية والإدارية وذلك وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة من لجنة التدقيق، ومن ثم تقوم بإصدار تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري للجنة.

كما تمتلك إدارة التدقيق الداخلي الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبِل لجنة التدقيق، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة التدقيق الداخلي:

- تقييم نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المجموعة ومدى تحقيقها لأهداف الإدارة العليا المرجوة، مع تقديم الاقتراحات والتوصيات التي ترفع من كفاءة تلك النظم.
- تقييم مدى التزام جميع الإدارات بتطبيق نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المجموعة، مع تقديم التوصيات اللازمة لتلافي أوجه الضعف المكتشفة.
- تقييم كفاءة الأداء المالي للمجموعة مقارنة بالسنوات السابقة ومقارنة بالشركات المنافسة، لوضع يد الإدارة العليا للمجموعة على مواطن القوة والضعف في الأداء المالي للمجموعة وكيفية معالجة مواطن الضعف واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- القيام بكافة المهام التي توكل للإدارة من قبل الإدارة التنفيذية بمعرفة وموافقة لجنة التدقيق.

إدارة المخاطر:

قامت المجموعة بإنشاء وحدة مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بالعمل الدائم على تحديد وتقييم كافة المخاطر - بأنواعها - التي قد تتعرض لها المجموعة، ومن ثم وضع التصورات والتوصيات اللازمة لإدارة تلك المخاطر والتعامل معها وتلافي آثارها، وتقدم في ذلك التقارير الدورية للإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما تمتلك إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبِل لجنة إدارة المخاطر، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة المخاطر بالمجموعة:

- مساعدة مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا في تطوير الإطار العام لإدارة المخاطر والمحافظة عليه.
- مراقبة وتقديم النصائح والفحص والإبلاغ عن جميع المخاطر المهمة المتوقعة بشكل معقول، وفي الوقت المناسب.
- تقييم الاحتمالات والافتراضات المتوقعة عند مواجهة خطر ما، من حيث عواقبه ومدة استمراره.
- رفع تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا عن خلفية مخاطر المجموعة، من الجانب التاريخي وما طرأ عليها من تطور، والإشكاليات التي تواجهها والخطوات المناسبة لأجل التخفيف منها مستقبلا.

إدارة الالتزام والإبلاغ:

تعمل إدارة الالتزام والإبلاغ بالمجموعة- في ظل استقلالية تنظيمية ملائمة - على التأكد من التزام جميع إدارات المجموعة التنفيذية بتنفيذ كافة القوانين والتعليمات التي تخضع لها أعمال المجموعة، وترفع التقارير اللازمة عن مدى التزام إدارات المجموعة لكلٍ من لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية.

كما تمتلك إدارة الالتزام والإبلاغ الخاصة بالمجموعة ميثاق يحدد مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجموعة ، والذي يتم مراجعته بصفة دورية من قبِل لجنة التدقيق، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومهام إدارة الالتزام والإبلاغ بالمجموعة:

- متابعة مدى التزام المجموعة في تطبيق سياساتها الداخلية، ومدى التزامها خارجياً مع قوانين وتعليمات وتشريعات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات مصرف قطر المركزي لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- التأكد من أن الأعمال التشغيلية تتم بشكل أخلاقي ومسؤول وموثوق به؛
- تحديد أوجه تضارب المصالح الفعلية والمحتملة وإدارتها بشكل فعال؛
- منع وقوع الجرائم المالية - قدر الإمكان - في المجموعة؛
- إبلاغ لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بشأن إي مسائل جوهرية تخص الالتزام أو عملية مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك مخاطر الالتزام الكبيرة التي تواجهها المجموعة، وأي انتهاكات أو تحقيقات هامة متعلقة بالالتزام أو متعلقة بعملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو بالغرامات أو الإجراءات التأديبية التي تمت من قبل مصرف قطر المركزي أو أي جهة حكومية منظمة أخرى تجاه المجموعة أو أي من موظفيها؛
- تقديم الاستشارات والدعم لمجلس إدارة والإدارة العليا بشأن مسائل الامتثال والالتزام؛
- تدريب موظفي المجموعة حول مسائل الامتثال. والالتزام وحول عملية مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛
- التفاعل مع مختلف الجهات الحكومية والرقابية حسب الحاجة في المجموعة؛
- وضع سياسات وإجراءات وضوابط متابعة للالتزام الخاصة بالمجموعة واتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تطبيقها والتقيد بها.

تقييم الإدارة التنفيذية للمجموعة لإطار الرقابة الداخلية على التقارير والبيانات المالية:

مجلس إدارة مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين هو المسؤول عن إنشاء والحفاظ على إطار للرقابة الداخلية على التقارير والبيانات المالية ("ICOFR") على النحو المطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية، وتم تصميم نظام الرقابة الداخلية بالمجموعة بشكل من شأنه توفير ضمان معقول فيما يتعلق بصحة التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية. كما يتضمن إطار الرقابة الداخلية أيضًا ضوابط وإجراءات الكشف الخاصة المصممة لمنع حدوث الأخطاء الجوهرية.

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في أن البيانات المالية قد لا تُعُرض بشكل عادل بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو أن نشر البيانات المالية لا يتم في الوقت المناسب. ينشأ الافتقار إلى العرض العادل للبيانات المالية عندما يحتوي بيان مالي أو إفصاح واحد أو أكثر على أخطاء (أو إغفالات) جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي قد يتخذها المستخدمون بناءً على البيانات المالية.

لتقييد تلك المخاطر المالية، قامت المجموعة بتأسيس إطار للرقابة الداخلية على صحة البيانات والتقارير المالية بهدف تقديم ضمانات معقولة (وليست مطلقة) ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضًا بتقييم تصميم إطار الرقابة الداخلية وتطبيقه وفعاليته التشغيلية بناءً على المعايير المحددة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (2013) الصادر من "لجنة الرعاية لمؤسسات تريدواى كومشننج" (COSO)، والتي توصي بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام التحكم. ونتيجة لذلك، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية:

- الوجود / الحدوث – وجود الأصول والالتزامات والموجودة وحدوث المعاملات الفعلي؛
- الاكتمال - جميع المعاملات يتم تسجيل أرصدتها وتظهر في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - تسجيل الأصول والالتزامات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والالتزامات؛
- العرض والإفصاح - تصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك إطار الرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية، بغض النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر ضمانًا معقولًا ولكن ليس مطلقًا لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية، وعلى هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بـه جميع الأخطاء أو حالات الاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام التحكم حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب اعتبار الفوائد المتوقعة من الضوابط مقارنةً لتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام المشاركة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية من قبل جميع القطاعات سواء التشغيلية أو الإدارية المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. ونتيجة لذلك، يتم تطبيق نظام الرقابة الداخلية من خلال عدد مختلف من الموظفين في القطاعات والدوائر المختلفة داخل المجموعة.

ضوابط للحد من مخاطر حدوث الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر حدوث الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية، ويتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل الاتي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف من خلال السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين المهام؛
- العمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية؛
- الضوابط الوقائية أو الاستكشافية بطبيعتها؛
- الضوابط التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية. تأثير غير مباشر على البيانات المالية عناصر التحكم على مستوى المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل صلاحيات النظام المحاسبي للمجموعة وصلاحية التأثير المحاسبي في النظام المحاسبي للمجموعة، في حين أن عنصر التحكم ذي التأثير المباشر يمكن أن يكون، على سبيل المثال، تسوية الديون والتي تؤثر بشكل مباشرة بند الميزانية العمومية.
- نظم الرقابة و / أو اليدوية، الضوابط الآلية هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق على ضوابط العمل وفحص مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل صلاحية الموافقة على تمرير المعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية

للسنة المالية 2023، أجرت المجموعة تقييماً رسمياً لكفاءة وصحة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير والبيانات المالية مع مراعاة الاتي:

- مخاطر وجود الأخطاء الجوهرية في البنود المدرجة في البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية وقابلية الإظهار في البيانات المالية للبيانات الخاطئة؛
- قابلية التحكم المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل مثل درجة التعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التدخل البشري في اتخاذ القرار.

- تحدد هذه العوامل، إجمالاً، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطبيقه وفعاليته يتماشى مع الهدف من تصميمه. يتم إنشاء الأدلة في حد ذاتها من الإجراءات المتكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة على وجه التحديد لأغراض تقييم الرقابة الداخلية. تشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضًا مكونًا مهمًا من عناصر التقييم، حيث إن هذه الأدلة قد تثير اهتمام الإدارة أو قد تثبت النتائج.
- شمل التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك النقد والخزانة، الشراء، الاكتتاب، المطالبات، إعادة التأمين، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية، الاستثمارات، الموارد البشرية والرواتب وإدارة المخاطر، ويتضمن التقييم أيضًا تقييمًا لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل عناصر التحكم في مستوى المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الإفصاح.

نتيجة تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية

نتيجة تقييم التصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية (ICOFR)، أنه لم يرد الى علم الإدارة وجود أي نقاط ضعف جوهرية وتوصلت إلى أن نظام الرقابة الداخلية على البيانات والتقارير المالية تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب وفعّال، وذلك كما في 31 ديسمبر 2023.

الرقابة الخارجية بالمجموعة:

يتم تعيين المدقق الخارجي للمجموعة (مراقب الحسابات) من قبل الجمعية العمومية العادية سنوياً بتوصية من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وتحرص المجموعة على أن يكون واحداً من أكبر مكاتب التدقيق العالمية، وعلى ألا يستمر نفس مكتب التدقيق لمدة تزيد عن خمس سنوات متتالية، ويقوم المدقق الخارجي بأعمال التدقيق وتقديم تقارير التدقيق الخارجي بشكل ربع سنوي.
وتقوم لجنة التدقيق بمراجعة عروض المدققين الخارجية والنظر فيها وتقييمها فنياً ومالياً والتي تم جلبها عن طريق إدارة التدقيق الداخلي، كما أنها ترسل إلى مجلس الإدارة توصية تتضمن أسباب الاختيار مقترح واحد أو أكثر لتعيين المدقق الخارجي للمجموعة. وعلى الفور، بعد موافقة مجلس الإدارة على التوصية، يتم إدراجها ضمن أجندة الجمعية العمومية العادية للمجموعة
وقد تم تعيين مكتب كي بي ام جي (KPMG) للقيام بأعمال تدقيق حسابات المجموعة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023، بناءً على قرار الجمعية العامة العادية في 09 أبريل 2023.

إدارة المخاطر:

تهتم المجموعة اهتماما بالغاً بتطبيق منظومة متكاملة من النظم الإدارية لضمان توفير نظام فاعل لإدارة وتقدير كافة المخاطر التي ترتبط بعمل المجموعة والتي من شأن حسن إدارتها تحقيق أهدافها وخططها المستقبلية.
إن الهدف الأساسي للمجموعة في إطار إدارة المخاطر والإدارة المالية هو حماية مساهمي المجموعة من الأحداث التي تعوق تحقيق مجموعة من أهداف التشغيل المالي بصورة مستدامة، هذا وتدرك الإدارة العليا الأهمية البالغة لامتلاك أنظمة إدارة مخاطر تتسم بالفعالية والكفاءة، هذا وتنقسم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة إلى ما يلي:

- مخاطر التأمين وإعادة التأمين
- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر العملات
- مخاطر السوق
- مخاطر المعلومات
- مخاطر التشغيل
- مخاطر الاستثمار

مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في الصعوبات التي تواجهها المجموعة للحصول على أموال للوفاء بالتزاماتها، هذا ويتم رصد متطلبات السيولة على أساس يومي/ أسبوعي/ شهري وتضمن الإدارة المالية توفير أموال كافية للوفاء بأية التزامات عند نشوئها، ومن أهم الإجراءات التي تؤمن توفير السيولة اللازمة للمجموعة فإن سياسة المجموعة في استثمار أموالها ترتكز دوماً على الاحتفاظ بنسبة ملائمة من أموال المجموعة في شكل حسابات جارية أو توفير أو ودائع لدى البنوك دون استثمارها في العقارات أو الأسهم.

مخاطر المعلومات:

بما أن المجموعة تعتمد في عملها على توافر نظام فاعل ومتناغٍ لتكنولوجيا المعلومات فإن المخاطر المرتبطة بهذا الجانب يتم متابعتها بشكل مستمر بحيث تتوافر كافة وسائل الأمن والسلامة والدعم والمساندة لذلك النظام وخاصةً توافر خطط إدارة الكوارث المرتبطة بالنظام.

مخاطر الاستثمار:

يقوم مجلس الإدارة - من خلال لجنة الاستثمار - بإدارة مخاطر الاستثمارات والتي على أثرها يتم وضع سياسة توزيع الأصول الاستثمارية وتعديلها حسب التغير الذي يحصل في معايير ومخاطر الاستثمار.

مخاطر العملات:

مخاطر العملات هي المخاطر المتمثلة في تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغييرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. الريـال القطري مربوط بصورة فعالة بالدولار الأمريكي وبالتالي فإن مخاطر العملات تحدث فقط فيما يتعلق بالعملات الأخرى بخلاف الريـال القطري.
بذلك فإن تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية هو محدود لأن معظم العمليات تتم بالريـال القطري أو الدولار الأمريكي.

مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المتمثلة في تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغييرات في أسعار السوق، سواء كانت هذه التغييرات ناتجة عن عوامل محددة خاصة بورقة مالية معينة أو مصدرها أو عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المدرجة في السوق.
تحد المجموعة من مخاطر السوق بالاحتفاظ بمحفظة متنوعة والرصد المستمر للتطورات في أسواق الأسهم والسندات العالمية والمحلية، بالإضافة إلى ذلك تقوم المجموعة بالرصد النشط للعوامل الرئيسية التي توثر على تحركات أسواق الأسهم والسندات متضمناً إجراء تحليل للأداء التشغيلي والمالي للشركات المستثمر فيها.

مخاطر التشغيل:

وهي مخاطر الخسارة التي تنشأ من فشل النظام أو الخطأ البشري أو الاحتيال أو من أحداث خارجية. في حالة فشل ضوابط الرقابة في الأداء قد تتسبب المخاطر التشغيلية في مخاطر للسمعة وقد يكون لها مدلولات قانونية أو تشريعية أو قد تؤدي إلى خسارة مالية، ولا يمكن للمجموعة أن تتوقع إزالة جميع المخاطر التشغيلية إلا أنه وعن طريق وضع نظام رقابة صارم وبالرصد ومعالجة المخاطر المحتملة تتمكن المجموعة من إدارة تلك المخاطر، كما أن المجموعة لديها أدلة عمل مفصلة وتوصيفات وظيفية بها فصل فعال للمهام وضوابط للوصول وإجراءات التفويض والتسوية وأساليب لتدريب وتقييم الموظفين وخلافها، إضافة إلى أعمال التدقيق الداخلي.

الإفصاح عن الإجراءات التي اتخذتها المجموعة بشأن تطبيق نظام الحوكمة:

لقد قامت المجموعة بتطبيق عديد من القرارات والإجراءات للامتثال بنظام الحوكمة، وفيما يلى أهم الإجراءات والقرارات التي اتخذتها المجموعة:

- فهم متطلبات نظام الحوكمة وتحديد مجالات التحسين المطلوبة للامتثال به وبمبادئه.
- مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة ومدى التزام المجموعة تجاه تلك التطبيقات.
- التعاقد مع أحد بيوت الخبرة في مجال التدقيق والاستشارات الفنية (السادة /جراند ثورنتن "GT") بغرض عمل تقرير بالفجوات لتطبيق نظام الامن السيبراني الفعال، وتطوير بعض السياسات والإجراءات المطلوبة بموجب نظام الحوكمة.
- اعتماد مجلس الإدارة لعدد كبير من السياسات والإجراءات التي تم تطويرها وفقا لنظام الحوكمة.

الإفصاح عن امتثال المجموعة مع القوانين والتشريعات ومبادئ الحوكمة خلال العام:

لم تُفرض على المجموعة أية جزاءات أو عقوبات مالية أو إدارية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وذلك سواءً من هيئة قطر للأسواق المالية أو من مصرف قطر المركزي.

كما أنه لا توجد أي دعاوي قضائية جوهرية ضد المجموعة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وكل الدعاوي القضائية سواءً من أو ضد المجموعة هي ضمن الأطر الطبيعية لعمليات التأمين وتخص حوادث التأمينات العامة وتأمينات السيارات.

كما قامت المجموعة بعمل تقييم ذاتي لقياس مدى التزامها تجاه نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار رقم (5) لسنة 2016 من هيئة قطر للأسواق المالية ونتيجة التقييم هو الاتي:

م.	رقم المادة	ممتثل	غير ممتثل	اسباب عدم الامتثال	م.	رقم المادة	ممتثل	غير ممتثل	اسباب عدم الامتثال
1	المادة (2)	✓		-	20	المادة (21)	✓		-
2	المادة (3)	✓		-	21	المادة (22)	✓		-
3	المادة (4)	✓		-	22	المادة (23)	✓		-
4	المادة (5)	✓		-	23	المادة (24)	✓		-
5	المادة (6)	✓		-	24	المادة (25)	✓		-
6	المادة (7)	✓		-	25	المادة (26)	✓		-
7	المادة (8)	✓		-	26	المادة (27)	✓		-
8	المادة (9)	✓		-	27	المادة (28)	✓		-
9	المادة (10)	✓		-	28	المادة (29)	✓		-
10	المادة (11)	✓		-	29	المادة (30)	✓		-
11	المادة (12)	✓		-	30	المادة (31)	✓		-
12	المادة (13)	✓		-	31	المادة (32)	✓		-
13	المادة (14)	✓		-	32	المادة (33)	✓		-
14	المادة (15)	✓		-	33	المادة (34)	✓		-
15	المادة (16)	✓		-	34	المادة (35)	✓		-
16	المادة (17)	✓		-	35	المادة (36)	✓		-
17	المادة (18)	✓		-	36	المادة (37)	✓		-
18	المادة (19)	✓		-	37	المادة (38)	✓		-
19	المادة (20)	✓		-	38	المادة (39)	✓		-

الإفصاح عن نسب تملك أسهم المجموعة لأعضاء مجلس لإدارة:

م.	اسم حامل الأسهم	عدد الأسهم	نسبة التملك من إجمالي أسهم المجموعة
1	جمال عبدالله احمد جاسم الجمال	-	-
2	عبدالرحمن عبدالجليل العبدالغني	1،588،060	1.06 %
3	شركة طريق الحق للتجارة	375،000	0.25 %
4	شركة البيدخ للاستثمار	743،900	0.50 %
5	مجموعة ثبير للاستثمار	748،900	0.50 %
6	شركة دار الثريا للاستثمار	375،000	0.25 %
7	المجموعة للرعاية الطبية	375،000	0.25 %
8	راشد ناصر راشد سريع الكعبي	-	-
9	خالد محمد اسد العمادي	-	-

الإفصاح عن نسب تملك أسهم المجموعة للإدارة التنفيذية العليا للمجموعة:

حسب كشف المساهمين في نهاية عام 2023 تبين امتلاك خمسة أعضاء في الإدارة التنفيذية العليا حصصًا في المجموعة بإجمالي قدره 150،051 سهمًا، وهذا يمثل ما نسبتة (0.1 %) من إجمالي الأسهم المجموعة.

الإفصاح عن المبالغ التي تم دفعها والمبالغ المترصدة كأرصدة دائنة لدي المجموعة لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية:

عملا بالقانون رقم (13) لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم (8) لسنة 2011 والذي نص على تحصيل مبلغ يعادل (2،5 %) من صافي الأرباح السنوية للمجموعة لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، تلتزم المجموعة بأحكام هذا القانون، كما نبين في الجدول أدناه قيمة المبالغ التي تم دفعها والمبالغ المترصدة كأرصدة دائنة لدي المجموعة:

السنة	المبلغ المستحق	المبالغ المدفوعة	المبالغ المترصدة
2022	2،527،464	2،527،464	-
2023	3،569،984	-	3،569،984

الإفصاح عن الأحداث الجوهرية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

تلتزم المجموعة بالإفصاح عن كل الأحداث الجوهرية التي قد تهم أصحاب المصالح، وفيما يلى أهم المعلومات والأحداث التي تم الإفصاح عنها خلال العام 2023:

م.	تاريخ الافصاح	مضمون الإفصاح
1	2023-01-10	• أعلنت المجموعة عن موعد اجتماع مجلس ادارتها في يوم الاثنين الموافق 13/02/2023 وذلك للإفصاح عن البيانات المالية المنتهية في 31/12/2022.
2	2023-01-10	• أعلنت المجموعة عن الدعوة لعقد المؤتمر الهاتفي الموجه للمستثمرين لمناقشة نتائج البيانات المالية وكذلك الاجابة على استفساراتهم فيما يخص البيانات المالية لعام 2022، وذلك يوم الخميس الموافق 16/02/2022 في تمام الساعة 12:30 ظهرا.
3	2023-01-26	• أعلن مجلس إدارة المجموعة عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة في دورته الجديدة القادمة للفترة من 2023 إلى 2025 وذلك إعتبارا من 30/01/2023 وحتى الساعة 03:00 مساءً 13/02/2023.
4	2023-02-13	• أعلنت المجموعة عن البيانات المالية السنوية للفتره المنتهية في 31 ديسمبر2022 حيث بلغ صافي الربح 101،098،580 ريال قطري مقابل صافي الربح 83،079،297 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه.كما بلغت ربحية السهم 0.67 ريال قطري في السنوية من العام 31 ديسمبر2022 مقابل ربحية السهم 0.55 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه. • كما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقـدية بنسـبة 45 % من القيمة الإسمية للسهم بواقع 0،45 ريال لكل سهم عن العام المالي 2022 .
5	2023-02-13	• أعلنت المجموعة عن إغلاق باب الترشيح لعضوية مجلس إدارتها للفترة من 2023 - 2025.
6	2023-03-09	• أعلنت المجموعة عن دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للإنعقاد وذلك في 02/04/2023 في المقر الرئيسي للمجموعة وذلك بتمام الساعة 09:30 مساءً وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يعقد الاجتماع البديل في 09/04/2023 في المقر الرئيسي بتمام الساعة 09:30 مساءً.
7	2023-03-22	• أعلنت المجموعة عن موعد اجتماع مجلس ادارتها في يوم الاحد الموافق 30/04/2023 وذلك للإفصاح عن البيانات المالية المنتهية في 31/03/2023.
8	2023-03-22	• أعلنت المجموعة عن الدعوة لعقد المؤتمر الهاتفي الموجه للمستثمرين لمناقشة نتائج البيانات المالية وكذلك الاجابة على استفساراتهم فيما يخص البيانات المالية للربع الاول من عام 2023، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 02/05/2023 في تمام الساعة 12:30 ظهرا.
9	2023-04-03	• أعلنت المجموعة أنه ونظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد الجمعية العامة العادية وغير العادية والذي كان مقرر عقده يوم 02/04/2023، لذا سيتم تأجيل الاجتماع إلى الموعد الاحتياطي وذلك في 09/04/2023 في المقر الرئيسي بتمام الساعة 09:30 مساءً

م.	تاريخ الافصاح	مضمون الإفصاح
10	2023-04-09	• أعلنت المجموعة يوم الأحد الموافق 9/4/2023م عن عقد اجتماعي الجمعية العامة العادية والغير عادية الثاني ، وتم المصادقة على التالي أولاً - نتائج إجتماع جمعية عادية الثاني 1) تم المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة ومركزها المالي عن عام 2022 2) تم المصادقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن عام 2022 3) تم المصادقة على تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية المجموعة وحساب الإيرادات والمصاريف لحملة وثائق التأمين وبيان الدخل للمساهمين عن عام 2022 وتقريره عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ومدى الإلتزام بمباديء الحوكمة والتصديق عليها 4) تم المصادقة على الميزانية العمومية للمجموعة وعلى حساب الإيرادات والمصاريف لحملة وثائق التأمين وبيان الدخل للمساهمين عن عام 2022 ، والمصادقة على توصية المجلس بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 45 % من القيمة الاسمي للسهم (0،45 ريال للسهم) عن عام 2022 5) تم المصادقة على إبراء ذمة أعضاء المجلس من المسؤولية وعلى تحديد مكافآتهم عن عام 2022 6) تم المصادقة على تقرير الحوكمة عن عام 2022 7) تم إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة للفترة ثلاث سنوات قادمة (2023 - 2025) أولاً : تم إنتخاب الأعضاء غير المستقلين وعددهم 6 أعضاء بعد التصويت عليهم من المساهمين وفق ما يلي 1- شركة طريق الحق للتجارة ويمثلها الشيخ / محمد بن ثاني آل ثاني - غير مستقل 2- السيد / عبدالرحمن عبدالجليل آل عبدالغني - غير مستقل 3- شركة دار الثريا للإستثمار ويمثلها الشيخ / تركي بن خالد آل ثاني - غير مستقل 4- مجموعة ثبير للإستثمار ويمثلها الشيخ / عبدالله بن خالد آل ثاني - غير مستقل 5- شركة البيدخ للإستثمار ويمثلها الشيخ / ناصر بن عبدالعزيز آل ثاني - غير مستقل 6- المجموعة للرعاية الطبية ويمثلها الشيخ / ثاني بن عبدالله آل ثاني - غير مستقل 7- شركة تهامة لتطوير الأعمال الشيخ / حمد بن عبدالعزيز آل ثاني - غير مستقل إحتياط أول 8- شركة وثاق لتنمية الأعمال - سيتم تسمية ممثلهم لاحقاً - غير مستقل إحتياط ثان ثانياً - بعد إجراء الإنتخابات على المرشحين لفئة الأعضاء المستقلين ، تم إختيار ثلاثة أعضاء بعد التصويت عليهم من المساهمين وفق ما يلي 9- السيد / جمال عبدالله الجمال - مستقل 10- السيد / راشد ناصر الكعبي - مستقل 11- السيد / خالد محمد العمادي - مستقل 12- السيد / حمد عبدالله العمادي - مستقل / إحتياط أول 8) تم المصادقة على تعيين 3 أعضاء لهيئة الرقابة الشرعية لثلاث سنوات قادمة (2023 - 2025) وهم 1- الشيخ الدكتور / وليد محمد هادي - رئيساً 2- الشيخ الدكتور / عبدالعزيز خليفة القصّار - عضواً 3- الشيخ الدكتور / محمد إحمين - عضواً وقد فوّضت الجمعية العامة للمساهمين مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم السنوية 9) تم المصادقة على تعيين مكتب / كي بي أم جي لمراجعة حسابات المجموعة للسنة المالية 2023 ثانياً - نتائج إجتماع الجمعية الغير عادية الثاني التصديق على تعديل عدد من المواد بالنظام الأساسي بما يتوافق مع تعديلات قانون الشركات التجارية بالقانون رقم 11 لسنة 2015 ورقم 8 لسنة 2021 . والموافقة على تفويض رئيس المجلس أو نائبه منفردين بالتوقيع على كل ما يلزم لتعديل النظام الأساسي للمجموعة.

م.	تاريخ الافصاح	مضمون الإفصاح
11	2023-04-10	• اعلنت المجموعة عن تشكيل مجلس الإدارة لفترة ثلاث سنوات قادمة (2023 - 2024 - 2025) ، وذلك حسب التالي :- 1- السيد / جمال عبدالله أحمد الجمال رئيساً لمجلس الإدارة - مستقل 2- السيد / عبدالرحمن عبدالجليل عبدالغني آل عبدالغني نائباً لرئيس مجلس الإدارة - غير مستقل 3- سعادة الشيخ / محمد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني ممثلاً عن / شركة طريق الحق للتجارة عضو مجلس إدارة - غير مستقل 4- سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني ممثلاً عن / دار الثريا للإستثمار عضو مجلس إدارة - غير مستقل 5- سعادة الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني ممثلاً عن / مجموعة ثبير للإستثمار عضو مجلس إدارة - غير مستقل 6- سعادة الشيخ / ناصر بن عبدالعزيز بن ناصر آل ثاني ممثلاً عن / شركة البـيدخ للإستثمار عضو مجلس إدارة - غير مستقل 7- سعادة الشيخ / ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني ممثلاً عن / المجموعة للرعاية الطبية عضو مجلس إدارة - غير مستقل 8- السيد / راشد ناصر راشد سريّع الكعبي عضو مجلس إدارة - مستقل 9- السيد / خالد محمد أسد العمادي عضو مجلس إدارة - مستقل
12	2023-04-30	• أعلنت المجموعة عن البيانات المالية الربعية للفتره المنتهية في 31 مارس2023 حيث بلغ صافي الربح 29،296،675 ريال قطري مقابل صافي الربح 27،337،973 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه. • كما بلغت ربحية السهم 0.20 ريال قطري في للربع الأول من العام 31 مارس2022 مقابل ربحية السهم 0.18 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه.

م.	تاريخ الافصاح	مضمون الإفصاح
13	2023-05-11	• اعلنت المجموعة بأنه تم أخذ موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية على زيادة نسبة أجر الوكالة من حساب حملة الوثائق إلى حساب المساهمين لتصبح 33% بدلاً من 27،5% وذلك اعتباراً من تاريخ 8/5/2023 مما سينعكس بالإيجاب على أرباح السادة المساهمين.
14	2023-05-28	• أعلنت المجموعة بأن أ. أم. بيست (AM Best) قد أعلنت عن تثبيت التصنيف الإئتماني للمجموعة الاسلامية القطرية للتامين عند درجة a- (مستقرة).
15	2023-07-05	• أعلنت المجموعة عن موعد اجتماع مجلس ادارتها في يوم الثلاثاء الموافق 08/08/2023 وذلك للإفصاح عن البيانات المالية المنتهية في 30/06/2023.
16	2023-07-05	• أعلنت المجموعة عن الدعوة لعقد المؤتمر الهاتفي الموجه للمستثمرين لمناقشة نتائج البيانات المالية وكذلك الاجابة على استفساراتهم فيما يخص البيانات المالية النصف سنوية من عام 2023، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 10/08/2023 في تمام الساعة 12:30 ظهرا.
17	2023-08-08	• أعلنت المجموعة عن البيانات المالية نصف السنوية للفتره المنتهية في 30 يونيو2023 حيث بلغ صافي الربح 64،230،759 ريال قطري مقابل صافي الربح 52،971،593 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه. • كما بلغت ربحية السهم 0.43 ريال قطري في نصف السنوية من العام 30 يونيو2023 مقابل ربحية السهم 0.35 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه.
18	2023-10-02	• أعلنت المجموعة عن موعد اجتماع مجلس ادارتها في يوم الاثنين الموافق 30/10/2023 وذلك للإفصاح عن البيانات المالية المنتهية في 30/09/2023.
19	2023-10-02	• أعلنت المجموعة عن الدعوة لعقد المؤتمر الهاتفي الموجه للمستثمرين لمناقشة نتائج البيانات المالية وكذلك الاجابة على استفساراتهم فيما يخص البيانات المالية للربع الثالث من عام 2023، وذلك يوم الاربعاء الموافق 01/11/2023 في تمام الساعة 12:30 ظهرا.
20	2023-10-30	• أعلنت المجموعة عن البيانات المالية الربعية للفتره المنتهية في 30 سبتمبر2023 حيث بلغ صافي الربح 103،283،053 ريال قطري مقابل صافي الربح 79،514،547 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه. • كما بلغت ربحية السهم 0.69 ريال قطري في للربع الثالث من العام 30 سبتمبر2023 مقابل ربحية السهم 0.53 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه.

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية العليا:

آلية تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة وعملهم في اللجان:

قامت لجنة المكافآت والترشيحات بتقييم أعمال الأعضاء للعام 2023 حسب المعطيات التالية:

- نسبة حضور العضو لاجتماعات مجلس الإدارة
- التفاعل وإبداء المقترحات خلال اجتماعات مجلس الإدارة.
- نسبة حضور العضو في اللجنة / اللجان المنتسب اليها.
- التفاعل وإبداء المقترحات خلال عمله في اللجنة / اللجان المنتسب اليها.

نتائج التقييم لأداء الأعضاء وعملهم باللجان:

كانت نتيجة التقييم لجميع الأعضاء مرضية ومتناغمة مع الأهداف والإستراتيجيات المتوقعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

آلية تقييم أداء الإدارة التنفيذية:

قام المجلس بتقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا عن طريق طلب تقرير من الإدارة التنفيذية يتضمن النقاط التالية:

- مقارنة النتائج المحققة للعام مع الميزانية المعتمدة للعام 2023 مع توضيح أسباب تحقيق أو عدم تحقيق (إن وجد) النتائج المتوقعة للموازنة.
- أهم الأعمال المنجزة خلال العام.
- معدل نمو المجموعة خلال الخمسة سنوات السابقة مع توضيح العوامل والتحديات التي واجهت الإدارة كيفية تخطيها لها.

نتائج التقييم لأعمال الإدارة العليا:

كانت نتيجة التقييم لأعمال الإدارة العليا مرضية للمجلس ومتناغمة مع الأهداف والإستراتيجيات المتوقعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

آلية تقييم أعمال أمين سر المجلس:

قام المجلس بتقييم أداء أمين سر المجلس عن طريق لجنة المكافآت والترشيحات عن طريق تقييم مدى التزام أمين السر بالواجبات والمسؤوليات المحددة له في لائحة الحوكمة والامتثال الخاصة بالمجموعة (مشار اليها سابقاً في هذه التقرير في بند مسؤوليات وواجبات أمين سرّ المجلس).

نتائج التقييم لأعمال أمين سر المجلس:

كانت نتيجة التقييم لأعمال أمين سر المجلس مرضية للمجلس ومتناغمة مع الواجبات والمسؤوليات المتوقعة منة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية العليا:

تقوم لجنة المكافآت والترشيحات بتحديد مكافآت اعضاء المجلس وبدلات جلسات اجتماعاته ولجانه بالاضافة الى مكافآت هيئة الرقابة الشرعية و الادارة التنفيذية العليا وفقاً لنص المادة (119) من قانون الشركات التجارية والنظام الاساسي الخاص بالمجموعة، كما تتلزم المجموعة باللائحة الداخلية بشأن تقييم أداء العاملين بها وتحدد طريقة منح مكافآتهم، ويتم إحاطة المساهمين بالمكافآت التي يوصي بها المجلس عند عرض بند إبراء ذمة أعضاء المجلس واعتماد مكافآتهم في الجمعية العامة العادية للمجموعة، ويتم تضمينها في محضر اجتماع الجمعية العامة للمجموعة. وفيما يلي جدول يوضح قيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2022م، والتي إجازتها الجمعية العامة للمجموعة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 09 أبريل 2023 عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022:

م.	اسم العضو	الصفة	المكافئة بالريال القطري
1	**مجموعة ثبير للاستثمار** يمثلها: سعادة الشيخ الدكتور / خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	809،612
2	**عبدالرحمن عبدالجليل العبدالغني**	نائب رئيس مجلس الإدارة	404،806
3	**الوفاق للهندسة والمقاولات** يمثلها: لا يمثلها احد	عضو مجلس الإدارة	404،806
4	**طريق الحق للتجارة والخدمات** يمثلها: الشيخ / محمد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	404،806
5	**دار الثريا للاستثمار** يمثلها: الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	404،806
6	**المجموعة للرعاية الطبية** يمثلها: الشيخ / ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	404،806
7	**راشد ناصر راشد الكعبي**	عضو مجلس الإدارة	404،806
8	**جمال عبدالله أحمد الجمال**	عضو مجلس الإدارة	404،806
9	**حمد عبدالله شريف العمادي**	عضو مجلس الإدارة	404،806

كما يتم الإفصاح عن مكافآت هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية العليا في البيانات المالية للمجموعة، والتي كانت بمبلغ إجمالي 360،000 ر.ق. لهيئة الرقابة الشرعية ومبلغ 6،750،000 ر.ق. للإدارة التنفيذية العليا والمدراء التنفيذيين عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2022.

تضارب المصالح وتعاملات الأطراف ذوي العلاقة:

بما أن رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وطاقم الإدارة التنفيذية والإدارة المالية للمجموعة يمثلون المطلعين على المعلومات الداخلية غير المتوفرة للعموم والتي يمكن لها أن تؤثر إيجاباً أو سلباً على سعر سهم المجموعة في بورصة قطر، فإن مسؤول الاتصال الذي يربط بين المجموعة والسوق – وهو المدير التنفيذي للشؤون المالية بالمجموعة – يشرف على التحقق من الالتزام الدائم للمجموعة بالتعليمات المنظمة لتداول المطلعين الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

يلتزم مجلس الإدارة بالتقيد بضوابط وإجراءات التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة - إن وجدت - طبقاً لما نص عليه النظام الأساسي للمجموعة وميثاق مجلس الإدارة والتي تضمن تغليب مصالح المجموعة على المصالح الشخصية وتحقيق العدالة بين جميع مساهمي المجموعة وضمان عدم استفادة أي مطلع على المعلومات على حساب باقي المساهمين وأصحاب المصالح، مع عدم تصويت الطرف المعني في أي قرار يخص التعامل معه.

كما يلتزم المجلس بمبدأ الشفافية والإفصاح الكاملين في حالة حدوث تعاملات مع أي طرف ذي علاقة ضمن التقرير السنوي للمجموعة. وقد تم الإفصاح عن كافة المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة ضمن إيضاحات البيانات المالية.

تنمية المجتمع والنهوض به والمحافظة على البيئة:

تؤمن مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين بالدور والواجب المجتمعي الذي يهدف الى تنمية المجتمع والنهوض به، مما يدفعها الى المشاركة في عدد من الفعاليات ولأنشطة الاجتماعية حين توجد الفرصة المناسبة، كما أنه من الجدير بالذكر اشتراك المجموعة في عدد من حملات التبرعات المجتمعية ذلك بالإضافة الى سداد كافة المبالغ المستحقة لصندوق دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية موضح بالجدول أدناه بعضاً منها:

م.	اسم النشاط	المبلغ
1	صندوق دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية	3،569،984
2	جمعية قطر الخيرية	22,000
3	الجمعية القطرية للسرطان	20,000

إدارة علاقات المستثمرين:

ترتبط المجموعة بقنوات اتصال مباشرة وسهلة على درجة عالية من الشفافية بمساهميها وبالجهات الأخرى التي تتعامل معها، ويتولى مهام مسؤولية علاقات المستثمرين السيد / وليد ابراهيم أبوعرجة ، وذلك بالإضافة الى مسؤولياته كـأمين سرّ لمجلس إدارة المجموعة كما ويشرف على قنوات التواصل مع المساهمين واصحاب المصالح بشكل فعال بحيث يتلقي الاراء والشكاوي الخاصة بهم سواء من خلال المراجعة المباشرة او من خلال المراسلات البريدية الوارده على البريد الالكتروني الخاص بالمجموعة او حتى من خلال مؤتمر علاقات المستثمرين ويقوم باطلاع مجلس الادارة عليها. وتتولى وحدة علاقات المستثمرين في المجموعة تنظيم الاتصال بالمستثمرين بشكل ربع سنوي من خلال مؤتمر علاقات المستثمرين المتوفر على موقع المجموعة الالكتروني - قسم علاقات المستثمرين- وهي القناه الاساسية التي تتلقى المجموعة من خلالها الطلبات المتعلقة بالمساهمين والمحللين للحصول على المعلومات والشكاوي والتظلمات اتجاه قرارات وتصرفات المسؤولين و الادارة التنفيذية العليا في المجموعة وتتمثل قنوات الاتصال بين المجموعة وأصحاب المصالح من خلال ما يلي:

- التقارير المالية ربع السنوية ونصف السنوية والختامية التي يتم الإعلان عنها في مواعيدها في الصحف المحلية وموقع بورصة قطر وموقع المجموعة على الإنترنت، فضلاً عن نشر البيانات الصحفية في المواعيد المحددة من قبل السوق للإعلان.
- التقرير السنوي والأخبار الدورية التي تصدرها المجموعة.
- موقع المجموعة على الإنترنت (www.qiic.com.qa) والذي يتم تحديثه بانتظام بأخبار المجموعة ومنتجاتها ونتائجها وبياناتها المالية.
- تعقد المجموعة اجتماع الجمعية العامة للمساهمين خلال أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية، ولهذه الغاية تلتزم المجموعة بالإعلان عن موعد ومكان انعقاد الجمعية العمومية الكترونيا بالاضافة الى الصحف المحلية.
- ينص النظام الأساسي للمجموعة على حق المساهمين في الاطلاع على ميزانية المجموعة وتقرير مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العمومية بمدة مناسبة، كما تقدم لهم بيانات وافية يتم ذكرها داخل التقرير السنوي أيضاً من كل عام عن جميع المزايا والمنافع التي حصل أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية وغيرها من البيانات الهامة.
- كما تنظم مواد النظام الأساسي للمجموعة جميع أعمال الجمعية العمومية "العادية" و "الغير عادية" للمجموعة وحقوق جميع المساهمين بما فيهم مساهمي الأقلية، العلم بموعد انعقاد الجمعية قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل، بالإضافة إلى تنظيم وتقنيين كل أعمال الجمعية العمومية "العادية" و "الغير عادية" بما يضمن حقوق المساهمين بشكل كامل.
- كما يشرح النظام الأساسي للمجموعة كيفية تحديد صافي الفائض وصافي أرباح المساهمين وكيفية توزيع كل منهما بالشكل الذي يضمن العدالة والمصلحة العامة لكل من حملة الوثائق وجميع المساهمين.

انتهى التقرير

المجموعة الاسلامية القطرية للتامين